

سعد البزاز

الأكراد في المسألة العراقية



الطبعة الأولى
١٩٩٢

سعد البزاز

الأكراد

في المسألة العراقية

بسم الله الرحمن الرحيم

سعد البزاز

الأكراد في المسألة العراقية

أحدث ومعارف

١٩٩٦



الأهلية للنشر والتوزيع
للمملكة الأردنية الهاشمية - عمان / وسط البلد
خلف مطعم القدس ١٠ ص . ب ٧٧٧٢
هاتف ٦٣٨٦٨٨ - فاكس ٦٥٧٤٤٥

مشورات الأهلية لعام ١٩٩٧
سعد البركاز / الأكراد في المسألة العراقية
الطبعة العربية الأولى
حقوق النشر محفوظة للنشر ©

تصميم الغلاف سكرتير حبيب
التنضيد : ندى قدومي

جميع الحقوق محفوظة . لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه ، أو تخزينه أو نقله
بأي شكل من الأشكال ، أو تصويره ، دون إذن خطي مسبق من الناشر .

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced,
stored in a retrieval system, or transmitted, in any form or by any
means, without the prior permission of the publisher.

المقدمة

أحزاح في المسألة العراقية أم عراقيون في المسألة الكردية ؟

السؤال المطروح دائماً : ما الذي جرى ، ويجري في العراق ؟ وما جذور أحداث عقدين من الزمن العراقي .. ؟ ولم تكن الأسئلة عراقية وحسب بل كانت على الدوام أسئلة عربية ، إذ طالما وجد القارئ العربي نفسه مشدوداً إلى أحداث العراق الذي يشكل ركيزة للأمن العربي، وعمقاً نفسياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً ثراً ومعتطاءً للحياة العربية كلها .. ولذلك فإن ما يحدث في هذا البلد كان يترك آثاره المباشرة على محيطه العربي ، كما يحفر عميقاً في وجدان القارئ العربي وعقله.

لم ينتهِ كل شيء بانتهاء حرب الخليج ، بل على العكس فقد استمر توالي الأحداث الصاعية وما كانت مواجهة تنتهي حتى تبدأ أخرى ، وكانت قضية الأكراد التي تمتد جذورها إلى عقود طويلة مضت ، أحد مصادر الموقف السياسي والأمني المعقد ، حتى غدت هذه القضية فاصلةً أساسية في أوضاع العراق والعراقيين، بعد أن عادت المسألة الكردية إلى الواجهة على خلفية التطورات السياسية والعسكرية المتسارعة منذ انقطاع الصلة بين كردستان العراقية وبقية أنحاء العراق بُعيد حرب الخليج ثم عودة الاتصال ثانية بعد العمليات العسكرية التي جرت

نهاية شهر آب (أغسطس) ١٩٩٦ وما تلاها من تدخلات أجنبية واسعة في شؤون العراق ومنطقة كردستان.

وعودة إلى السؤالين المُلمحين : ما الذي جرى ويجري في العراق ؟ فإننا لم نجد من هو أدق وأوضح من الكاتب العراقي البارز سعد البزّاز للإجابة عن الأسئلة ثم الإطلال على كل تداعلات الأزمة وتفرعاتها ونتائجها ، وتأتى أهمية هذه المعالجة حين تصدر عن كاتب يرقع عن التحزب وهو يتكفل بمهمة عسيرة لكتابة تاريخ العراق والمنطقة غير منحاز لأحد أو ضد أحد رافضاً قبول الانضواء إلى أية لافطة سياسية عدا ما يشغله من هم عراقي يتحلى في هذا الكتاب كأصرة عاطفية وعقلية متماسكة على نحو مثير للوعي والمشاعر.

وكان التداعّل العميق بين الوضع في كردستان وأوضاع العراق كله السبب في سعينا للاختيار بين عنوانين لهذا الكتاب هما: (العراقيون في المسألة الكردية) أم (الأكراد في المسألة العراقية) ، ولعل اختيار العنوان الأخير دلالة على أهمية العنوان الأول .. فنحن إزاء قضايا متداخلة تتكون منها صورة العراق اليوم.

وسنرى في هذا الكتاب أن الحديث في قضايا الأكراد هو مجرد مدخل للحديث في مسائل أخرى لا تقل أهمية ، بل تزيد إثارة أحياناً ، من مستوى معالجة فلسفة الحكم وقضايا الحريات وأسلوب إدارة الأزمات والسياسات الإقليمية والعلاقة مع دول الجوار .. ومستقبل الحياة السياسية في العراق والمنطقة.

يستنتج البزّاز في هذا الكتاب أن المسألة الكردية قد تستمر عقوداً أخرى موضوعاً للتداول الحاد بين القوى الدولية والإقليمية وهو الأمر الذي سيحول دون الوصول إلى حلول شاملة تحظى برضا جميع الأطراف المتنازعة.. ولذلك فإنه يتوقع

مزيداً من الصراعات والحروب عند حافات موطن الأكراد وقضيتهم.
ويقدم الكاتب بخبرته السياسية العميقة ومعلوماته الغنية عرضاً مشوقاً
لتفاعلات قضية ساخنة تشغل العراق بالقوة التي تشغل بها معظم الدول المعنية
بالصراع على هذه المنطقة.

وقد وجدنا أن يضم الكتاب ثلاثة محاور مختارة من بين الحوارات التي يحاضها
البرّاز على أثر التطور السريع للأحداث في العراق ، حيث كان قد التقى مرتين مع
أبناء الجالية العراقية في الأردن وشارك في حلقة نقاش نظمها المركز الأردني
للدراسات والمعلومات وتحدث مطولاً إلى جريدة (الحياة) ، كما يضم الكتاب أهم
الوثائق التي تتصل بالقضية الكردية في العراق ، وسنجد أن هذه الأجزاء تتكامل
مع بعضها البعض لتشكّل موضوعاً واحداً يدور حول الأسئلة الكبيرة : ماذا
جرى .. ولماذا جرى .. وما الذي يمكن أن يحصل في المستقبل؟.

• الناشر .

١٩٩٦/١١/٢٥

معركة بلا خاسرين

• بعد أيام من شن الطائرات الأمريكية غارات على جنوب العراق إثر دخول القوات العراقية إلى مدينة (أربيل) في الثلاثين من آب (أغسطس) ١٩٩٦ وجدت نفسي في مواجهة أسئلة لم تكن لتبقى من غير جواب، خاصة أن الأسئلة جاءت من أفراد الجالية العراقية الذين استضافوني في لقاعين موسعين جريا في عمان ، وتدفقت الأسئلة مريرة وحائرة من نوع : ما الذي حل ببلادنا ؟ وإلى أين ستمضي أحداث العراق في الآتي من الأيام بعدما هطل على أهلنا من جديد مطرٌ أسود كانت تحمله الطائرات الأمريكية التي استبدت بسماء العراق ؟.. وتوالى الأسئلة على النحو الآتي :

^١ جرى حواران يومي ١٩-٩-١٩٩٦ و ١٦-١٠-١٩٩٦

• هبل أن ما يجري هو سيناريو متفق عليه أم أنه إخلال بوضع قائم

مستوجب عليه نتائج خطيرة أخرى ؟

- هذه معارك التزم فيها كل طرف بمقدار ما هو متاح له في الحركة،
لقد جرى كل شيء بحساب شبه دقيق، كأنّ خارطة أدوار مكتوبة قد وُضعت
على الجميع فالتزموا بها، مع أن توزيع الأدوار لم يكن مثوّنًا، ولم يكن جزءً من
عهدٍ مكتوب، لكنه كان نقطة التقاء في الأهداف والمصالح .. أدرك جميع
الأطراف مقدار المسموح لهم بالحركة فيها بحيث لا يضطرون الأطراف المقابلة
إلى منع أدوارهم أو تعطيلها .. لقد تنازل الجميع بقدرٍ ما .. وتقدموا بقدرٍ
ما .. وتراجعوا بقدرٍ ما ..

والثير أن هذا كله قد جرى وسط الحريق .. وهو حريق من حجم
متوسط كان عدد الذين احرقوا فيه قلة .. بقيت الأكثرية واحتفظ اللاعبون
الأساسيون بمواقعهم مع بعض التحسن فيها وقد اتخذت خطوات المتنازعين هذه
السمة لسبب بسيط وخطير في آن معاً .. وهو أن المعركة الكبرى لم تبدأ بعد،
وان ما جرى هو مقدمة لمرحلة أكثر تعقيداً في الصراع .. وكأنّ المطلوب أن
يخرج الجميع في حالة سليمة حتى يكونوا مستعدين لخوض معركة أكبر.

إننا إزاء حشد من المتصيرين .. إذ لا يُعقل أن يبقى الخاسر الوحيد في
هذه الصفحة من الصراع هو جلال الطالباني عدا عن بضعة عشرات من عناصر
المعارضة العراقية وحسب .. ؟

كل طرف حصل الآن على موقع مُحسّن .. وهذا يحد ذاته دلالة على

الاستعداد لمعركة أكبر .. فقد حقق الرئيس صدام حسين نصراً لم يعرفه منذ انتهاء الحرب مع إيران وليس من طبيعته أن يكتفي بما حققه، أنه سيتقدم في اتجاه ما لاستثمار ما أنجزه وجعله مرتكزاً لكسب سياسي وعسكري أكبر .. وسجل الرئيس الأمريكي نقاطاً انتعائية في معركة سهلة لم تخسر فيها الولايات المتحدة دماً أو مالا .. أما تركيا فكانت تشعر بالنشوة في المرحلة الأولى من معركة كردستان بعد أن هُزم جلال الطالباني حليف حزب العمال الكردي وافتتح الطريق أمامها للضغط على عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال الكردي في تركيا .. وتمهد سبيل عقد صفقة المليارين التجارية مع بغداد .. وسيطر مسعود البارزاني وحده لأول مرة في التاريخ على معظم مناطق كردستان في هذه المرحلة على الأقل .. حتى إيران لم تكن خاسرة في هذه المرحلة بعد أن تحاشت التورط في الصراع وقدمت نفسها ملاذاً آمناً للحجاج واللاجئين .. وعندما نجد أن هناك أكثر من منتصر .. وأكثر من نصر .. فهذا يعني أن معركة كبرى ستقع .. وإن المنتصرين سيضطرون بعضهم البعض الآخر .. فكل ما جرى هو توزيع المقاعد أمام المسرح .. وإعداد ميدان الرماية وعلينا أن نراقب بحذر ودقة .. وسنرى .

• ما هي خيارات الرئيس صدام حسين .. ؟

- ثمة نموذجان في الاختيار : الأول هو الاسرعاء وإظهار المرونة بعد تحقيق قدر من النجاح .. والثاني هو عدم الاكتفاء بنجاح جزئي والاندفاع للانتقام وإنزال الأذى بالخصوم واستعادة الهيبة بالقوة .. والسؤال هنا .. أيّاً من

النموذجين سيختار .. هل سيقبل النموذج الأول ويعلن إنهاء حالة الطوارئ المستمرة منذ ثلاثة عقود في البلاد ويرتضي بالديمقراطية البرلمانية وحرية الأحزاب ما دام قد قبل بالتحالف مع أعرق الأحزاب الكردية التي ناصبته العداء أكثر من عشرين سنة، وهل سيسمح بحرية الصحافة واستقلال القضاء، ويعلن مصالحة وطنية ويطلق مبادرات في العلاقة مع الجيران ويعمل على بناء مصداقية يمكن أن تستعيد في بضع سنوات ثلاثة ملايين عراقي يهيمنون في المنافي .. أم أنه سيلهب إلى الخيار الثاني .. خيار التحدي والسعي لتحويل المكسب الجزئي إلى مكسب شامل، وهنا فان خياراته ستكون أولاً في إيجاد وضع موالٍ في كردستان ومراكز نفوذ كبيرة فيها إلى جانب تصعيد التحدي مع الولايات المتحدة من خلال صراع الإرادات حول منطقة الحظر الجوي، فيحاول فعلياً إسقاط طائرة أمريكية وتحمل نتائج ذلك بعد أن التزم معنوياً بإسقاط أية طائرة تخترق أجواء العراق .. أم أنه سيعمل على كسر الحظر المفروض على حركة القوات البرية الذي يلزمها منذ تشرين أول "أكتوبر" ١٩٩٤ بالبقاء بعيداً عن الحدود مع الكويت، وفي هذه الحالة فلنّ على قطعات الحرس الجمهوري أن تندفع إلى مواقع قريبة من تلك الحدود، وهل سيواصل حركته لكسر خط الحدود الجديد الذي اعترف به في صفقة عقدها مع وزير الخارجية الروسي السابق أندريه كوزيريف نهاية ١٩٩٤ ولكنه لم يكن راضياً عنها وظل يعاملها كجزء من شروط الإذعان .. وإذا كسرها هل سيكون الهدف السيطرة على جزء من ميناء أم قصر الذي اقتطعته الحدود الجديدة ؟.

وهناك خيار ثالث هو محاولة المزج بين الخيارين، فيأخذ من النموذج الأول ما يحاول تهدئة الجيران به ويهمل كل ما يتعلق بالداخل، ويأخذ من الثاني كل مدياته عدا عبور الحدود مع الكويت مجدداً .. فيسقط طائرة أمريكية ويكسر الخطر البري على حركة القطعات العسكرية ويفرض نفوذاً دائماً في المنطقة الكردية، وسيطالب الآخرين عندئذٍ بالنظر إلى خطواته على أنها جزء من سياسة داخلية تجري ضمن الإقليم العراقي .. وسينتظر مواقف مماثلة أو تزيد عما ظهر في تفاعلات معركة كردستان حتى الآن.

يبدو جلياً أنّ البقاء في الحكم هو الأولوية المطلقة لدى الرئيس صدام ، غير أن من المستحيل بلوغ هذه الأولوية من غير إعادة ترتيب نتائج حرب الخليج ، إذ ثمة آثار سياسية وعسكرية وعملية تترتب على الهزيمة في الحرب، واستمرار بقائها يؤدي إلى تآكل السلطة وثلم هيبتها وبالتالي يصبح التخلص منها توأماً لهدف البقاء في الحكم .. وإذا ذهبنا إلى ما هو أعمق من ذلك لوضع هذه الحالة في مسار تقييمها التاريخي، سيكون متاحاً رؤية الآتي : ثمة أرض وطنية نقصت، وسيادة سياسية على الأرض تآكلت، وثمة خضوع لوصاية ورقابة لم يقع مثلها على أي بلد آخر في العالم، وحصار اقتصادي مستمر منذ ست سنوات، وعزل دبلوماسي وسياسي .. وكل ذلك من نتائج الهزيمة في الحرب، وقد وقع في ظل حكم الرئيس صدام نفسه .. فهل تُصحح هذه الأوضاع في ظل حكمه أيضاً وبالتالي يستطيع مواجهة هاجس التاريخ بالبرهنة على أن ما ضاع من يديه سيعود بيديه أيضاً .. ليسد الطريق على من يأتي بعده ويقدم نفسه بديلاً

للإنقاذ ويعيد للعراق بعض ما خسره سياسياً واقتصادياً ومعنوياً في ظل هذا الحكم .. ؟

إن من يعرف صدام حسين يستطيع الاستنتاج سريعاً بأن هذا الهاجس يشغله ويورقه .. ومن هنا تبدو الأولوية المطلقة فعلاً هي التحرر من نتائج الحرب وآثار الهزيمة السياسية والعسكرية.

دعونا نتساءل، هل بمقدوره أن يحقق بيسر مماثل لما جرى في المرحلة الأولى من معركة كردستان مهماته الأخرى فينهى الحصار الاقتصادي ويعيد رسم الحدود ويستعيد ما أقتطع من ميناء أم قصر وينهي العزلة السياسية ويستعيد مكانة العراق في سوق النفط العالمية، ويتخلص من الرصاية على البلاد والحظر الجوي في سمائها ويفرض وضعاً يتحرر فيه هذا الجيل والجيل الذي يأتي بعده من عقوبة التعويضات التي تنتظره ؟.. بمعنى آخر : هل يعود العراق الأقوى والأغنى والأعز كما كان على الدوام ؟..

إن ما تخسره في أسابيع من الحرب تحتاج إلى سنين طويلة لاستعادته في السلم، وبما أن الحرب ليست وسيلة العمل المتاحة الآن أمام الحكم في العراق فإن بلوغ سلسلة معقدة من الغايات على هذا المستوى ليس مستحيلاً ولكنه ليس ممكناً في ما تبقى من سنوات قليلة في قعر هذا القرن ..

في العراق أزمة معقدة، يندر أن تحصل في دولة ما دون أن تتمحض عن نتائج مدمرة، هذه الأزمة تتعلق بتلاشي الآمال، أي آمال كانت، خاصة عندما يتعلق الأمر برفع الحصار، لا أحد في العراق يتوهم اليوم أن ذلك ممكن ومتاح

وأنه مناطٌ بآليات فرق التفتيش أو أنه غير مرتبط بوضع سياسي . وهناك أيضاً تلاشي الأمل بحدوث تغيير في النمط السياسي السائد، سواء كان التغيير بأسلوب الانقلاب، أم التغيير من داخل الحكم نفسه، بحيث تجري عملية انقلاب قيصرية على الذات لتحل التقاليد الديمقراطية بدل النمط السائد، وأذكر أنني كنت أحد الذين غمنوا على الرئيس صدام بعد الحرب أن يقود انقلاباً بنفسه يقوم على ثلاثة عناصر : الأول إنهاء حكم العائلة وإحلال حكم يقوم على المشاركة ، والثاني : إنهاء دور المؤسسة الأمنية وإحلال أدوار مؤسسات جديدة كالبرلمان والقضاء والصحافة تحت مظلة دستور ضامن للحقوق والواجبات .. والثالث : التحلي عن الحراس القدامى الذين برهنت أحداث ربع قرن من تاريخ العراق أنهم فشلوا في إسداء النصيحة والإتيان بأعمال صحيحة وأنهم يتحملون أوزار الكوارث التي حلت بالعراق، وستؤدي إزاحتهم إلى تغيير تلقائي في الأفكار وإحلال بدائل سريعة جديدة .. غير أن ذلك النداء ذهب أدراج الرياح، يومئذٍ، وما زال حتى الآن عسير التحقق، في ظل قيادة تتخوف من الديمقراطية السلمية قدر تخوفها من الانقلاب العسكري المدبر وتعتقد أن الديمقراطية هي (انقلاب سلمي) .

إذن، هناك حالة انعدام بالأمل في المستقبل، في الأمل الاجتماعي، في آمال الأسرة، في آمال الشباب، ولنا أن تنخيل أزمة مجتمع يعيش بلا أمل، حتى قيادته السياسية التي تتولى شؤون البلاد تغرف هي الأخرى من بركة اليأس نفسه على نحو مماثل لما يفعله العوام .. ولذلك فإن مثل هذه الحالة قد تنتج أكثر مما ظهر حتى الآن، لا بل إن اليأس لم ينتج ما يكفي من الغضب والتلميز، وحل بديلاً

عنه سكوتٌ وذهولٌ وترقب .. ولا أبالغ إذا قلت إن ما يظهر عليه الرئيس صدام من صبر وانتظار هو حالة لا تنسجم مع طبيعته ولا مع حالة اليأس وانعدام الأمل، فمن يقرأ خطابه في الستين الماضيين يراه مستغرقاً في مناقشة التاريخ وهو الذي كان يريد على الدوام الموازنة بين ذراع السلطة، وذراع التاريخ، وإذا كان لأحد النزاعين أن يميل على حساب الآخر فإن الرجحان كان دائماً للذراع السلطة .. أما أن يلوذ بالتاريخ وأحجيته ورموزه وأساطيره وما يعنه ذلك من أمل أو يوحى به من قوة، فإنه سلوك يعكس تحولاً في أدائه السياسي وقد يكون مجرد تحول مؤقت .. لقد حرب صهره ولم يفعل شيئاً، وفشلت محاولة عبور الحدود مع الكويت في تشرين أول "أكتوبر" ١٩٩٤ ولم يفعل شيئاً، وأرغم على قبول كل ما رفضه من قرارات مجلس الأمن وإجراءات فرق التفتيش ولم يفعل شيئاً، وهاجمت إيران قواعد المعارضة الإيرانية في العمق العراقي ولم يرد عليها، وعُزل عن حضور مؤتمر القمة العربي في القاهرة ولم يتجاوز رده غير خطاب يحمل عبارات الاستياء .. وما أكثر ما هدد وتوعد دون أن ينفذ تهديداته.

لذلك كله، كان صدام حسين في حاجة لإظهار القوة، والرد، والأهم من ذلك التحرر من بعض آثار الهزيمة في حرب الخليج، ومن أهم نتائجها هو غياب السلطة المركزية عن شمال العراق، وربما وجد أن هناك وظيفة محدودة يمكن أن تؤدي وتكون مقبولة في النطاقين الإقليمي والدولي عندما يقع التحرك عسكرياً ضمن الزايف الوطني ولمواجهة نفوذ إيراني متزايد في كردستان. غير أن ذلك لن

يغير كثيراً من الاختلال القائم حيث يوجد حكم محاصر ومعزول وعراق مروض وضعيف .. في حين أن ما تحتاجه البلاد هو عراق قوي موحد .. وحكومة قادرة على ضمان وحدة البلاد وتحقيق النمو .. بمعنى هل المطلوب: عراق قوي وحكومة قوية .. أم عراق غثث وحكومة قابضة بأدوات المؤسسة الأمنية و لكنها حكومة ضعيفة في الوقت ذاته، إن المطلوب وطنياً بلا أدنى شك هو عراق قوي ينتج حكماً متوازناً لا يقيم قوته على العنف والغناء الحريات وعقوبة الإعدام .. فأين هذا من ذلك ؟.. الاحتلال سيظل قائماً بعد ست سنوات من اندلاع أزمة الخليج برغم التبدل الجزئي والمحدود في بعض المواضع.

• وماذا كان بإمكان صدام حسين أن يفعل ؟

- لبضعة أيام كان هناك مناخ عاطفي بعودة اللحمة بين الكل والجزء حتى لدى كثير ممن يختلفون مع الحكم لكن هذا المناخ العاطفي لم يُستمر لإعادة بناء الثقة في العراق ، بل على العكس حدثت أمور تدل على عدم وجود استعداد لتحسين الأوضاع ومن أمثلة ذلك أن القيادة القطرية لحزب البعث أضافت إلى عضويتها شخصاً سبق له أن طرد من هذه القيادة إرضاءً لمشاعر الناس بعد انتهاء حرب الخليج كما أضيف إلى عضويتها أحد أبناء عمومة نائب الرئيس ، وهو شخص كان قد فشل في تحمل مسؤولية محافظ بعضاً من الزمن ، حدث ذلك في الوقت الذي كان يُفترض أن تجدد القيادة العراقية نفسها لا أن تزيدها ترهلاً وركوداً، ولم تستطع هذه القيادة أن تحتوي شخصاً واحداً جديداً من أولئك الذين يشكلون الأغلبية ويشعرون بأنهم معزولون عن المشاركة في صنع القرار،

وهناك مثال آخر فقد احتفلت هذه القيادة بممرور سنة على استفتاء الثلاث تسعات (٩٩,٩٦) الذي لم يكن ليقتنع أحداً.

لقد أضاع الرئيس صدام فرصة تحيّل كثيرون أنه قد يقدم عليها بإعلان قبوله بالسيد مسعود البارزاني مرجعية للمعارضة السياسية و التعامل مع جميع الأطراف التي كانت ستقبل بمسعود جسراً للحوار.. لكنه لم يفعل .. وربما لن يفعل ذلك إلى النهاية .

من هذا كله أعتقد أنه كان بالإمكان تحقيق شيء كبير في تحسين الأداء وتوسيع المشاركة في صنع القرار السياسي وصولاً إلى مصالحة وطنية حقيقية بدلاً من ولا انتقام ولا اعتزاز بالإثم بدلاً من الإمعان في السياسات القديمة . المشكلة أن كل شيء حول هذه القيادة قد تغير إلا أساليبها في العمل ، وهذا أمر يناقض النزعة العفوية والتلقائية للبشر في المراجعة والبحث عن الأفضل بدلاً من العمل ضد الذات ، وما يجري هو إمعان في اختيار الانتحار السياسي عندما يرتضي السياسيون تقليص الفرص أمام أنفسهم ويكرسون العزلة ويرفضون تحسين أداؤهم لمصلحتهم أنفسهم .. قبل أن يكون لمصلحة سواهم ..

نعم كان هناك ارتياح شعبي بعودة انسيابية الاتصال بين كردستان وبقية أنحاء العراق لان هذا هو الوضع الطبيعي وما عداه وضع شاذ، غير أن ذلك كان في حاجة لشفاية عالية حتى يتسع عدد المستفيدين ليكونوا الشعب كله بدلاً من إعطاء الفرصة لخمسين تاجراً لكي ينقلوا البضائع المهربة من كردستان إلى بغداد ويسحلوا صفقة أخرى في سجل التجارة السوداء التي أكلت من لحوم العراقيين

عرباً وأكراداً منذ ست سنوات ، إن ما يعنينا هو الحق العام الذي يضيع بين السياسات غير المكثثة وأطماع تجار الحروب ولورداتها .

• هل سنصل إلى يوم تمنع فيه إراقة الدم بين العربي والكردي ؟

- أظن أن بلوغ هذا الهدف هو أسمى ما ينزع إليه العراقيون عرباً وأكراداً ، ويحق لنا أن نجعل من هذا الهدف قياساً لا تتنازل عن سقفه فقد أريق دم كثير في صراعات العتب ، غير أنني حتى احرم إراقة الدم بين الأخوين العربي والكردي لا بد أن أحرّم أولاً إراقة الدم بين الكردي والكردي من جهة والعربي والعربي من جهة أخرى .

بماذا نصف عناصر المليشيات الكردية التي ذبحت بعضها البعض يوم كان بعض الأكراد يقطعون أذان الأسرى من أبناء جلدتهم الذين ينتمون إلى أحزاب أخرى ويقلعون عيونهم من محاجرهم .. ؟ وبماذا ينبغي أن نصف الإعدام بدون قضاء حقيقي في بغداد ، في دولة تمنح الأوسمة لوزير يقتل ابن أخيه بيديه حتى يتباهى بأنه موظف صالح دون أن يمر ذلك على محكمة أو قضاء ؟

نعم علينا أن نحرّم إراقة الدم بين الكردي والعربي لأنهما شريكان في الأمة العراقية الواحدة ، لكننا قبل ذلك مسؤولون عن تحريم الدم حين يُراق بين الكردي والكردي أو بين العربي والعربي .

• متى سينجح العرب و الأكراد في الاندماج ليشكلوا كتلة واحدة تواجه الأعداء المشتركين ..؟

- إن الشراكة في الوطن لا تنفي أن الأكراد شعبٌ آخر.. وثقافة

أخرى.. وطموحات أخرى ، لكنهم شعبٌ شقيق ومحاور للعرب وقد تداخل تاريخه بتاريخ العرب دون أن تسمح لنا الشراكة في الوطن أن تنصرف مثل الأتراك فننفي خصائص الأكراد ونسميهم (عرب الجبل) كما يسميهم الأتراك (أتراك الجبل) ، تسألني: شركاء ؟. نعم شركاء غير أنهم ليسوا عرباً ، وهذا الوصف لا ينقص من الأكراد شيئاً ولا يزيدهم شيئاً لكننا في حاجة لتوصيف الأشياء ومنع الخلط وأنداك سنجد أن العرب كأمة مظلومة هم أقدر الناس على إنصاف الشعب الكردي الذي تقاسم معهم الكثير من عذابات الشراكة سواء كان مختصماً وإياهم أم متحالفاً معهم، وحرّي بالعربي الذي قاوم تغييب هويته (تريكاً) أو (تفريساً) أو (فرنسةً) أن يكبح بعض التيارات التي استحلت في وقتٍ ما فكرة إذابة الهوية الكردية . إنّ ثمة شعبين يتزعان إلى الحرية هما العرب والأكراد ، والمفجع حقاً أن التواقين للحرية يذبحون بعضهم البعض أكثر مما يذبحون خصومهم ، وحتى يأتي يوم يترك الاثنان أنهما ضحية لجلادين من نوع واحد فإنّ دماً كثيراً سيتدفق في صراعات العبث كتلك التي عرفتها كردستان منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، فما زلتُ أرى دماً محرّماً آخر سُرّاق حتى يرتضي العرب و الأكراد غمطاً آخر من أنماط الجيرة والمشاركة والتعايش في إطار الأمة العراقية.

• ما مدى جدية واشنطن في العمل لإسقاط الحكم في العراق ؟
 - برغم أن موضوع العراق ما تزال تشكل القاسم المشترك في الولايات المتحدة بين الجمهوريين والديمقراطيين، وتعمل كل طرف -خاصة في موسم

الانتخابات - يتبارى على إظهار العداء للرئيس صدام حسين ونعته بأقنسى الأوصاف ، إلا أن ذلك لم يكن يعني وجود قرار جاهر للتخلص منه أولاً أو وجود آلية للعمل على إسقاط حكمه ثانياً ، لا بل إنه لا يعني أيضاً وجود إمكانية من الناحية العملية على تنفيذ خطوة من هذا النوع تنطوي على تحمل تكاليف باهظة جداً .. ففي دولنة مؤسسات كالولايات المتحدة من السداحة الافتراض بوجود رأي مركزي واحد يفرض نفسه على جميع أطراف صناعة القرار، وقد يحتاج مثل هذا الأمر إلى زعامة تملك إلى جانب الرئاسة أغلبية حاسمة في الكونغرس وطواقم عمل منسجمة في الخارجية والدفاع والمخابرات ومجلس الأمن القومي وهو أمر من المستحيل تخيل وجوده في الولايات المتحدة، فالرئيس كلنتون ووزير الخارجية ومستشار الأمن القومي متفقون على معاداة الحكم الحالي في بغداد ولكن ليس إلى درجة جعل العراق أولوية مطلقة في أجندة السياسة الخارجية وليس إلى حد إعطاء الإشارة للقيام بعملية عسكرية تساعد انقلاباً وشيك الحدوث في بغداد، ويمكن رسم الصورة الآتية للآراء التي كانت سائدة في واشنطن .. التيار الأول وعلى رأسه وزير الخارجية السابق وارن كريستوفر الذي ظل يؤمن بأن أفضل أسلوب للتعامل مع العراق هو في إدانة العقوبات ومنع تفكك عزلته السياسية والاقتصادية ومراقبة التسلح على أمل أن يؤدي ذلك كله إلى مزيد من التآكل في بنية الحكم ويوسع الهوة بينه وبين الشعب ويزيد نسبة العراقيين المعارضين له ويقيه في حالة الحكم الضعيف والمعزول عملياً وإقليمياً بحيث لا يثير قلق جيرانه، وقد استقطب هذا التيار إلى

جانبه مستشار الأمن القومي انتوني ليك، وبلغ الأمر بذلك التيار أن عطل سلسلة من السيناريوهات كانت قد قدمت (أطراف مختلفة) للدخول في مواجهة مباشرة لإسقاط الحكم في بغداد ، ومنع وصول تلك الأفكار إلى الرئيس نفسه عندما كان الأمر يحتاج إلى موافقة مباشرة منه للمصادقة على تلك الخطط التي تُصعد من المواجهة ، أما التيار الثاني فهو تيار صغير واقل تأثيراً و كان يمثل مساعداً وزير الخارجية روبرت بيليترو ومعهم موظفون في الخط الثالث والرابع ويدعو إلى تصعيد المواجهة مع صدام حسين ويرى أن سياسة الضغط والعزل ليست كافية لوحدها وإن الحل لا بد أن يكون في تدخل أمريكي مباشر بمساعدة أطراف عراقية على إسقاط الحكم. وعلى العكس مما هو سائد أو مما يردده بعض مسؤولي إدارة الرئيس السابق جورج بوش، لا يعاني هذان التياران من الوهم القائل بأنه لا يوجد بديل يمكن أن يدير البلاد بعد هذا الحكم، لكن النقطة الحساسة دائماً هي أن الجميع يريدون عمليات غير مكلفة لا تخسر فيها الولايات المتحدة قطرة دم واحدة ولا تتعرض إلى ما يمس هيبتها كدولة أولى في العالم.

وفي هذه اللحظة من الصراع يُخيل إليّ أن الجميع في واشنطن على اختلاف تياراتهم هم في حاجة إلى وجود تحدٍ من النوع الذي يمثل الرئيس صدام حسين ، انهم يبحثون عن ما يُسمى بالأدب السياسي الأمريكي (The Badman) ولو لم يكن هناك صدام حسين لذهبوا لاختراع صدام آخر في مكان ما ليكون مركزاً لجذب العداء بعد أن اضمحلت مراكز جذب العداء الأخرى .

أما لماذا أصبح العراق فحاة القضية رقم واحد في أجندة السياسة الأمريكية .. فإنني ممن يميل إلى الاعتقاد بأن هذه الأولوية الجديدة مؤقتة بعد أن كان العراق يحتل المرتبة الرابعة أو الخامسة في تسلسل الأولويات بعد عملية السلام في الشرق الأوسط وإيقاف الحرب في البوسنة ومواجهة الاستقطاب الأوربي الصاعد واحتواء إيران، ويرتبط صعود العراق ليصبح أولوية أولى بعنصرين: الأول هو الانتخابات الأمريكية والثاني هدوء جبهات أخرى كانت تشغل الناعب الأمريكي مثل البوسنة والشيكان وركود عملية السلام . قدر تعلق الأمر بالمسارين السوري واللبناني وحرص كليتون على نحاشي الاحتكاك مع حكومة الليكود في إسرائيل خلال موسم الانتخابات الأمريكية . دعني أصف الأمر على نحو آخر .. إن واشنطن تريد عراقاً ضعيفاً وهذا أمر متحقق الآن ولذلك فإن الحفاظ على الوضع الراهن هو أنفع من تغييره .

• ماذا تفعل المعارضة العراقية إذن .. ؟ وهل كانت تستطيع إسقاط

الحكم خلال فترة قريبة .. ؟ ..

- ربما يكون من المناسب عدم الخوض كثيراً في التفاصيل وقد أجد أعذاراً كثيرة لـ (بقاليات) المعارضة المسكينة بما يفسر ضعفها وشتاتها واستلاب إرادتها وضعف خطابها السياسي وضعف قياداتها ، لا بل وغياب الشفافية الذي أدى إلى هلاك الطاقة على تمسح روح المجتمع العراقي الذي تتعامل معه من فوق وبحساسية لا تختلف عن تلك التي يظهرها المستشرقون عندما يتعاملون مع الشأن العراقي ، ليست هذه بمعارضة .. فالمعارضة الحقيقية تعمل داخل البلاد وهي

موجودة في بنية الحكم، الجيش، الحزب، الدولة، أما المعارضة في الخارج فان أكثر ما تستطيع أن تفعله هو الحشد النفسي والإعلامي إلى حد التنفيس ، بمعنى أنها تستطيع أن تقول ما لا يستطيع قوله المواطن العراقي في الداخل. وهناك جزء آخر من المعارضة يرتبط بإرادات دول طامعة بالعراق ولديها حسابات معلقة معه وهؤلاء مستلبون ومدمنو معارضة وقد يستمرون كذلك سنين طويلة أخرى، العراق لن يجد الخلاص على أيدي هؤلاء لأنه بحاجة إلى حلٍ وسط وقوى وسط تعمل على إحلال السلم الاجتماعي بديلاً عن كل مظاهر التفرقة والعنف والغبن والقسوة والفردية .. وحتى يكون هذا الحل ممكناً ومتاحاً فلا بد أولاً من تأسيس الخطاب السياسي البديل الذي لم تبشر به معظم فصائل المعارضة حتى الآن، دعونا نقول بصراحة إننا بين هواجس حالمين مستميتين بالوصول إلى السلطة أو عصبيات آخرين لا يرون العراق أكبر من قريتهم أو طائفتهم أو عرقهم.

ولا تفوتني الإشارة إلى أن سقوط المؤتمر الوطني العراقي الذي اعتقل أعضاؤه أو أعدموا وتحللت بنيته القيادية كان يمكن أن يصب في مصلحة أطراف أخرى تنشط على ساحة العمل السياسي المعارض .. حتى لبيدو أن أوساطاً أمريكية لم تكن تمانع في التخلص من عبء المؤتمر حتى يمهّد في المجال لعودة قوى أخرى .. وفي هذا ما يفسر الطريقة التي تُرك فيها المعارضون البائسون لملاقاة حتفهم في مدينة (أربيل). لقد تخلص الأمريكان من (شيء ما) لم يعودوا في حاجة إليه، بعد أن تعلد عليهم التحلي عنه بأنفسهم ..

وربما توهم بعض قيادي المعارضة الراحلة أنّ ضباط المخابرات الأمريكية يصنعون السياسة ، ولم يدركوا أنّ هؤلاء مجرد جامعي معلومات وأنّ صنّع السياسة هو من إختصاص هيئات سياسية أخرى تتكون من الرئيس ووزير الخارجية ومستشار الأمن القومي ، ولذلك تحول أولئك المعارضون الذين ارتهنوا للمخابرات من سياسيين الى جبهة للمعلومات وحسب .. وتلك كارثة وطنية وفنية وأخلاقية من وزن ثقيل .

حصل ذلك بعد أن تصدّعت مصداقية المخابرات الأمريكية إثر إنتهاء الحرب الباردة وسقوط الأنظمة الشيوعية في العالم ، فقد تبدّلت الأهداف دفعة واحدة ، وترتب على ذلك تغيير في أساليب العمل وأدواته وشخصه ، وبرز العراق أكثر تعقيداً وغرابة من الأهداف السابقة في درجة المقاومة من جهة وعدم وجود تقاليد موروثية في التعامل معه ، وانعكس التعبط في عمل المخابرات الأمريكية منذ مطلع التسعينات في سلسلة من النكسات الفنية والسياسية كان العراق أبرزها الى جانب ما مُنيت به جهودها من فشل في إيران والصومال والبوسنة والجزائر ، وقد تحتاج المخابرات الأمريكية عقداً كاملاً حتى تعثر على أساليب عمل تناسب المسألة العراقية بعد أن تكون قد تحررت من مدرسة الحرب الباردة وأساليبها القديمة .. ولم يكن في مقلوب شعبيات محدودة الكفاءة السياسية من طراز أولئك الذين تزعموا المعارضة في الخارج إدراك تعقيدات هذه اللحظة من تاريخ العالم ، واعتقدوا بعضاً من الوقت أنّ طائرات أمريكية ستحط بهم على سدة الحكم ببغداد كما يحصل في أفلام الخيال الجاسوسي التي أبتدعت

في عصر الحرب الباردة .

أما الأكراد - بغض النظر عن من عسر أو ربح - فكان من الطبيعي أن يكونوا أكبر الخاسرين وأن يتعلل عنهم أولئك الذين كانوا بعضاً من الوقت أوصياء عليهم .. لقد تكلم المسؤولون الأمريكيان - من مستوى وزير خارجية إلى مساعديه ورؤساء الدوائر الأساسية في الخارجية - إلى الزعماء الأكراد بأكثر مما تكلموا مع رؤساء دول أخرى ، و أعطوهم اهتماماً ينذر أن يعطوه لآخرين ، لا بل انهم تحدثوا مع الأكراد واجتمعوا إليهم أكثر مما فعلوا مع منظمة التحرير الفلسطينية طوال إحدى عشرة سنة من مكوثها في تونس .. ويبدو أن زعماء الحركات الكردية لم يدركوا معنى شعور دولة كبرى مثل الولايات المتحدة باليأس من حلفائها الصغار .. لقد حدث مراراً في تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية أن تخلت واشنطن عن أقرب حلفائها وأصدقائها في لحظة الشعور بعدم الجدوى من استمرار العلاقة معهم أو لوجود سبب في إيقاع الأذى بهؤلاء الحلفاء عندما يملكون جسوراً مع دول أخرى ليست في حالة وفاق مع الولايات المتحدة، كما هو الحال مع إيران .. وهذا هو ما حصل تحديداً مع فصائل كردي واحد كما يبدو في العلن ومع كل الفصائل الكردية كما هو في حقيقة الأمر.

وقد يكون القادة الأكراد على اختلاف أحزابهم توهموا في لحظة ما أنهم أصبحوا موضوعاً في السياسة الدولية والإقليمية. الأكراد حقيقة ليسوا موضوعاً للصراع، بل انهم ساحة للعمل وميدان للصراع .. ساحة تلتقي فيها تناقضات المصالح، فهم موجودون في مجال حيوي تعمل فيه جميع القوى الإقليمية

وبعض القوى الدولية الرئيسية، وعندما ينزفون فسي كثير من الحالات يفعلون ذلك نيةً عن الآخرين، ولعل السيد مسعود البارزاني استنتج أن الأكراد نزفوا أكثر من اللازم .. وأستعدوا أكثر من اللازم .. وتهمشوا أكثر مما يهتملون .. فالتقط الخيار الذي كان من قبل محرماً عليه دون سواء وتحالف مع الرئيس صدام في لحظة التقاء أهدافها ..

• هل تستطيع الأحزاب الكردية التبشير بالديمقراطية من خلال شعارها: الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان ؟

- هذا شعارٌ يأخذ الحق بقصد آخر ، فالخلاف الحقيقي بين وفد الجبهة الكردستانية والحكومة المركزية في بغداد (١٩٩١) لم يكن حول الديمقراطية ، بل كان مركزاً حول مقدار الحقوق الكردية على الأرض ، أي أنه كان حول المفارقة الجغرافية لمنطقة الحكم الذاتي وأسلوب تداول إيرادات النفط و لم يكن شعار الديمقراطية للعراق يوماً ما إلا جزءاً من الضغوط التي تمارسها بعض الأحزاب الكردية على الحكم ، مع أن العراق أحوج من أي بلد آخر للديمقراطية ، لكن تعالوا إليّ بمثل يبرهن أن السياسيين الأكراد كانوا دعاة حقيقيين للديمقراطية .. ثم أنهم لم يؤسسوا تجربة ديمقراطية يمكن أن تكون مثلاً سواء كانت هذه التجربة في الحياة الداخلية لأحزابهم أم في المناطق التي خضعت لنفوذهم ، كان جهاز الأمن السري أقوى أذرع هذه الأحزاب ، وكانت عوامل السيطرة القبلية والعشائرية هي الأقوى على سواها من العوامل، ولو أخذنا مسودة اتفاق ١٩٩١ بصورة تجريدية ، بمعنى تجريده من الظروف السياسية

الدولية والضغط الأمريكي لمنع إنجازه ، فإنّ الاتفاق كان سيُوقع لو حُلّت مشكلة (كركوك) و (سنجار) و (كلار) والمناطق الأخرى موضع الخلاف على تحديد المناطق، وكل ما تناول موضوع الدستور للبلاد في ذلك المشروع لم يتجاوز في روحه مسألة تثبيت الحقوق القومية للأكراد كصيغة ثابتة ومستقرة بصيغة أوضح وأرسخ من الصيغ الواردة في الدساتير المؤقتة التي يعمل بها العراق منذ سنة ١٩٥٨ وحتى اليوم .

• هل كانت هناك دوافع مصلحية لدى بعض الأطراف تقف خلف التحالفات سريعة التبدل في كردستان ؟.. وهل هناك دوافع من هذا النوع ساعدت على الاتفاق بين الحكومة والحزب الديمقراطي الكردستاني ؟

- إذا اعتقدنا أن ما يحرك المواقف هي دوافع عقائدية أو قومية على الدوام فإننا سنقع في وهم كبير ، فكثير من الخيارات السياسية تنتجها دوافع انتفاع مادي في جانب كما تنتجها دوافع الكراهية نحو الخصوم السياسيين في ساحة العمل الكردي نفسه ، وحتى تكون الصورة مقربة فإنني أُنحدث عن طابور من المنتفعين الذين اعتاشوا على امتداد الخط الممتد من بلدة (زاخو) إلى مدينة (دهوك) ثم إلى بلدة (فايدة) وصولاً إلى مدينة (الموصل) ، فمنذ سنة ١٩٩٢ بدأ بتشكيل خط الانتفاع على امتداد هذا المسار ، المتفضلون يجنون ضريبةً كفيّةً عن كل شاحنة تمر في الخططين الصاعد والنازل من هذا المسار سواء كانت المدفوعات نقدية أو بضائعية عينية ، والمثير حقاً أن المنتفعين على امتداد هذا المحور كانوا يخشون من نجاح الحكومة العراقية في إنشاء خط مرور بديل

خارج المنطقة الخاضعة للإدارة الكردية ليصل بين الحدود التركية شمالاً ومدينة (الموصل) جنوباً ويمر في نقطة (فيشخابور) الواقعة على المثلث العراقي- السوري- التركي ثم يمتد بمحاذاة نهر دجلة إلى منطقة (سُميل) بمدينة الموصل. وأتذكر أن تكون هناك حاجة لاستخدام نقطة (إبراهيم الخليل) على الحدود العراقية التركية حيث توجد سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني، وظل الجدل مستمراً لثلاث سنوات على الأقل للاختيار بين المسارين، واعتقد أن بعض السياسيين الأكراد لم يستبعدوا احتمال إنشاء الخط البديل في حالة إظهار الحكومة السورية قدراً من المرونة في عدم الممانعة من تداخل هذا الخط مع جزء من التراب السوري، لا بل إن هذه المخاوف كانت أحد مصادر تشكيل قرار الحزب الديمقراطي الكردستاني بإجراء حوار سياسي مع الحكومة المركزية في بغداد وهو الأمر الذي مهد لعقد الصفقة السياسية والعسكرية التي حثرت بموجبها معركة (أربيل) في الثلاثين من آب (أغسطس) ١٩٩٦، إذ أن إنشاء مسار بديل كان سيهني خسارة ربع مليون دولار يومياً هي حاصل جمع ضريبة المرور عبر نقطة (إبراهيم الخليل) ولو حصل ذلك فإن مصالح طابور من المنتفعين كانت ستعرض للهلاك. إن ما أحدثكم عنه اليوم هو خلاصة عمل معقد وبعيد المدى أدارته شخصيات كانت نافذة في بغداد في السنوات الخمس الماضية، وحتى تكون الصورة أقرب إلى الأذهان فإن محطة التفرغ الكبرى التي أُقيمت في منطقة (فايدة) حيث كان يوجد خط التماس بين مليشيات الأحزاب الكردية والقوات النظامية للحكومة المركزية قد أنشئت بإشراف مباشر

من حسين كامل أيام كان صاحب النفوذ الأكبر في العمليات المالية والتجارية - قبل مغادرته بغداد في آب (أغسطس) ١٩٩٥ - بعد أن سبق ذلك كله جهداً أممي وإستخباري وتجاري معقد اشترك فيه ممثلون عن صهر الرئيس من جهة والفعاليات الاقتصادية والإستخبارية التركية وبعض الأطراف الكردية من جهة أخرى ، وحين أعطي مثل هذه التفاصيل فإن ما يعينني هو الاستنتاج بأن دوافع تكوين القرار السياسي الكردي لم تكن عقائدية أو من ذلك النمط المستجيب للنزعة القومية ، بل كانت دوافع تتعلق بالإيرادات والمصالح التي تشكلت على امتداد مسار التجارة غير النظامية بين العراق وتركيا في السنوات الخمس التي أعقبت حرب الخليج .

على الجانب الآخر ، كانت هناك جباية عند مركز حدودي آخر مع إيران .. ولو انتهى الأمر عند ذلك الحد لبدا الأمر مقبولاً لكن صورة زعيم كردي عريق مثل السيد جلال الطالباني كانت شساحبة ومترجمة في الوثائق التي خلفها وراءه في (أبريل) عن العلاقات الخاصة التي جمعت مع الإيرانيين ، ففي هذه الوثائق نراه يطلب رضا الأجهزة الإستخبارية الإيرانية ، إلى حد قبوله العمل نيابة عنها في تحجيم كفاح رفاقه الأكراد الإيرانيين من أعضاء الحزب الكردستاني الإيراني ، سواء باعتقالهم أو تسليم بعضهم إلى السلطات الإيرانية ، فهل كان لكفاح الأكراد العراقيين من أجل بناء كيانهم الذاتي مصلحة في اعتقال كاتب إيراني هارب من بلاده وتسليمه إلى السلطات الإيرانية ليواجه

الموت المحتم .. ؟ هذا ما تقوله الوثائق * .. إن كل ما يشغل الإيرانيين هو أن تكون لهم محطة لجمع المعلومات في شمال العراق وأن يكون لهم وكلاء منتشرون فيه وأن يسيطروا على نشاطات معارضيتهم من الأكراد الإيرانيين وسواهم .. فكيف يحق للمكافحين من أجل الحرية في كردستان العراقية أن ينكروا حق الأكراد الإيرانيين في الكفاح من أجل حقوقهم في كردستان الإيرانية .. هذا الموقف حدث من قبل مراراً ولم يكن هناك راجحون ، كان الجميع نحاسيين ، لأنهم كانوا يعملون ضد أنفسهم وضد شعاراتهم وضد صديقتهم الكردية ، وإذا كان من حق الأكراد العراقيين أن يحتفظوا على وجود إدارات حكومية عراقية لم يشعروا في اختيارها .. فإن ذلك لا يبرر قبولهم بوجود تركي أو إيراني دعي على أرض كردستان العراقية .. لأن هذين الطرفين لا يعترفان أصلاً بمفهوم القومية الكردية وأحققتها في الحفاظ على الهوية والحقوق الثقافية ..

حتى ليلبدو أن للمصالح (شرعية) تغلب على شرعية الخطاب السياسي إلى حد يقبل فيه زعماء تاريخيون بتسخير قدراتهم لمصالح الأعداء التقليديين للقضية الكردية .. الإيرانيون يستخدمون طرفاً كردياً عراقياً لاعتقال أكراد إيرانيين ومطاردتهم وجمع المعلومات عن منظمة (مجاهدي خلق) وفتح الأبواب أمام الاستعبارات الإيرانية .. والأترك يستأجرون أطرافاً كردية عراقية أخرى

* انظر ملف الوثائق ص ١٤١ وما بعده .

لجمع المعلومات عن حزب العمال الزكي وغلق معسكراته.. والحكومة في بغداد تستخدم أكراداً يفتحون الطريق إلى مخابئ المعارضين العراقيين ومقراتهم .. ويوم لا يتقدم أحدٌ ليستخدم أحداً .. سوى رصاصاً كثيراً يُطلق عشوائياً في شتى الاتجاهات بحثاً عن دور لا يتصل بثبيت حقوق شعب جريح ومستلب ما زال ينزف منذ قرنين على الأقل حتى يحيا الآخرون ..

إن ثمة حاجة للخروج من مأزق سياسي معقد .. انتج هذا الخلط ، وهذا العمل الطوعي ضد الذات وقبول الاستلاب لصالح آخرين لم يتوقفوا منذ قرنين عن ذبح الأكراد في بلادهم .. ولا بد أولاً من الامتناع عن التواطؤ مع إيران لأن العراقيين من العرب والأكراد لن يرتضوا بصفقة تعقد في (طهران) لتحديد مصير بلادهم، بما يستحجب لإرادة دولة أخرى طامعة تنتظر منذ زمن بعيد اللحظة المناسبة لتصفية حساباتها مع العراق كوطنٍ وشعب .. فلماذا نفتتح لها أبواب كردستان لتلتقط في أرجائها هذه اللحظة ؟

• هل ترى أن تقسيم العراق من الناحية الفعلية هو أمر محتمل ، ومن الذي يشجع على التقسيم ومن الذي يقاومه ؟

- لن يكون من قبيل الزخرفة اللفوية القول بأن بقاء العراق موحداً أو تشرذمه هو إرادة وطنية ، إذ حتى عندما أجرد تفكيري من العواطف لأتعامل مع المتاحة من المعلومات والحقائق سأستنتج في النهاية أن وحدة العراق أو تقسيمه هي حصيلة إرادة قواه السياسية ، ومن هنا فإن مقاومة أخطاء الحكم وخطاياها التي استجلبت العزلة والضعف لا توجل بأي حال مقاومة سلوك بعض السياسيين

الذين يتصرفون كجزء من الماكينة السياسية لدول أخرى لم تتحلل عن أهدافها التاريخية في إضعاف العراق حتى لو تم ذلك عبر تقسيمه وإعادة جدرولته على الأرض ، ليس عملاً وطنياً أن نسمح لدعاة إضعاف العراق باقتناص فرصهم في المراحل القلقة من تاريخ البلاد ، واعتقد جازماً أن الوعي السياسي الذي يتمتع به العراقيون غلبةً وعموماً سيجعلهم قادرين على التفريق بين الكلام الذي يُقال في العلن والسياسات الحقيقية التي تُصنع في الخفاء ، فكثير من الدول ، لا بل جميع الدول التي تظهر اهتماماً بالمسألة العراقية تتردد علانية بأنها مع وحدة العراق الدستورية والترابية، غير أنّ بعض هذه الدول يعمل فعلياً للوصول إلى تقسيم العراق جزئياً (باقتطاع أراضٍ عراقية أو تعويم السيادة العراقية عنها) أو كلياً (بالسعي إلى تقسيم التراب العراقي إلى ثلاثة أجزاء على الأقل على أساس عرقي أو مذهبي).

وفي مقدمة الأطراف تروج للتقسيم الشامل بعض الأوساط البريطانية التي تعمل منذ خمس عشرة سنة على الأقل للعثور على عراقيين يتبنون هذا المنهج، وأذكر جيداً أن سياسيين عراقيين جاعوني سنة ١٩٨٢ بعد النكسة التي أصابت الجيش العراقي في (الحمرّة) وطرحوا ما أسموه مشروعاً للإلتقاذ يتم تقسيم العراق بموجبه إلى ولايات جغرافية منفصلة على أساس عرقي ومذهبي وقدموا خريطة مرسومة شملت بغداد نفسها حيث كان يفترض أن تُقسم إلى جزأين، والمثير أن ذلك الخط لم يكن مستقيماً أو محدّباً أو مائلاً ولكنه كان أشبه ما يكون بحركة الأفاعي المكوكية حتى لا تكاد أن ترى الفواصل بين النصفين الوهميين في

العاصمة، جرى ذلك في لندن حيث لم يردد حاملو المشروع عن القول بأنهم يستطيعون الحصول على ضمانات دولية لإنجاح المشروع، وعندما سألتهم: من هي الجهة الدولية الضامنة ؟ .. أجابوا بلا تردد : إنها بريطانيا .

إنها الجهة الدولية نفسها التي اقترحت التقسيم القليل للحدود بين دول المنطقة بما فيها العراق وخلفت سلسلة من المشاكل الحدودية العالقة وغير المحسومة بين جميع دول الخليج وشبه الجزيرة العربية، وهي الجهة نفسها التي لعبت دور العراب في وضع الرسم الجديد للحدود بين العراق والكويت بعد انتهاء حرب الخليج.

ومن المؤسف أيضاً أن بعض الأوساط الكويتية الفارقة في الوهم والكراهية دعت بعد انتهاء الحرب إلى إقامة كيان سياسي عازل بين الحدود الكويتية و (بغداد) يكون منفصلاً عن كيان سياسي آخر موجود في العاصمة بدعوى غياب الاطمئنان إلى عدم تكرار عملية أخرى تقوم بها بغداد باحتياح الكويت . أما إيران وتركيا فإنهما من الناحية الفعلية تستفيدان من تعويم السيادة العراقية على أجزاء من الراب الوطني في الجنوب الشرقي والشمال .. وبذلك نجد أن من الصعب أن تصدق كل ما يُقال حول وجود (ضمانة دولية لوحدة العراق) .. فما هو (مضمون) اليوم ليس مضموناً في الغد، إلا إذا أدرك العراقيون، بتياراتهم السياسية المختلفة أنهم وحدهم القادرون على منع التقسيم إذا أوصدوا الأبواب التي يتسلل منها المنتفعون من مثل هذا العمل، والملفت للانتباه أن الذين اشتغلوا على فكرة إضعاف العراق عبر تقسيمه يعانون هم

أنفسهم من أخطار الانقسام .. بل وأخطار التلاشي أيضاً، ومن مصلحتهم عدم ترويح سابقة (التقسيم) لأنها ستبرر أعمالاً كثيرة ضدهم في مراحل مقبلة من تاريخ المنطقة .. حيث لا أحد يعرف أي نوع من المفاجآت ستشهد .. إلى متى سيدوم التحالف الجديد بين الحكومة المركزية والحزب الديمقراطي

الكرديستاني ؟

- ليس للإجابة عن هذا السؤال غير الوقوف عند شخصية السيد مسعود البارزاني، كآخر شخصية تاريخية كبيرة من عائلة البارزاني، فقد رحل جميع أفراد عائلته إما موتى في المنايا أو قتل على يد سلطات الحكومة المركزية. قُتل أخوه لقمان في الستينات، ومات أخوه إدريس في الثمانينات وأعدم أخوه عبيد الله يوم كان وزيراً في بغداد.. وقد التاع مسعود بما فيه الكفاية من الصراع مع الحكومة المركزية غير أنه ظل يردد دائماً بأنه مستعد للاتفاق مع الدين حاربوه وحاربهم إذا وجد مصلحة للأكراد في ذلك .. إنها ليست المرة الأولى التي يقتنع فيها بمجدوى التحالف مع الحكومة المركزية .. فيوم جاء إلى بغداد لإجراء حوار باسم الجبهة الكردستانية بُعيد حرب الخليج كان من جانبه أكثر استعداداً من السيد جلال الطالباني لعقد اتفاقية ولم تنقطع صلاته مع بغداد طوال السنوات الخمس الماضية، ولو كان الأمر يتعلق به شخصياً لعقد التحالف مع صدام منذ زمن بعيد، غير أنه يخضع لمستويين من الضغط .. الأول من أنصاره والثاني من أطراف دولية، وربما أقنع بعض الأطراف في تلك اللحظة أن وجود محاور كردي رئيس واحد أفضل من وجود قوتين كرديتين ، أو انه استنتج

أن يده ستكون طليقة لو فعل ذلك، أي انه أنهى لبعض الوقت وجود قطبين في كردستان وأبقى على قطب واحد .. وهو وضع ربما كان الرئيس صدام يفضلُه في البداية .. كما يفضلُه الأتراك .. وسيتعاملُ معه الإيرانيون .. على افراض أن وجود قوة مهيمنة واحدة في كردستان سيجعل الحوار معها ممكناً .. والتحالف معها ممكناً .. والاستفراد بها ممكناً أيضاً .. غير أن كثرة المتفعين من هذا الحال سيجعله حالاً مؤقتاً ومن هنا فإن الرئيس صدام والسيد مسعود سيجاولان كل من جانبه إحصاء المكاسب مقدماً .. و افراضاً إذا ما بدأ التطبيق فسيتحصل التقاطعات .. ويحصل تداخل مراكز النفوذ .. وليس من مصلحة السيد مسعود البارزاني التحالف مع حكم لم ينشئ نموذجهُ الديمقراطي في عموم العراق .. أي أن من مصلحته الاندماج بحكومة ديمقراطية .. أكثر من الاندماج بحكومة تمنحه حرية الاختيار وتمنع هذه الحرية عن بقية العراقيين، في هذه المسألة ستقع معاناة كبيرة في المستقبل .. أقول هذا إذا كانت الديمقراطية هدفاً حقيقياً لدى الأحزاب الكردية ..

إن هناك حاجة حقيقية لإيقاف هذا التناحر .. بين الاعتراف بحقوق المشاركة السياسية للكرد على أساس الأحقية العرقية وبين رفض إعطاء بقية العراقيين الحد الأدنى من هذه الحقوق .. إنها الاستثناءات التي تفرق الحياة السياسية بالمفارقات وقد حان وقت تصحيحها.

وإذا أردتُم جواباً مباشراً عن السؤال فإنني لستُ ممن يقتنع بإمكانية عقد تحالفات طويلة مع الفصائل الكردية، أو بثبات التحالف بين الفصائل

الكردية نفسها طالما بقيت هذه الفصائل مستتلة لإرادات الآخرين ونفوذهم .. .
لقد تبادلت الأحزاب الكردية المواقع مراراً ، ولعل أكثر الأمثلة إثارة
المرتان اللتان جاء خلالهما السيدان جلال الطالباني ومسعود البارزاني للتحالف
مع الحكومة في بغداد تحت شعار الدفاع عن الوطن ومحاربة الإيرانيين الطامعين ،
ففي سنة ١٩٨٣ جاء الطالباني لمقابلة الرئيس صدام ليقول له (إنّ نداء الوطن
قد دعاه للحوار مع الحكومة ما دام العراق في مواجهة العدوان الإيراني الذي
يهدد وحدة البلاد وسيادتها) وانتقد تحالف البارزاني مع طهران والتسهيلات
التي قدّمها للإيرانيين كي يتوغلوا في الأراضي العراقية ويؤسسوا فيها موطئ
قدم ، وبعد ثلاث عشرة سنة تحالف البارزاني مع الحكومة نفسها تحت شعار
محاربة التغلغل الإيراني في الأراضي العراقية الذي مهّد له تحالف الطالباني مع
طهران وما إنطوى عليه من تسهيلات قدّمها للإيرانيين لإنتهاك حرمة الرواب
الوطني .. فأيهما كان صادقاً ومتى .. ؟ وأيهما يعمل فعلاً لمنع إنتهاك الغرباء
لحرمة الرواب العراقي ؟

ومن المولم حقاً أن يشعر معظم القياديين الأكراد أنهم في حاجة لغطاء
خارجي ، وأنّ السياسة بدون هذه التغطية والوصاية لا تعود أداءً متقناً في
مواجهة حكم قاسٍ كالذي يسود في بغداد ، حتى أصبح البحث عن الحماية
والوصاية إحدى خواص هؤلاء السياسيين مع كل ما يرتبه ذلك من شعور
بالإستلاب والتبعية ورمز للإرادة وربط للقضية الكردية بظروف الآخرين
وسياساتهم بما يعود بالضرر عليها وعلى شرعيتها أيضاً .

وقد لا تكون هذه العقدة خاصة سياسية كردية ، بل هي خاصة معظم الأقليات العرقية في العالم التي تستنتج أنّ التحالف مع قوى دولية وخارجية هو سبيلها الوحيد لخلق التوازن مع الأغليات السائدة في المجتمع الذي تنتمي إليه .

• ما سر العلاقة مع تركيا ؟ وما صلتها بأوضاع العراق في هذه المرحلة .. ؟

- ليس ثمة بلد مثل تركيا يشغل العراق، ويتأثر بأحداثه حتى الداخلية منها، كانت لدى بغداد في يوم من الأيام قدرة على تأسيس علاقات مع أقطاب الأحزاب الكبرى، حدث مرة أن سليمان ديميريل سقط من واجهة العمل السياسي بعد انقلاب الجيش في السبعينات، ذهب إليه دبلوماسيون عراقيون وذكرّوه أنه محسوب على العراق وأنّ أصدقاءه في بغداد لن يتخلوا عنه، في تلك السنوات العصبية من تاريخه وجد العراقيين يمدون إليه يد العون، أما بولند اجويد فظل مرتبطاً بعلاقات صداقة في بغداد، على مستوى الحزب، وعلى مستوى الحكومة، وحين سقط من رئاسة الوزارة تمّت حراّب الانقلاب العسكري تلقفه العراقيون بالرعاية، وكانت هناك علاقات وطيدة مع اردال اينونو أيام كان في مقدمة صفوف المعارضة نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات، أما نجم الدين اربكان فبدأ الحوار معه سنة ١٩٧٩ عندما سطع دوره كزعيم إسلامي تفرخ عن حزب آخر وكان يعمل كجزء من الحركة العالمية للإخوان المسلمين ولكن الاتصالات به كانت تنقطع كلما اكتشفت بغداد إنه يؤسس علاقات أخرى مع إيران وبعض الدول العربية في الخليج ..

وخيل للمسؤولين العراقيين أن توركت أوزال هو صديق محتمل عندما

لعب دوراً أساسياً في الصعود بالميزان التجاري العراقي التركي إلى ثلاثة بلايين دولار خلال الثمانينات .. غير أن فوزه بالرئاسة خلال أزمة الخليج جاء كالمصاعقة في بغداد بعد أن اتخذ موقفاً متشدداً ضد قرار احتياح الكويت وكسب الرئيس صدام على الورقة التي حملت خبر فوزه: (الآن اكتمل الطوق علينا) وظل يعتقد أن (الطوق) لن ينكسر إلا من حلقة الركبة. وليس من أي منفذ آخر ، وعندما عُقد التحالف مع البارزانيين لاستعادة كردستان كان الهدف الكبير هو المنفذ التركي وكسر تلك الحلقة الحساسة من (الطوق).

وعندما أرادت الحكومة العراقية فتح قنوات التعامل مع تركيا فلماً أول تركي استجاب لذلك كان (أحمد أوزال) ابن الرئيس التركي السابق (تورك أوزال) الذي لم يكتفِ بالبحث عن صفقات تجارية بل نقل في وقت مبكر من سنة ١٩٩٢ رسالة شفوية من أبيه إلى الرئيس صدام حسين - عبر المندوب العراقي الذي زاره في أنقرة- يقول فيها إنه لا يستحق وصف (الشيطان) الذي أطلقه عليه الرئيس العراقي عشية حرب الخليج ، ثم دعا المندوب العراقي إلى توقيع أول صفقة تجارية بعد انتهاء حرب الخليج ..ويجسد هذا المثال أنَّ التجارة مع تركيا كانت تفتح الأبواب التي تغلقها السياسة..

و قدر تعلق الأمر بالاتصالات بين بغداد والبارزاني فقد قدم الأتراك أنفسهم طرفاً ثالثاً في هذا الأمر عندما نقلوا في أحد اجتماعات اللجنة الأمنية

المشاركة * أن البارزاني يريد إعادة تنظيم علاقاته مع الحكومة المركزية في بغداد بشرط وجود طرف ثالث ضامن لهذه العلاقة ، وعندما تساءل المندوبون العراقيون: ومن يكون هذا الطرف الثالث ؟ أجاب زملاؤهم الأتراك : إنها تركيا وقد حولنا السيد مسعود أن نتحدث بإسمه.. ومنذ ذلك الحين جرت اتصالات واسعة كانت تركيا طرفاً غير مباشر فيها.

• أين ستكون الضربة الآتية وعلى رأس من مستقع .. ؟

لا ينبغي أن ننسى إيران .. فمن خلف كل سحب الدخان يمكن أن تأتي الضربة الموجهة منذ زمن بعيد لتصيب إيران هي الأخرى. وأظن أن هذا الاحتمال كان يشغل الإيرانيين أنفسهم عندما ابتعدوا فجأة وعلى الفور عن الاحتكاك عسكرياً ساعة بدأت معركة أربيل إذ كان أفضل ما تنتظره الولايات المتحدة هو أن يقع تصادم عسكري عراقي إيراني في كردستان وتُستدرج إيران إلى مستنقع دم جديد، لقد كان تزايد النفوذ الإيراني في كردستان أحد الأسباب المباشرة للمعركة الجديدة. غير أن الإيرانيين انسحبوا بأسرع ما يستطيعون، ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال زوال الأسباب الأخرى التي يمكن أن تغطي الضربة الآتية من بين سلسلة من الوقائع تشمل العراق طبعاً وإيران أيضاً.. وسيتوقف الأمر على من الذي سيخطئ في الحساب قبل غيره ..أو أكثر من غيره.

* لجنة سرية انبثقت بعد زيارة وزير الخارجية العراقي إلى تركيا سنة ١٩٩٥ وتضم ممثلين عن المخابرات والاستخبارات ووزارة الخارجية العراقية ، والمخابرات والجيش والشرطة الوكية وتجتمع دورياً في كل من بغداد وأنقرة.

نحو فكر عراقي بديل

يلذكر أن المحاولات التي تقدم فكراً سياسياً مستقلاً تكاد تكون نادرة بسبب نزعة التحزب من جهة، وطبيعة الاستبداد في العراق وغياب الحريات من جهة أخرى. ولعل من أهم مشاكل الفكر العراقي أنه يعيش ثلاثة عقود من غياب الديمقراطية ورفض قبول الرأي الآخر. والكاتب العراقي المعروف سعد الجازي دأب على محاولة تأسيس فكر عراقي جديد .. يطرح نفسه البديل الفكري السياسي والاجتماعي.

في الحوار الذي أجريناه معه في عمان قبل أيام قليل، حول الأحداث المتسارعة التي تحصل بالمسألة العراقية، وكعادته، اعتمد سعد الجازي على تجربته بالقرب من مصدر صناعة القرار في العراق لعقدين من السنوات. ارتضى بعدها المنفى ليحاول أن يؤسس فيه البديل الفكري، وهو يتحدث بطريقة لا تنقصها المراحة، وفي غاية الوضوح، عن بلاد طالما اقرن فيها الخوف بالفكر، معزجاً تارة على التاريخ القريب، وأخرى على الأحداث

* أجرى الحوار سلامة نعمات و وسام هاشم ونشر في جريدة (الجمهورية) - لندن على

حلقتهين يومي ١١ و ١٢ / ١٠ / ١٩٩٦

المعلومة، وثالثة على التصور المطلق من التماس بالحياة العراقية اليومية والسياسية التي أكد في أكثر من كتاب له أنه ما يزال يحد الروابط معها ويستقي معلوماته منها.

ولأن السؤال واحد من الكتاب الذين أثار كتاباتهم وتحليلاتهم الكثير من الحوار والنقاش، ارتأينا أن يكون حوارنا معه مباشراً ومحددًا في قضية سرعة الإيقاع، وما يزال دحمان مدافعها يتصاعد على جميع الساحات المحلية والإقليمية والدولية، بما يمكننا من نقل تصورات هذا الكاتب إلى القارئ، ليس بمعنى الإجابة عن الأسئلة، وهي كثيرة، لكن بمعنى استقصاء واستشراف آراء "أهل مكة" الذين هم أدنى بشعابها.

• ليس من بد أن نبدأ بالسؤال عن الكيفية التي تری فيها التطورات الجدية في العراق عموماً، وكردستان خصوصاً ؟

- نحن إزاء معضلة في المسألة العراقية هي قضية الأكراد، هذه القضية لا تتعلق بالعراق وحده غير أنها مطروحة الآن بسبب أن المسألة العراقية موجودة تحت الأضواء وفي منطقة الحدث. فالأكراد خاضوا في العراق و إيران و تركيا خمسين معركة عسكرية وقع أقل عدد منها في العراق، ويمكننا أن نقول إنهم خاضوا في القرنين الأخيرين ست حروب فقط في العراق، أكبرها المعارك التي خاضها الشيخ محمود الحفيد البرزنجي وآخرها المعركة التي أخرج فيها جلال الطالباني من (أربيل)، وبين هاتين المعركتين خاض الجيش العراقي معارك طاحنة ضد الملا مصطفى البارزاني انتهت إلى تهينة مناخ عقد اتفاقية آذار "مارس" ١٩٧٥ بين العراق وإيران، يومها خسر الجيش العراقي ١٦ ألف شهيد من الجنود و

٦٠ ألف جريح ولم يبقَ له غير ثلاث قتال صالحة للاستخدام من الجو، على شفا تلك الحالة وقع صدام حسين بصفته نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ مع الشاه والتي تخلت إيران بموجبها عن دعمها وموازرتها للملا مصطفى البارزاني فانهارت الحركة الكردية المسلحة في الشهر الخامس من العام نفسه .

من خلال هذا الاستدكار للوقائع نرى أن كل الحروب لم تود إلى حل، سواء حصلت على الجبهة العراقية أو الجبهة الإيرانية أو الجبهة التركية، ونجد أيضاً أن الحركة الكردية كانت دائماً موضع تداول بين أطراف إقليمية ودولية. عذ مثلاً عندما قامت جمهورية مهاباد الكردية في إيران سنة ١٩٤٦ برئاسة القاضي محمد وكان مصطفى البارزاني أحد مستشاريه العسكريين، لم تلبث أن انهارت تحت وطأة آثار الاتفاق التاريخي الذي عُقد في طهران بين تشرشل وروزفلت وستالين وشاه إيران، يومها رفع الروس الغطاء الذي قدموه لجمهورية مهاباد. وعام ١٩٧٥ عندما رفع الشاه الغطاء عن الحركة الكردية المسلحة في العراق انهارت هي أيضاً بعد أن استمرت منذ أيلول " سبتمبر " ١٩٦١، وهكذا تناوب على فرض

* نصوص اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ (ملف الوثائق) ص ١٤١ وما بعدها.

الوصاية كل من الاتحاد السوفيتي وبريطانيا، في حين تناوبت على الذهب والرعاية كل من الدولة الفارسية والدولة العثمانية، فعندما يُذبح الأكراد على يد الفرس كان الأتراك يعرضون الرعاية وعندما يتولى الأتراك مهمة الذهب كان الفرس يعرضون رعايتهم للأكراد، وتداخلت أدوار عربية في هذه المسألة بدءاً من جمال عبد الناصر مروراً بمجروح حبش وانتهاءً بالقذافي.

وصدام حسين نفسه حارب الأكراد مرات كثيرة وجلس مفاوضاً مع كل الذين حاربهم. فجلال الطالباني كان في بغداد سنة ١٩٧٠ وكانت لحزبه جريدة "النور" وعُيِّنَ حليفاً للحكومة المركزية في بغداد عندما ذهب صدام حسين بصفته نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة ووقع من خلف ظهر الطالباني اتفاقية مع الملا مصطفى البارزاني الخصم الذي كان يحارب الحكومة وذلك في الحادي عشر من آذار "مارس" ١٩٧٠، وضُرب جلال الطالباني في شوارع بغداد من قبل أجهزة الأمن ثم اضطر أن يعود تائباً لأبيه الروحي مصطفى البارزاني الذي كان قد انشق عليه منذ ١٩٦٦.

وعاد إليه عودة الابن الضال، فحبسه ثم خرج من هناك وبدأت رحلته الطويلة بين حاضنات المنظمات الفدائية والرعاية المصرية أيام عبد الناصر إلى أن أعاد تشكيل بنية الاتحاد

الوطني الكردستاني. وجلال الطالباني وموسم مع البارزاني
وموسم مع الحركة الإسلامية الكردية.

. هل أنت ممن لا يثقون ولا يعتقدون بوجود تحالفات راسخة

في كردستان ؟

- من كل هذا ندرك أنه لا يوجد حليف دائم في كردستان
ولا توجد تحالفات مستقرة فيها، وكما أسلفت فإن حروب قرنين لم
تجد حلاً للمسألة الكردية، وهذا يعني أنه لا بد من تسوية سياسية ، وبما
أن التسوية السياسية مستحيلة إقليمياً فلا بد من تسوية سياسية محلية في
كل بلد.

عندما تسلم الخميني الحكم بعد الثورة الإسلامية في إيران ذهب
إليه الأكراد الذين ساندوا الكفاح الإيراني لإسقاط الشاه واشتركوا في
الثورة، وبعد أن ذكروه بالدور الذي لعبوه لإسقاط الشاه، ذكرّوه أيضاً
بأحقّيتهم في الحصول على حقوق قومية وحقوق الحكم الذاتي للأكراد،
غضب الرجل وطرد زوّاره لأنه لم يكن يعتقد بوجود شيء اسمه الأكراد
في دولة إسلامية الجميع فيها مسلمون .. وحسب. إذ كيف يطالب
الأكراد بحقوقهم الثقافية ضمن دولة إسلامية واحدة؟ وهذا المنطق يتكرر
بصيغة معتدلة في تركيا على لسان نجم الدين أربكان، الذي يرى أن ثمة
فرصة لمنح الأكراد في تركيا حقوقهم من خلال نظام إسلامي معتدل
ينظر إلى الجميع كمواطنين مسلمين في دولة تركية ، وهو يحاول بذلك

القفز على حقيقة وجود قوميتين غير منسجمتين ..

في هذا الوضع حصل الأكراد في العراق على قدرٍ من الحقوق الثقافية والقومية هو أعلى وأكبر من كل ما حصلوا عليه في إيران وتركيا. وليس الأمر بجديد في العراق، فالحكم الذاتي طرح للمرة الأولى عندما مبرّ الشيخ محمود البرزنجي ببغداد - بعد فشل حركته المسلحة في (السليمانية) - والتقى مع الملك فيصل الأول في عام ١٩٢٠ وكان الموضوع الأول المطروح بين الأكراد وبين الملك فيصل الأول هو البحث في منح الأكراد حكماً ذاتياً في العراق، ولأن العراق كان حاضنة الانقلابات والحركات والثورات السياسية، وبوجود شعب مسيحي ومناخ سياسي مركب وتداخل بين الحركة الكردية وطموحات بقية العراقيين بخصوص مسائل الديمقراطية والعدالة والتنمية وغير ذلك فقد تهيأت للأكراد الفرص المواتية لكي يثبتوا حقوقاً خاصة بهم في العراق.

الذي أعنيه من هذا الاستعراض هو الوصول إلى الاستنتاج الآتي : يوجد حل سياسي محلي ولا يوجد حل إقليمي، فالحل الإقليمي مستحيل لأنه سيتقاطع مع إرادة أربع دول إقليمية وهي العراق وإيران وتركيا وسورية وخلف هذا الخط هناك إرادات دول كبرى معنية بالمسألة الكردية وهي على التوالي : روسيا وبريطانيا ثم الولايات المتحدة، التي يعد دخولها على الخط الكردي جديداً. فهي ليست من الأطراف العريقة في التعامل مع المسألة الكردية، فمصطفى البارزاني لم

يعد إلى العراق حتى ١٤ تموز "يوليو" عام ١٩٥٨، لأنه كان يعيش في حاضنته الروسية، حتى أن بعض الأسماء في كردستان لكثير من الشباب تداخلت مع الأسماء الروسية لأن أكراداً تزوجوا وعاشوا في روسيا عندما كانت هي حاضنة المسألة الكردية.

وعندما جرى حل مسألة الموصل قيل إن الإنكليز أعطوا كلمة غير موثقة للنظر في مسألة الأكراد ، بمعنى أنه لم يكن هناك (وعد بلفور كردي) لتأسيس دولة، هذا الأمر حصل عام ١٩٢٣-١٩٢٤ عندما حسمت قضية ولاية الموصل بين العراق وتركيا على خلفية الاتفاق الذي تلى معاهدة لوزان. في ضوء ذلك، هل هناك من يقبل طرح السؤال المخرج للجميع : لِمَ لا تكون هناك دولة كردية ؟ اعتقد أن آخر الذين سيعشون من هذا السؤال هم العراقيون لأن مجرد إثارة التساؤل على هذا النحو سيثير الملح في إيران وتركيا، وليس في أي مكان آخر.

من هذا كله نرى أن المسألة الكردية ليست موضوعاً في الصراع الدولي لكنها ساحة للصراع الدولي والإقليمي وهذا هو الأساس الوحيد الذي يرتضي المتنافسون قبوله في التعامل مع الأكراد، وهذا التناوب والتداخل في الأدوار وعدم وجود تحالفات ثابتة وتفسير الحلفاء إلى أعداء وحصول العكس في ليلة وضحاها، يرينا أن هناك ساحة حيوية كانت في يوم ما تحتضن أهم الطرق في الحرب العالمية الثانية .. طريق هاملتون وطريق الحرير وكانت إحدى المعابر الكبرى بين أوروبا والشرق، هذه

الساحة المهمة والحيوية هي التي تتفرغ عليها كل شحنات الصراع والتصادم، وللأسف يتوهم القادة الأكراد الذين يمثلون شعباً ثائراً أنهم يمكن أن يوثروا في السياسة الدولية، المسألة أن هذا الشعب الثائر لا يمثل عاملاً في الصراع الدولي، غير أنه موجود في ساحة يتصارع عليها الدوليون والإقليميون، ولهذا نرى أن القضية الكردية تمر بمرحلة نسيان قد تصل إلى خمس أو عشر سنوات عندما لا تكون هناك حاجة للإضطراب على أرض كردستان، وعلى حافات هذه القضية، ولكن عندما تكون هناك حاجة لهذا الصراع ترى الجميع يدخلون الساحة بمن فيهم إسرائيل التي نشطت خلال العقود الماضية في التعامل مع المسألة الكردية. ودائماً كان الأكراد يذهبون كفرق تصريف عملة، ودائماً كانوا العامل الثانوي الأضعف في تسوية الخصومات بين من هم أكبر وأقوى. هناك أمثلة كثيرة في التاريخ بدءاً من مصير جمهورية مهاباد إلى مصير الحركة الكردية بزعامة مصطفى البارزاني. فعندما تنفق الرؤوس الإقليمية والدولية يخرجون هم غاسرين مهمشين كفارق في تصريف العملة.

أما اليوم فقد حصل تطور في منتهى الجسدة عندما ترجّح موقف السيد مسعود البارزاني، وريث أبيه القائد التاريخي للحركة الكردية العراقية مصطفى البارزاني، ووريث اخوته الذين قتلوا، إما على يد السلطة الحكومية المركزية أو في المنافي بدءاً من أخيه إدريس الذي مات قرب الحدود مع إيران مطلع ١٩٨٧ أو لقمان الذي قُتل بالرصاص

على الحدود العراقية - التركية أو عبيد الله الذي أعدم في بغداد وهو وزير في الدولة. فمسعود وريث الشرعية التاريخية ووريث التحالفات ووريث الخصومات ووريث الكراهية، والجديد في الموقف الآن تكمن في أن مسعود البارزاني سيستخدم من الإدارة الأمريكية من جهة ومن الحكومة المركزية في بغداد من جهة أخرى إلى الحد الأقصى. وسيقف هذه المرة في المسافة بين القطبين المتنافرين الرئيسيين في الصراع على العراق.

• ما المدى الذي وضعه صدام حسين في ذهنه للمساحة التي ينبغي أن يتحرك عليها وضمنها مسعود البارزاني ؟

- الرئيس صدام حسين سيجد في السيد مسعود رأس الجسر الذي يمكن أن يؤسس عبره حوار الصعب المعقد الذي امتنع عليه مع الولايات المتحدة ليحمله رسائل ينقلها إلى الأميركيين لإظهار حسن النية أو للإعراب عن أن الرئيس صدام مستعد لعقد حوار سياسي شامل وغير مشروط مع الولايات المتحدة بعد أن فشلت محاولات المخابرات الأمريكية لإسقاط الحكم في العراق، وبعد أن استقر الوضع على الأرض إلى اللحظة التي آلت إليها الأمور سواء ما يتعلق منها بكردستان أو بمناطق الخطر الجوي في السماء. الحوار مع واشنطن -الذي تعطل منذ الثاني من آب "أغسطس" ١٩٩٠ - هو الأمر الذي حاوله الرئيس كثيراً عبر كل المنافذ المباشرة وغير المباشرة واستخدم للوصول إليه موظفين من

الدرجة الرابعة في شركات ثانوية في الولايات المتحدة عندما استعصى عليه أن يقيم هذا الحوار من خلال السجّاء الأمريكيّان الذين عبروا الحدود بين العراق والكويت أو من خلال أعضاء الكونغرس الذين زاروا العراق لإطلاق سراح أولئك السجّاء، أو من خلال صداقات قديمة كانت تربط بين الدبلوماسيين العراقيين الذين عملوا في الولايات المتحدة وبعض المسؤولين الأمريكيّين السابقين، أو من خلال صحافيين .. أو غير مارة في شوارع نيويورك !

. لكن ألم تكن هناك طرق أقصر لفتح هذا الحوار من خلال تبني سياسات منسجمة مع الاعترافات الدولية أو من خلال تفادي سياسات المواجهة والاستفزاز ؟

- المشكلة أن العكس هو الذي يحصل. فالحكومة كانت تتورط في مواقف ليست مضطرة لها. مثلاً انتفاضة السود في لوس أنجلوس بُعيد حرب الخليج التي انفجرت على خلفية إشكالات عملية أمريكية لا تعني أية دولة من دول العالم الثالث ولا تعني أية دولة في المنطقة العربية. وبالتالي لم تكن لتعني العراق الجريح الذي خرج من الحرب يسحب أذيال الهزيمة. السفير العراقي في نيويورك يومئذ كان الدكتور عبد الأمير الأنباري كان قد اقترح على القيادة العراقية أن تتحاشى إظهار الاهتمام بما حدث في لوس أنجلوس، وقال في رسالته إلى وزارة الخارجية : (ليس من أولويات العراق أن يهتم بهذه المسألة لا إعلامياً ولا سياسياً) . الذي

حدث أنه عندما رُفعت هذه البقعة إلى الرئاسة أن الرئيس صدام أمر بأن تشن حملة إعلامية واسعة للدفاع عن حقوق السود في لوس انجليس، وأن يقدم العراق طلباً إلى مجلس الأمن بإدانة الولايات المتحدة على قتل الزنوج، وبالنتيجة إذا كانت الولايات المتحدة تمارس مثل هذا الدور عندما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان في العراق وغيره فذلك لأنها تفرض هذا الدور بالقوة كدولة عظمى واحدة متسيدة في العالم، ولأن وجودها كدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن يُمكنها من فرض الدور وبسبب وجود إطار منطقي لهذا الدور فهي تملك، كما تقول دائماً، أفضل دستور بخصوص حقوق الإنسان وهي بذلك تستطيع أن تقدم نفسها بغض النظر عن كل الملاحظات والتداعلات والتحفظات على هذا الدور، أما أن يقدم الحكم العراقي نفسه وهو دولة شمولية يسودها الاستبداد وفيه حكومة مهزومة في حرب وهو ليس عضواً دائماً في مجلس الأمن مع كل سجله الثقيل في انتهاك الحريات والكرامات ليدافع عن حقوق الإنسان في لوس انجليس فاعتقد أن في هذا تفسيراً وتبديلاً للمواقع بين العرب والحصان، وكانت النتيجة أن أهمل طلب العراق في مجلس الأمن وقوبلت الحملة الإعلامية التي شنت في وسائل الإعلام العراقية بكثير من الامتناع من قبل الجمهور العراقي نفسه لأن هذا الجمهور يدرك بحسه السياسي أن هذه المواقف ليست من أولويات العراق.

في هذا المجال تجدني ألوذ بالوقائع لأن ذلك أفضل من الذهاب إلى

التنظير المطلق.

ونعود للموضوع، ففي المقابل من ذلك وقع الحكم في مطب
آخر بخصوص التعامل مع الولايات المتحدة فقد نقر على الكثير من
الأبواب التي لم يكن يريد فتحها بل كان يريد أن يصل بصوت طرقاته
عليها إلى مسامع الأمريكان ليقول لهم إنه يطرق الباب الفرنسي
والإيطالي والألماني والياباني على أمل أن تنشط الدبلوماسية الأمريكية
وتستعمل لفتح باب الحوار مع العراق، وبدلاً من أن يؤدي هذا السلوك
إلى النتائج التي ابتغتها القيادة العراقية فقد أفضى إلى نتائج عكسية، فقد
بات سبباً إضافياً لإطالة الحصار على العراق، لأن رفع الحصار اليوم
وبعيداً عن قرار ٩٨٦، يعني تلقائياً بالنسبة للولايات المتحدة حصول
الشركات الفرنسية على عقد جاهر في نفط حقل جزيرة (مجنون) ونهر
(عمر) لاستثمار مليون وربع المليون برميل يومياً من حقلين فقط، وهو
إنتاج يزيد على إنتاج أعضاء رئيسيين في منظمة "أوبك" وهذا يعني أن
تلك المواقف لم تساعد العراق، بل أدخلته في سوق النخاسة الدولية
وعرضت مصالح البلاد في المزاود العليق، فمن التلقائي أن تجدد الولايات
المتحدة سبباً مضافاً للتشدد في مواقفها في عدم رفع العقوبات وعدم
كسر الحصار لأنها ترى أيضاً أن نفط غرب العراق وهو واحد من أكبر
المخزونات غير المستثمرة حتى الآن الذي لم تدع شركات أمريكية، لا
بالواسطة ولا بالمباشرة لاستثماره، إنما دعت شركات إيطالية لتقدير

الجدوى الاقتصادية لهذه المكامن الكبرى من نفط العراق في الصحراء الغربية وهي مكامن جديدة وهائلة بإمكانها أن تضع العراق على حافة المنافسة على المراكز الأولى من حيث المخزون ومن حيث الإنتاج النفطيين في العقود المقبلة.

والروس مثلاً عندما يحصلون على عقود بعشرة بلايين دولار بما فيها حق استثمار النفط في منطقة (القرنة) جنوب العراق، فهذا بالتأكيد ليس من مصلحة الشركات الأمريكية، وبالتالي لن يكون من مصلحة واشنطن رفع الحصار إذا كان سيؤدي تلقائياً إلى تنفيذ العقود والالتزامات التي تعهدت بها الحكومة العراقية أمام الشركات الروسية والفرنسية أولاً، وأمام شركات ثانوية أخرى مثل الشركات الإيطالية. على أن هذه المسألة هي جزء من كل ، وأن الدوافع النفعية ليست هي كل عوامل تحريك الموقف ولكنها جزء من فسيفساء سياسي معقد ومركب.

• لنعد إلى موضوع الأكراد لأنه حقيقة الموضوع المستجد الذي بإمكاننا التعليق عليه الآن.

- سيعمل صدام على استغلال مسعود كمرأس جسر إلى الطريق المنوع ، والولايات المتحدة ستعمل على استغلال الوضع الجديد في كردستان لتحقيق الانقلاب السلمي في العراق.

والانقلاب السلمي هذا قد يتم عندما يكون جزء من العراق

متمتعاً بحرية الأحزاب وحرية الصحافة ووجود برلمان منتعجب بطريقة الاقتراع المباشر مع قدر من غياب القانون وانتشار الميليشيات.

• تعني في كردستان ؟

- نعم في كردستان. حيث يستطيع العراقي الذي يصل إلى (أربيل) بعد أربع ساعات بالسيارة أن يرى هناك صحافة وأحزاباً وبرلماناً ومنظمات دولية وميليشيات وتدخلات في النفوذ من كل الأطراف. ثم يعود إلى بغداد ليرى أن الصورة مختلفة تماماً، لا حرية للصحافة، لا برلمان حقيقي لا حرية أحزاب، وسيؤدي هذا التناثر إلى أحد أمرين : إما التلاحق ونقل العدوى أو التصادم وانفراط التحالف.

• لكن قبل هذا هناك تساؤل هل هذه هي الإستراتيجية

الأمريكية بعد فشل إسقاط الحكم بالعراق ؟

- أرجح الظن أن هذا هو أحد الأساليب بعد فشل الحل العسكري ؟ ويتلخص بنقل "لوثة" الديمقراطية عبر بوابة كردستان إذا بقيت متصلة بالإدارة المركزية. وليس لدي شك في أن ما جرى في كردستان ليس هو الديمقراطية التي ينتظرها العراقيون بعد أن تحولت إلى احزاب وارتزاق ، لكن هناك عناوين في (أربيل) لا تعرفها بغداد وبمجرد وجودها هناك هو خطر.

• هل باعتقادك أن هذا السيناريو كان مجهزاً كبديل لفشل

السيناريو العسكري الأول ؟

- هذا السيناريو ليس جازماً وليس بديلاً لكنه خيار
الاضطرار، بعد الفشل الفريع الذي منيت به الإدارة الأمريكية
والمعابر الأمريكية في التعامل مع المسألة العراقية ...
• إذن، أنت ترفض فكرة أن الولايات المتحدة لم تكن تريد
أصلاً إسقاط النظام العراقي أو الإطاحة بصدام حسين وأين هي
المعارضة إذن ؟

- دعونا نتحدث بما هو أعمق من ذلك، ولتساءل ما هي أداة
الولايات المتحدة في تنفيذ خطة التغيير، إنها المعارضة العراقية ، وتلك
المعارضة التي استخدمتها الولايات المتحدة لم تكن معارضة سياسية إنما
كانت محطات لجباية المعلومات، كما هي المعارضة التي استخدمتها دول
أخرى طامعة بالعراق.

• تعني محطات استخباراتية ؟

- دعني استخدم تعبري الخاص، هي محطات لجباية المعلومات،
فجباة المعلومات لا يستطيعون أن يقدموا بديلاً سياسياً وليقرأ من يشاء
تاريخ كل جمهوريات الموز في أمريكا اللاتينية، والعراق ليس من هُزال
جمهوريات الموز، ففي العراق تقاليد سياسية عمرها قرن، لكن المعارضة
التي استخدمت في الخارج كانت أشبه بالعمالة الآسيوية، فهي تقدم
الخدمات الفنية مقابل الأجور الرخيصة لذلك جرى الاستغناء عنها كما
يجري الاستغناء عن الخدم الآسيويين في المنازل. في الأحداث التي وقعت

في كردستان كانت الطائرات الأمريكية تراقب من علو مشهد الذهب على الأرض ومشهد الاعتقال ولم تقدم حتى ولو إشارة ضمنية لإنقاذ أولئك المستلبين. فهل كان ذلك يدل على وجود برنامج لإسقاط الحكم ؟ فقط كان هناك برنامج لتشديد الضغط النفسي والإستخباري والسياسي أكثر من برنامجاً للوصول إلى إسقاط الحكم.

في المشروع الحاضر التغيير بالانقلاب السلمي عن طريق تفتيت بنية الحكم من الداخل هو أمر مطروح، فالحكم في العراق ينظر فعلاً للديموقراطية كلوثة تفسد الدم، لأنه يعتقد أن الذي يستخدم خشوة تختلف عن نوع البندقية التي معه يفسد البندقية ولا يتنفع من الخشوة، فعلى من اختار طريقاً أن يستمر فيه، والحكم في العراق اختار طريق الدولة الشمولية ويعتقد أن أي تلقيح للدولة الشمولية بالصيغة الديموقراطية البرلمانية التي تفتح حرية المشاركة وتلغي النظام الأبوي البطريركي سيفسد البندقية ولا يؤدي إلى الانتفاع من الخشوة الجديدة. لذلك فإن استشعار الخطر من الديموقراطية في بغداد لا يقل عن استشعار الخطر من عظمة يضعها الجنرالات للقيام بانقلاب عسكري في العراق. فالديموقراطية تعادل الخطر نفسه، وأحياناً أكثر منه لأن الانقلاب العسكري يمكن أن يجهض، إنما الانقلاب السلمي فيستسلل إلى الأوصال والعروق ويفتت العظام نفسها. خذ مثلاً، وهذا المثل موجود وسبق لي أن شهدت جدلاً حوله. إنهم يخشون أن يُبدل البارزاني اسم حزبه من

الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى "الحزب الديمقراطي العراقي" بمعنى أنهم يقبلون بقدر من الحريات في الشمال ويرفضون تعميمها على بقية أنحاء العراق.

• نعود إلى سؤال، هل كانت الولايات المتحدة تريد فعلاً تغيير الحكم في العراق ؟

- كل الدلائل تؤكد عدم احترام السياسين الأمريكيين للشعب العراقي وعدم اكتراثهم بمستقبله السياسي، فقد رشحوا أشخاصاً لحكم العراق لا يسمح لهم القانون الأمريكي بأن يتولوا إدارة بنوك صغيرة في قرية أمريكية ، ثم اختاروا أشخاصاً لا يعرفون ما هو العراق ليتعاملوا مع الشأن العراقي كما يتعامل أي مستشرق معه، والتفطوا أفراداً يستطيعون أن يتحدثوا باللغة التي تعجب أعضاء في الكونغرس الأمريكي لكنها لكنة لا يعرفها العراقيون ولا يحبذون سماعها. المعارضة لم تكن في حاجة إلى قادة ينظرون إلى العراقيين للوجوديين في الداخل وكأنهم أشباح أو مخلوقات أتت من كوكب آخر. تلك هي النماذج التي اعتمدت عليها الجهات الأمريكية عندما اشتغلت على ملف العراق.

• ولكن ما الهدف من جباية المعلومات أصلاً ؟

- الهدف هو إضعاف العراق قبل كل شيء ، وتفتيت بنية الحكم بالتدرج مع الإبقاء على صورة الخطر الذي يُبالغ في حجمه أحياناً، أي الخطر المقبل من بغداد لإدامة حالة التحفز لدى السوريين.

يتعلق بمسار عملية السلام، ولإفهام الإيرانيين بأن هناك قوة منافسة مازالت في العراق يمكن أن تُستَعمَد عند الحاجة، ولتبرير البقاء الدائم للقوة الأمريكية في الخليج، تلك المعركة.. معركة تهويل الخطر لا تخسر فيها الولايات المتحدة قطرة دم واحدة أو دولاراً واحداً.

• وماذا بالنسبة لمبيعات الأسلحة ؟

- نعم مبيعات السلاح لدول المنطقة أيضاً ..

وقد قلتُ قبل أيام في حوار مع الجالية، لو لم يكن هناك صدام حسين لعملت الولايات المتحدة على خلق صدام آخر، فالعقل السياسي الأمريكي يحتاج إلى ما يُعرف باسم "الرجل المكروه" فلم يعد كاسرو مشغلاً لهذه الماكنة، وأستهلك القذافي ولم يعد محفزاً، ولم تعد هناك شيوعية، والخميني لم يعد هناك. وفي الوقت الحاضر فإن الرجل الذي يستقطب العداء والكرهية ويوحد الجميع في واشنطن هو صدام، لكن ليس إلى الحد الذي يوجد فيه مشروع جاهز كامل للتنفيذ وإحلال البديل السياسي، ثمة عمليات فنية موضعية تسمى محاولات انقلاب في جزء رئيس منها هي عمليات فنية لجمع المعلومات وحسب.

نعود لموضوع كردستان وهو المدخل للمسألة العراقية، فأنا أعتقد أن المعركة بدأت ولم تنتهِ بصفحاتها السياسية المعقدة وصفحاتها الأمنية المعقدة وقد تستمر طويلاً باتجاه أن كل طرف سيعمل على الإخلال بالطرف الآخر ومواضعه وسيسعى لإضعافه ولكن ليس إلى حد إبادة.

فكردستان اليوم هي فلوريدا، وبغداد هي كوبا. استمر تدفق المنشقين الكوريين على فلوريدا ، لكن النظام السياسي في كوبا استمر أيضاً، وسيستمر النظام السياسي الحالي في العراق قسراً آخر من الزمن، وستستمر فلوريدا الكردية، هذا الجيب الذي يستوعب الخارجين على النظام، ويتحول إلى مركز للعمل التجاري الحر مقابل اقتصاد الدولة في بغداد ومركز للانفتاح السياسي الديمقراطي (مع كل ما لديّ من تحفظ على ديمقراطية السنوات الخمس الماضية في كردستان). كل ذلك في مقابل النظام السياسي الشمولي الأبوي في بغداد، وسيكون هذا اللسان مركزاً للعمليات المشروعة وغير المشروعة لأطراف محلية وإقليمية ودولية مقابل نظام المؤسسة الأمنية القابضة في بغداد. أعود وأقول كردستان اليوم هي فلوريدا التي سيستمر دورها ساحة للتشغيل أكثر مما يصبح فيها الأكراد قضية مشروعة تستحق الاعتراف بحقوقهم وإعطائهم كياناً مستقلاً.

• لكن ما زالت للحكم في ضوء الوثبات الأخيرة اليد الطولى في كردستان؟

- كأحد الأطراف، أحد اللاعبين نعم لكن ليست اليد الطولى المتنفذة كما كانت الأمور في السبعينات.

• لكن تحالف البارزاني معه يعطيه القوة الأكبر في كردستان.

- ما زال البارزاني نفسه متحالفاً مع الولايات المتحدة، ولديه

تحالف وتفاعم مع الحكومة التركية، وليس متقاطعاً مع الإيرانيين، كل ما في الأمر أن ثمة معركة اختلف فيها مع الإيرانيين عندما حوّل الإيرانيون مساعدتهم إلى جلال الطالباني، كما أن البارزاني ليس في قطيعة مع السوريين وليس في حال صدام مسلح مع حزب العمال الكردستاني (الركي)، وأتاحت تشكيلة الحزب الديمقراطي الكردستاني لهذا الحزب أن يكون حاضنة لقوى اجتماعية وعشائرية تجعله جامعاً لقيادات ذات ارتباطات متنوعة ومختلفة وكل واحد من الوجوه المعروفة في قيادات هذا الحزب لديه هواء المحلي والإقليمي والدولي.

• أتراها عملية لبننة لكردستان ؟

- على الرغم من وجود انقسام ثقافي كردي ترتب عليه استقطابات سياسية إلا أنّ كردستان لن يُلبّن لسبب أهم وهو أن الشرائح الأخرى غير الكردية الموجودة في كردستان ضعيفة. في كردستان أقليات من الأرمن والآشوريين واليزيديين والركمان.. والعرب أيضاً الذين يشكلون أقلية هناك، وهؤلاء لا يستطيعون أن ينشعوا أحزاب الطوائف. صحيح أن لديهم كيانات سياسية لكن هذه الكيانات تعيش في ظل الأحزاب الكردية الكبيرة، بينما في لبنان نجد أن القوى متوازنة.. فالموازنة لديهم نظامهم السياسي وكذلك الأمر عند الدروز والسنة والشيعة.

• وماذا بشأن الإمتدادات الكردية الجديدة تجاه إيران

وتركيا ؟

- هذه الإمتدادات ليست جديدة، هي الآن مفتوحة. سيمضي وقت آخر يستمر فيه هذا العمل النفسي والأمني والسياسي في كردستان من دون سلاح وبدرجة عالية من التحسس إلى أن يشعر طرفان على الأقل بعدم جدوى استمرار الصراع الفني عندها ستعود الأطراف الكردية إلى السلاح، ذلك هو قانون كردستان. في الوقت الحاضر ثمة استراحة محاربين يلوذون بالوسائل السياسية للوصول إلى أهدافهم سواء كانت الأهداف هي استحصال ٢٥٠ ألف دولار يومياً عبر حيازة رسوم مرور البضائع في نقطة (إبراهيم الخليل) على الحدود العراقية - التركية أو حيازة ربع هذا المبلغ عن مرور البضائع عبر الحدود العراقية - الإيرانية وصولاً إلى فكرة الفيدرالية بين كردستان والعراق، أو سواء كانت المكاسب بالنسبة للحكم في بغداد في إنهاء نشاط المعارضة والتقليل من خطورة النفذ الأمني عبر هذه المنطقة إلى بقية العراق أو وصولاً إلى الهدف القديم بعودة الإدارة الكاملة من قبل الحكومة في بغداد للإشراف على كل منطقة كردستان وعودة الجيش النظامي للإمساك بمناطق الحدود مع تركيا وإيران. فلكل من الطرفين أهدافه وسيعمل على الحد والتقيص من مكاسب الطرف الآخر وسيستمر هذا العمل الماهر كما يستمر دور السيد مسعود كجسر صاعد وجسر نازل بين بغداد وواشنطن، فسيكون جسر واشنطن النازل لنقل "اللوثة" إلى بقية العراق

وسيكون الجسر الآخر الذي يحاول صدام أن يمدّه ليعبر به البخار وصولاً إلى واشنطن. ويتم التوصل إلى تفاهم غير موقع لتهدة الموقف والبحث عن خيارات أخرى ، ليس مستحيلاً أن يكون الحوار أحدها.

• هل هذا السيناريو الوحيد ؟

- في السياسة لا يوجد سيناريو وحيد ومطلق، لا يوجد إطلاق، لا شيء مطلق في السياسة ، فالعوامل المتاحة لنا والمعلومات المتوافرة أمامنا الآن واستقراء ما حصل في عقود ماضية واستقراء الصيغة التي تجري بها المعركة اليوم تعطينا هذا الخيار في التفكير.

• ألا يتبع هذا السيناريو، تقديم المزيد من التنازلات من النظام المركزي في العراق إلى إيران وقد يضعف التأثير العراقي على منطقة الخليج ؟

- استبعد وجود تنازلات لإيران لأن نظامي الحكم في طهران وبغداد لا يثقان ببعضها البعض برغم الاتصالات التي تجري بين حين وآخر ، وحقيقة فإن كلا منهما يرى في الآخر عدواً تاريخياً وعدواً لا يمكن تليين مواقفه، لكنهما يلعبان لعبة مزدوجة للإيحاء للعصوم

* بعث الرئيس صدام حسين رسالة إلى الرئيس هاجي والسنجاني بعد معركة أربيل سجلها إلى طهران مدير للمخابرات - دعاه فيها إلى تجنب التصادم بين القوات العراقية والقوات الإيرانية في كردستان العراقية وتفتيت الفرصة على الأمريكان كمدى مشوك للطرفين.

المشاركين، واقصد بهم الولايات المتحدة ودول الخليج بأن هناك فرصة لعقد تحالف من نوع ما بين الحكم في العراق والحكم في إيران .

لكن دعنا نسأل : هل سيقبل صدام باستمرار الوضع الراهن، فصدام أراد من معركة كردستان في البداية أن تكون فرصته لتحقيق سلسلة من المكاسب المتتالية حسب نظرية إسقاط اللومينو، إذا سقط حجر سيتوالى سقوط الأحجار التالية، وهنا منعه الأمريكان من الوصول إلى مكاسب من هذا النوع وحصره بالنتائج التي تحققت، ولكن إذا تمعنا في هذه النتائج سنرى أن الكثير منها قد حصل في الضد من إرادة القيادة العراقية وعلى النحو الآتي : أولاً، على مستوى كردستان انتهى الحصار حولها من جانب الحكومة العراقية وانفتحت التجارة وضرب جزء من المعارضة العراقية العربية في كردستان، لكن مقابل ذلك بات على الحكومة المركزية أن تتحمل أعباء اقتصادية جديدة وأعباء أمنية جديدة وأن تكون ملتزمة بقدر ما إزاء الأوضاع في كردستان، بعد أن كانت طوال السنوات الخمس الماضية متحررة من عبء كردستان، أما الآن فإن عليها أن تتحمل جزءاً من عبء كردستان مع عدم وجود سلطة لها فيها ومن يريد أن يكون أباً للأكراد، فإن عليه أن يطعمهم.

ثانياً، على مستوى مناطق الخطر الجوي، كان الخطر الجنوبي قبل معركة (أربيل) يمتد إلى الخط ٣٢ أما اليوم فإنه يمتد إلى الخط ٣٣ وهذا يعني أنه كشف جنوب بغداد وجنوب شرق بغداد وجنوب غرب بغداد

أمام المراقبة اليومية لطيران التحالف، ولم تكن هذه النتيجة في صالح القيادة العراقية، فقد كشف هذا التوسيع مواقع جديدة للقوات العسكرية المنتخبة وأقصد بها قوات الحرس الجمهوري وأُخِلَّ بالخططة الشهيرة الموضوعة منذ أزمة الخليج والمعروفة بخطة حماية بغداد إزاء أية طوارئ لأنه كسر جناحها الجنوبي، وأظن أن هذا الأمر يشير الشكوك العميقة لدى الرئيس صدام حسين لأن وصول الرقابة إلى جنوب بغداد يعني أن أي عمل في أي مرحلة تالية ضد الحكم ستكون فرصته أكثر يسراً مما كانت عليه الأوضاع في السابق حيث تنتهي الرقابة بالخط ٣٢، وفي أضعف الاحتمالات فإن الطائرات الأمريكية ستذكر حافات بغداد يومياً بكل ما تحتزنه ذاكرة حرب الخليج من مرارة وشعور بالعزلة والاستلاب، أي أن محور الخطر قد كُرس وضعاً أسوأ مما كان عليه قبل معركة كردستان.

أما المستوى الثالث فهو يتعلق بصفقة النفط مقابل الغذاء التي كانت الإدارة الأمريكية تبحث عن ذريعة لتأجيل تطبيقها، بعد أن عملت دبلوماسيتها على الترويج لها في البداية ثم تعرضت للضغط من جانب الجمهوريين، ولم يشأ كلينتون -عندما بدأ موسم الانتخابات في الولايات المتحدة- أن يجعل من هذا الموضوع منفذاً للمزيد من النقد الذي كان يتلقاه من جانب الجمهوريين، لذلك كانت الإدارة الأمريكية تبحث عن ذريعة لتأجيل الصفقة وتأخيرها.

الذي حصل هو أنَّ الرئيس صدام حسين أراد في معركة (أربيل) أن يفرض شروطاً جديدة في صفقة "النفط مقابل الغذاء"، على أساس أن الشروط السابقة قد وضعت عندما كانت كردستان لاتتصل ببحارياً وحياتياً ويومياً مع بقية أطراف العراق أما اليوم فلم يعد هناك مبرر للالتزام بالشروط التي جرى التوصل إليها في مذكرة التفاهم، غير أن النتيجة هي أن الدبلوماسية العراقية في نيويورك لم تستطع تمرير هذا الأمر في مناخ دبلوماسية البوارج التي حولت معركة الشمال إلى معركة في الجنوب وأعادت ترتيب الأولويات وخلقت سحاً كبيرة لا يمكن أن تمر من تحتها الطلبات التي طرحها الرئيس صدام، إذن لم يتمكن من تحسين الشروط في تنفيذ القرار كما كان يتمى بعد أحداث كردستان، وتأخر تطبيق القرار أربعة أشهر بعد أن كان العراق بحاجة إلى أسبوعين فقط للمباشرة بتنفيذ الاتفاق بل معركة (أربيل).

• هل ترى أن تنفيذ القرار ٩٨٦ هو لصالح الرئيس صدام

حسين أم أنه ضده ؟

- أظن أنه عامل ضعف للحكومة العراقية لأنه يكرس فكرة الإخلال بالسيادة والإخلال بدور الحكومة المركزية في اتخاذ الإجراءات بصورة مستقلة، إنه شكل من أشكال الوصاية الكريهة . هنا علينا أن نعود إلى جوهر المشكلة في العراق، جوهر النظام الشمولي الأبوي، فالأب فيه هو الفرد الأوحده الذي يستطيع أن يحكم إلى الأبد إذا استطاع

ضمنان الثنائية (الإطعام والجلد)، ونظام الحكم في هذه الدولة الغنية كان من قبل يطعم الإنسان ما يحتاجه بل أكثر من كفايته أحياناً، ولكنه كان يجلد هذا الإنسان في الوقت نفسه، أما في ظروف الحصار فلم يعد هذا الحكم قادراً على الإطعام لكنه ظل قادراً على الجلد فاحتلت ثنائية النظام الأبوي، والآن سيأتي طرف آخر يطعم العراقيين اسمه مراقبو الأمم المتحدة، أي أن طرفاً آخر سيشارك الرئيس صدام في الأبوة، يشارك في الثنائية، فللحكومة دور الجلد وللأمم المتحدة لمشاركة في دور الإطعام. وهذا إخلال تاريخي بفكرة النظام الأبوي، ولكي لا نقع في الفخية و في تفاصيل الاتفاق واشترائاته، إذ بما أنه سيكون هناك مراقبون ورقابة للأمم المتحدة وسيكون ثمة منفذ للمواطن العراقي كي يذهب ويشتكى على الجهة الحكومية عند الجهة الدولية فإنّ في هذا إخلالاً بالنظام الأبوي ونوعاً من الوصاية المتكررة في العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.. إذن الغداء لم يعد كله بيد الأب القديم ، لقد دخل إلى البيت أبٌ جديد.

• الترتيبات الأمنية القادمة تفرض استمرار دول الإقليم بمراعاة قرار مجلس الأمن والالتزام بشروطه، أما الآن فقد شهدنا بعد الضربة الأخيرة للعراق خلافت أمريكية- خليجية وربما أمريكية - تركية وأمريكية - أردنية، وربما تفرض أن هذه الخلافات قد تؤدي (حسب وجهة النظر العراقية) إلى تزايد فرص كسر الحصار وربما في

الأقل مع بعض هذه الدول ؟

- لنعد إلى العوامل المحلية في بعض هذه الدول فهي مؤثرة وجدية في هذا المجال، ففي كثير من الدول المحيطة بالعراق تدفع العوامل المحلية باتجاه ترتيب الأوضاع للتعایش مع الوضع القائم في العراق كما جرى التعایش مع الحميّني والثورة الإسلامية في إيران التي كانت تشكل تهديداً سياسياً وعسكرياً ونفسياً ومعنوياً مباشراً، والآن هناك تعامل مفتوح على مدى غير منظور من الزمن مع النظام الإسلامي الثوري الذي كان يصدر الثورة بكل أساليبها المتاحة إلى الآخرين وجرى التعایش مع هذا النظام، هناك منطق جديد في كثير من الدول المحيطة بالعراق تذهب إلى أنه ليس لها أن تتدخل في تغيير النظام في العراق طالما أن الولايات المتحدة ليست جادة في هذا الموضوع أو أن سياستها ليست واضحة، ثم أن هذه الدول ترى أن لديها الكثير من المشاكل والهموم ولديها من التحديات المحلية والأمنية والاقتصادية ما يكفيها فلماذا لا يكون هنا (في العراق) نظام معزول مقيّد مراقب تعایش معه، هذا المنطق الجديد موجود في دول أساسية حول العراق ، وهو أمر سيؤدي إلى إطالة التعایش مع الوضع القائم في العراق.

فالسّياسة الأمريكية غير واضحة مع العراق والجللي منها فقط هو الضغط وإبقاء العزل.

• تعني سياسة الخنق الإستراتيجي ؟

- هذه المفردة جديدة وقد ظهرت على حافة الأزمة، هذه السياسة كان يتبناها وارن كريستوفر واتنوني ليك مقابل تيار آخر أضعف منه كان يتبناه روبرت بلليتز. يدعو التيار الثاني إلى فتح المواجهة مع العراق، ويدعو الأول إلى التشديد في العزل والتشديد في الحصار باتجاه الإضعاف وإبقاء الوضع تحت المراقبة، وهذا الخيار هو السائد الآن في الولايات المتحدة، وتذهب بعض الأطراف الإقليمية باتجاهه، أي في اتجاه أنه ليس المطلوب المصالحة مع الحكم ولا إعادة العلاقات معه كما كانت في السابق بل التعايش معه. والتعايش هو مثيل للتعايش السابق مع الكثير من الأنظمة السياسية التي قامت على مقربة من حدود تلك الدول وبقيت عقوداً من الزمن. نأخذ مثلاً "الجمهورية الماركسية" في اليمن الجنوبي، بكل تقلباتها واضطراباتهما، كانت تعيش على حافة الجزيرة العربية وعلى مقربة من دول الخليج ولم تستطع أن تؤثر على تلك الدول. وبرغم ذلك استمرت لعقدين من الزمن، طبعاً هذا لا يلغي الفرق الكبير بين إمكانات دولة أساسية وعريقة مثل العراق وتلك الدولة التي كانت موجودة في الشطر الجنوبي من اليمن قبل الوحدة، ولا يمكن أن تقارن مركزية الدولة في العراق مع الحكومات التي تعاقبت على حكم الجمهورية الحمراء في الشطر الجنوبي من اليمن، إنما فكرة التعايش قائمة ومطروحة الآن وهناك منظرون ودعاة لها، ولا ينبغي تجاهل الخطر الإيراني المائل دائماً.. ثم دعني أسألك: متى وأين

كان الجيران يحبون بعضهم البعض ؟

• إذن أنت تعتبر أنه من الممكن أن يستمر الوضع كما هو عليه الآن مع وجود تعايش معه حيث أن التعايش يتطلب نوعاً من العزلة، وكيف تستطيع تلك الدول التعايش مع النظام في الوقت الذي تستمر عزله ؟

- التعايش الذي أراه مطروحاً هو غير التعاطي وهو أيضاً غير إعادة التأهيل، فليس من المتاح أن نرى أية مؤشرات لإعادة التأهيل، لكن ثمة فرصاً على إمكانية التعايش بين جيران يكرهون بعضهم بعضاً ويجدون في الوقت نفسه أن مصلحتهم هو في البقاء أحياء سوية. تلك هي الخشية من لعبة "الدومينو" إذا سقط حجر ستهتز مواقع الأحجار الأخرى أو على الأقل فإنها ستبدل، وهذا التغيير إذا حصل فسيحصل على التوالي.

• الثورة الإيرانية مثلاً كانت تتوقع أن تنطبق نظرية "الدومينو" على الدول الخليجية.

- الفرق بموضوعه الثورة الإيرانية أنها أتت بديل أيديولوجي كامل وجديد، وعلى أنقاض نظام اجتماعي وسياسي وفكري نهض نظام جديد لديه برنامج سياسي وفكري جديد في وقت كانت فيه الشيوعية موجودة والحرب الباردة قائمة وكان هناك انتفاخ من ظهور الجدار الإسلامي أمام الاتحاد السوفيتي. أما في حرب الخليج الثانية فإن

الذين تخاصموا وحاربوا بعضهم بعضاً كانوا إلى آخر يوم حلقاء مع بعضهم البعض وهم من حاضنة واحدة. وعندما يرحل الذين وصلوا إلى الحكم على ظهور الدبابات فإنهم سيرحلون تبعاً.

• بشروط أمريكية ؟

- ليس شرطاً. الأمريكان لا يصنعون الأحداث، إنهم يرتبون أوضاعهم على نتائج الحدث، فالسياسة في الولايات المتحدة لا تتقرر في الأسابيع والأيام، هناك خط بياني عام وتغيير اتجاه هذا الخط يحتاج إلى دورة طويلة من الزمن، فللديموقراطية أيضاً بيروقراطيتها، وهذا ما يفسر البطء في رد الفعل الأمريكي، كما يفسر إمكانية إرباك هذه السياسة بالمفاجآت. وللبرهنة على هذه الفرضية، فرضية تعايش العقارب التي تستمر فيها حياة العقرب بوجود العقرب الآخر، إذا سقط الحكم في العراق فهذا يؤذن بسقوط أنظمة شمولية أخرى في المنطقة، ويؤذن بسقوط شرعية الأنظمة التي رحلت نفسها من عصر مخاضها الثوري إلى عصر اللاهوية.

• هل هناك اختلاف بين السقوط بالقوة الخارجية وسقوط النظام من الداخل بالتفتت ؟

- هناك تداخل في العاملين، إذ أن واحدة من أهم المعضلات في السياسة العربية أنها تموّل على العوامل الخارجية، ثمّة طاقم كبير من السياسيين الذي يحكمون في العالم العربي اليوم يعتقد بأن العامل

الخارجي هو الحاسم وأن ما يُطبخ من سياسات في الولايات المتحدة وفي بعض العواصم الأساسية في العالم هو الذي يقرر مصائر الأمور ونهاياتها. في الحرب التي حصلت في اليمن سنة ١٩٩٤ كان هناك من يقول إن قراراً أمريكياً هو الذي أوقفها عند النقطة التي وقفت عندها. الحقيقة هي أن العامل الأقوى والمهم كان التفوق العسكري والسياسي للحكومة المركزية في الشمال التي تبنت مشروع الوحدة، فالقوة اليمنية المحلية كانت مستجيبة لمشروع الدولة المركزية بغض النظر عن فعالية العامل الخارجي الذي يبقى ثانوياً وتظل قدرته على التغيير محدودة.

• من الملاحظ أن سيكولوجية العمل في القيادة العراقية تعتمد على رفض أية قرارات دولية وتألزم الموقف ثم تقديم التنازلات، هذا هو مسلسل طويل من التحديات والتراجع، كما حدث في تحريك القوات العراقية باتجاه الكويت عام ١٩٩٤ ورفض التعاون مع لجنة التفيتش ثم التعاون تماماً، ما الحكمة من هذه السياسة ؟

- التعبط يأتي من الضعف، فقد ترى سياسياً حكيماً أيام قوته لكنك تراه يتعبط في مرحلة الضعف والعزلة، فالذي كان قد صمم وضعه على الانتشار بالقوة وحمل "الرسالة القومية والرسالة الإنسانية" ثم يجد نفسه معزولاً في أرضه فإن هذا يعني أن هناك مدية قد ضربت العصب الحساس وهو ما يؤدي بالتالي إلى التعبط والتزنج، إنما أصل

السؤال : ما فلسفة العمل في القيادة العراقية - وأنا شخصياً سمعت هذا الكلام من الرئيس صدام حسين وأشارت إليه في بعض كتاباتي - صدام حسين يشعر بأن التحدي ينتج عوامل القوة وأن المرور في مراحل التسكين يؤدي إلى الخمول والركود والتشتت والتشرذم، فلا بد من معارك سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو معنوية سواء خارج الحدود أم داخلها ، وإن لم تكن ثمة معارك داخل الحدود فيجب أن تكون هناك معركة داخل الحزب نفسه أو داخل الدولة، وعلينا أن نخلق موضوعاً يشغل الناس، أي نخلق "التحدي" مثلاً التحدي في : لماذا أصبح موظفو الدولة أصحاب كروش ؟ إذن لنشن حرباً على (الكروش)، برغم أن الموضوع كان ثانوياً، لكن في تلك المرحلة لم يكن ثمة موضوع شاغل للتحفيز وإدامة اليقظة وإدامة درجة التنبيه غير الحديث عن الكروش والرهل لدى كبار الضباط وكبار موظفي الدولة ولم تنته تلك "معركة الكروش" إلا بنشوب تحديات من نوع آخر، فمثلاً كانت هناك صراعات بين الحزب الشيوعي و حزب البعث ما كادت تنتهي حتى بدأ الصراع والتقتيل داخل حزب البعث نفسه.

الفرضية الأولى التي اعتقد أنها موجودة عند الرئيس صدام هي إدامة حالة التحفز وقبول التحدي والعمل على الاستجابة إليه، هذه الفرضية العامة هي التي كانت تحكم السلوك قبل أزمة الخليج وقبل قضية الكويت.

إنني لا أدافع عن هذه الفرضية، بل أقدم وصفاً لدرجة التحسس الخارجي، بل لأنها كفرضية هي في حقيقتها نتاج مخاض العقل الريفي المتخلف الذي تسيد على العراق. فمشكلة العراق ليست صراعاً طبقياً ولا طائفيّاً ولا عرقيّاً بل هي صراع بين التخلف والتحديث ، وبين الفرد والمؤسسة، بين قيم الوسط وبين منطق القرية المرتابة المذكورة التي لا يستطيع أبنائها الخروج إلى الشارع "المسفلت" في البلدة الأكثر غمواً على بعد ٥٠ كيلومتراً منها ، ويرتابون من دخول هذه المدن الصغيرة، وعندما تحولت عقلية القرية المرتابة لتحكم كل العراق البلد الذي عمره عشرة آلاف سنة من الحضارة كانت النتيجة هي إدامة الشعور بالخطر ذاته الذي كان يتساب أبناء تلك القرية وسيادة منطق التخلف بكل تقاليده التي تجعل "النهية" رمزاً من رموز القوة والرجولة. إننا إزاء عملية إخلال بالنظام الاجتماعي، فمشكلة العراق كما أسلفنا هي الصراع بين نظامين من القيم بين قيم المدينة الوسط وبين قيم بعض القرى التي تنتج معطى متخلفاً من هذا النوع. الذي يحصل الآن هو أن هناك مهزومين في الحرب يتعاملون رغماً عنهم مع شروط إذعان كرسوم جديد للحدود يخل بالوضع الذي كان قائماً عشية ٢ آب ١٩٩٠، ويرفضون من أجل البقاء تفتيش كل مرفق صغير أو كبير في الدولة العراقية ويسكون على كشف العراق في العراق، لكننا نرى بين حين وآخر أن هناك محاولات لإظهار قدر من المقاومة ثم الإذعان بعدئذٍ، وإخراج الجمهور من الماء المغلي ثم

إلقاؤه مرة أخرى في الماء المتجمد وهكذا دواليك. ويبدو أن الرئيس صدام وعدداً من أعضاء القيادة يرون أنهم بحاجة لإظهار مقاومة معنوية مع قناعتهم بأنهم من الناحية العملية والواقعية والمادية سيخضعون ويمتثلون لما يُفرض عليهم من شروط، تلك المقاومة المعنوية، كما يعتقدون، ستكون مفيدة بعد عقود من الزمن عندما يقال إن كل هذه الشروط فُرضت بالقوة، وما فُرض بالقوة يمكن لهذا الجيل أو لجيل آخر أن يتحلل من التزاماته، ذلك هو الوصف المقرب للطريقة التي تعالج بها الأزمات، خصوصاً ما يتعلق منها بالتزامات وقف إطلاق النار وشروط الإذعان التي ترتبت على الهزيمة في الحرب. فللهزيمة منطق، وليس المنطق حكراً على النصر وحده.

حلقة نقاش في المركز الأردني للدراسات والمعلومات *

الأكراد ومستقبل العراق

افتتح السيد بلال حسن التل مدير المركز الأردني للدراسات والمعلومات حلقة النقاش بالكلمة الآتية:

أيها الاخوة أسعدكم مساءً. أصالة عن نفسي ولإية عن زملائي في المركز الأردني للدراسات والمعلومات، أرحب بكم في هذا المساء الذي نلقي فيه لنستمع إلى بعض شجون امتنا وأحزاننا والتي يمسها الجرح العراقي النازف في غصارة امتنا، ولقد استغنينا للحديث حول واحدة من تجليات المسألة العراقية والممثلة في المشكلة الكردية، واحداً من أبرز أبناء العراق المنغمسين في التفاصيل اليومية للتطورات فيه، فالاستاذ سعد البراز ليس مجرد صحفي أو كاتب يكفي بدور الشاهد، بل هو أيضاً من الذين يشاركون في صنع الحدث، وقد مكنته المواقع التي شغلها من أن يطلق على الكثير من الأسرار

* عقدت بتاريخ ٢٢-٩-١٩٩٦ بمشاركة السادة : سمو حاشية عضو مجلس النواب وزير الثقافة السابق . مروان حودين وزير الإعلام الأسبق . صالح الطويل سفير الأردن الأسبق في بغداد . الدكتور خالد حيدات السفير استاذ العلوم السياسية . الكاتب و المحلل السياسي طاهر العدوان . الكاتب والمحلل السياسي صالح انقلاب . الدكتور فوزي تيم رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة العلوم التطبيقية . الدكتور نظام بركات رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة البوكر . الدكتور ذياب عفاة استاذ العلوم السياسية. الدكتور عبد الحميد الشناق استاذ التاريخ في الجامعة الأردنية. الدكتور ابراهيم عثمان استاذ علم الإحصاء في الجامعة الأردنية والدكتور أحمد القاسم من المعهد الدبلوماسي.

والوثائق والخطايا، لقد تولى الأستاذ سعد البزاز رئاسة تحرير جريدة الجمهورية في العراق
مطلماً شغل موقع مدير عام وكالة الأنباء العراقية ورئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون وعمل
كذلك بالسلك الدبلوماسي العراقي ثم اختار أن يعيش خارج بلاده منذ عام ١٩٩٢
وهو الآن يحاضر في عدد من الجامعات ويمرّ مركزاً للأبحاث وقد أصدر عدداً كبيراً من
الكتب الهامة حول المسألة العراقية وفي الشؤون العربية ، وسحدثنا هذا المساء عن
الأكرد في المسألة العراقية.. معطيات الحاضر واحتمالات المستقبل، فأهلاً وسهلاً بالضيف
الكريم .

* بدءاً لا يسعني إلا أن أشكر الأستاذ بلال التل على دعوته لي
للحديث هذه الليلة وعلى هذا التقديم الذي غمرني فيه بلطفه، وأشعر
بمسؤولية كبيرة في الحديث أمام هذه الشخصيات المرموقة، وتكبر
المسؤولية عندما يتعلق الأمر بمعالجة معضلة راهنة ما زالت تتدفق
بتفاعلاتها، وما زالت نهاياتها غير واضحة، وتُعد من الموضوعات
الإسفنجية القابلة لأن تصغر ولأن تتضخم على مقدار تفاعل عوامل محلية
وإقليمية ودولية.

قد يكون من الأفضل أن نبدأ بمعالجة موضوعة الأكرد في الوضع
الراهن. فلستم بحاجة إلى عرض تاريخي لجذور المشكلة الكردية في العراق
وإيران وتركيا وسوريا، إذ لا بد وأن لديكم خلفية واسعة عن هذه
المعضلة وتشعباتها، لكننا الآن أمام متغير نشأ عن آخر صفحات الصراع
على العراق وعلى المنطقة، منذ أن دخلت القوات العراقية مجدداً إلى جزء
من العراق العراقي في مدينة أربيل وساعدت طرفاً كردياً ضد طرف

آخر، وثبتت وضعاً سياسياً جديداً في منطقة كردستان، هذا الوضع ترتب عليه رفع الحصار الذي كانت الحكومة العراقية قد فرضته منذ فشلت المفاوضات مع الجبهة الكردستانية التي كانت تجمع ثمانية من الأحزاب الكردية في الشهر الثامن من عام ١٩٩١. ونشأ عن هذا الوضع الجديد أيضاً تلاشي وجود المعارضة العراقية - العربية التي كانت تتعذر من كردستان ساحة للعمل تحت شعارات إسقاط نظام الحكم في العراق.

كما أدى الوضع الجديد في كردستان إلى غلبة طرف كردي واحد على حساب طرف كردي آخر ومجموعة من الأحزاب الكردية الثانوية، ولأول مرة في كردستان كان هناك بعضاً من الوقت سيد كردي واحد في أكثر من ثلثي كردستان ممثلاً بالسيد مسعود البارزاني، ناهيك عن أن الوضع على الأرض في كردستان قد ادخل العامل التركي بخطوة متقدمة جديدة، مع أن العامل التركي كان موجوداً وقائماً منذ مطلع الثمانينات عندما وقعت الحكومتان العراقية التركية عام ١٩٨٣ على واحدة من أكثر الاتفاقات الأمنية والعسكرية تشعباً بحيث تتيح لكلا الدولتين أن تتوغل حتى عمق ١٧ كيلومتراً في أراضي الطرف الآخر لملاحقة المتمردين والخارجين على القانون، ويقصد بذلك الحركات الكردية التركية والعراقية عندما تتخذ من العمق الجغرافي للبلد المقابل ملاذاً لها وساحة للحركة والعمل. فالعامل التركي موجود وقائم سواء

كان بإطارة العسكري أو بإطارة القانوني الذي مثلته اتفاقية ١٩٨٣ أو بالجهود الاستخباري الهائل الذي كان ولا يزال للأتراك في شمال العراق حيث توجد أيضاً الأقلية التركمانية التي يسعى السياسيون الأتراك على الدوام لفرض الوصاية عليها واستخدامها كعامل مؤثر في السياسة الداخلية للعراق.

أما الآن فقد اتخذ الموقف التركي شكلاً جديداً، وطرح لأول مرة مشروع منطقة آمنة في الشريط الحدودي الذي جرى التراجع عنه تكتيكياً بقصد استخدام وسائل أخرى في بسط النفوذ ومواجهة حزب العمال الكردي التركي .. أو العودة لترويج مشروع الشريط الآمن في مرحلة تالية ..

من جهة أخرى أدى الوضع الناشئ في كردستان إلى تراجع النفوذ الإيراني، وهو تراجع مرحلي ومؤقت، لأن هذا النفوذ كان دائماً في حالة المد والجزر على مدى أكثر من خمسة عقود. ولا يعود الأمر إلى الشاه (محمد رضا بهلوي) بل يعود إلى (قوام السلطنة) وظروف قيام جمهورية (مهاباد) الكردية سنة ١٩٤٦.

فالعامل الإيراني الآن هو في حالة تراجع مؤقت، واعتقد أن هذا التراجع والانسحاب ناشئ عن إدراك القيادة الإيرانية للمخاطر التي كانت تهددها عندما انفجرت المعركة العسكرية الجديدة في كردستان، إذ تحاشت أن تستدرج إلى صدام عسكري مباشر مع القوات العراقية

وكانت هناك قناعة لدى الإيرانيين بأن الولايات المتحدة ستعامل بكثير من الرضا مع أي صدام عسكري عراقي - إيراني كان يمكن أن يقع على أرض كردستان ليؤدي إلى استنفاد القدرتين العسكريتين لكل من إيران والعراق. وربما يكون ذلك هو السبب الذي يفسر السرعة التي انسحب بها الإيرانيون وتراجعوا عن تقديم أي دعم للاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة السيد جلال الطالباني برغم أنهم كانوا يوفرّون دعماً عسكرياً محدوداً له في المرحلة السابقة لهذا التطور العسكري.

أنتم تعرفون بأن الإيرانيين دعموا جميع الفرقاء للحركة الكردية، دعموا إدريس البارزاني، وساندوا قبل ذلك الملا مصطفى البارزاني، وتعاونوا مع جلال الطالباني وانقلبوا عليه مرات عدة، دعموا مسعود وتخلّوا عنه مرات ومرات .. تعاملوا بعضاً من الوقت مع الحركة الإسلامية الكردية بزعامة الشيخ عبدالعزيز - وهي حركة تمثل قوة ثالثة فاعلة في كردستان إلى جانب قوى وسطية أخرى مثل حزب المحافظين وجمعية العشائر الكردية، هذه القوى كان يمكن أن تسهم في تنظيم العلاقة بين الطرفين القويين اللذين سيّدا على كردستان -، هناك أيضاً حزب الله الكردي وهو إحدى المنتجات الإيرانية أصلاً .. وهكذا نرى أن إيران موجودة على الخط الكردي، على أرض كردستان لاعتباراتها الأمنية واعتبارات الاستراتيجية أيضاً وليس بين كل هذه الاعتبارات أي دافع لإنصاف القضية القومية للأكراد ولا مطالبهم في الحصول على

حقوقهم التي تنكر عليهم في إيران من أصلها ..

غير أن الموقف السياسي بات يتطور بطريقة سريعة ومثيرة بعد اجتماع مسعود البارزاني مع وكيل الخارجية الأمريكي روبرت بللثرو في أنقرة، وهذا يعني أن عنصراً جديداً قد دخل على المسألة وهو نشوء وضع في كردستان لا يتمتع بإطار قانوني معترف به أو موقع عليه من الحكومة العراقية إلى جانب تحالف سياسي في المرحلة الراهنة مع الحكومة المركزية دون وجود إطار قانوني ينظم هذا التحالف، فلا هو حكم ذاتي مقنن بموجب اتفاقات حكم ذاتي ولا هي صيغة فيدرالية مقننة للاتحاد بين منطقة كردستان وبقية أنحاء العراق ولا هي خطوة في اتجاه إعلان دولة مستقلة، وهذا مستحيل ومستبعد في الوقت الحاضر. إذن هناك جزء من العراق انفتح على بقية البلاد لكنه يتمتع بإدارته المستقلة و نموذجها في (الديمقراطية) - مع التحفظ على هذه الديمقراطية - لكنها في كل الأحوال تختلف عن طبيعة النظام (الشمولي) في بغداد. هذا الجزء يتمتع بوضع أممي مستقل ويعيش حالة إحتراب مزمنة ولا صلة لجهازه الأممي والعسكري بالدولة المركزية، وقد قال مسعود البارزاني بعد استعادته (أربيل) إنه سيعمل على بناء جيش كردستان وإقامة علاقات حسن جوار مع الدول المجاورة، إذن فان وجود جيش، ووجود علاقات حسن جوار مع الدول المجاورة يعني القفز على صيغ الحكم الذاتي التقليدية والتي كانت دائماً تذهب إلى الاعتراف للأكراد بالحقوق الثقافية

والقومية وحق الإدارة المحلية وانتخاب مجلس تشريعي ضمن وحدة الدولة العراقية، على أن توكل السياسة الخارجية إلى الدولة المركزية وعلى أن يكون هناك جيش واحد بخلاف وضع السلطة المحلية التي تدير الأوضاع داخل المدن والقرى والكثبان والكثبان. إذن هناك وضع لا يمكن أن يستمر، وضع يمثل حالة شاذة، زعيم الحزب السياسي في كردستان يجتمع بوكيل خارجية الدولة العظمى التي هي في حالة صراع مع الدولة المركزية في بغداد .. عدا عن المكاسب التي حصل عليها السيد مسعود لم تكن لتصبح نهائية وثابتة بعد أن استعاد السيد خلال بعض المواقع واستعد لفرض واقع سياسي جديد من هذه المفارقة ينبغي أن نطلق العنان للاحتتمالات في محاور عدة :

١. الوضع السياسي في العراق وصلته بالقضية الكردية.

٢. مستقبل التعامل مع المسألة الكردية، وكيف ستؤول العلاقة بين منطقة كردستان والحكومة المركزية، فيما يتعلق بالوضع السياسي الراهن في العراق.

الحقيقة كان هناك انقطاع صلة بين كردستان وبقية العراق، كانت كردستان ساحة لعمل المعارضين من جهة، وأصبحت ساحة للعمل الاستخباري المباشر للإسرائيليين والأمريكان والبريطانيين والسوريين والأتراك والروس والإيرانيين .. من جهة أخرى.

حتى ثروات كردستان كانت مشاعة أمام الشركات التي

جاءت لتوقع عقوداً مع أشخاص (ما) سمحوا لهم بالبحث عن البورانيوم في تراب العراق، ولم تكن هناك اتفاقيات منظمة بين هذه الشركات وبين حكومة (ما)، أو مع أية سلطة، أي سلطة مجازة قانوناً أو تتعد شرعيتها من صناديق الاقتراع، من دستور، من نظام ما لدولة أو لحكم محلي، من اتفاق بين جزء من البلاد والحكومة المركزية .. لقد كانت اتفاقات شفوية مع لوردات الحرب وفرسان الاقتتال الأعوي بين الكرد أنفسهم .

كان الوضع في كردستان هو أحد نتائج الهزيمة في حرب الخليج، التي ربت آثاراً سياسية ثلمت سيادة العراق وأخلت بوحدة بنيتها السياسية والرابية، كما أن من بين النتائج فرض سلسلة من شروط الإذعان على العراق بما في ذلك الرسم الجديد للحدود والذي تجاوز الوضع الذي كان قائماً عشية الثاني من آب ١٩٩٠ يوم عبرت القوات العراقية إلى الكويت.

وقد استسلمت الحكومة العراقية لجميع شروط الإذعان وارتضت بقبول الصفقة سيئة الصيت التي وقعها اندريه كوزيروف وانتزع الموافقة عليها من الرئيس ومن المجلس الوطني العراقي. ومن النتائج المذلة للهزيمة في الحرب أيضاً فتح سماء العراق لمناطق محظورة على الطيران العراقي في الشمال والجنوب، وهذه أيضاً إجراءات تنتقص من السيادة. وتجاوز الأسلوب الذي عملت به لجان التفتيش في العراق مسألة البحث عن

الأسلحة لتصبح عملياتها مخلة بسيادة الدولة العراقية وغوذجها للدولة الشمولية، الفرد فيها هو الذي يملك السلطة، وكان اعتداد أن يجعل من الهبة المعنوية نصف طاقة الحكم أو نصف مصدر القوة، غير أن هذه الهبة المعنوية قد تُلُمت مرات كثيرة في سلسلة من المواقف أفضل شخصياً عدم الإشارة إليها، لأنها تحز في النفس، فلا توجد أسلحة كيماوية وجرثومية في منازل وبيوت الراحة للأشخاص، ولم يَحُلْ الدخول إلى حرمان فردية أم جماعية من التحريم بكرامة المجتمع كله.

وأمام سلسلة من شروط الإذعان، كانت هناك نزعة مقاومة هشة من قبل الحكومة العراقية في رفض القرارات فقد اعتدنا أن نراها تلوذ بالاستسلام بعد المقاومة، بالعكس ففي بعض الأحيان تصور الرضوخ للقرارات وكأنه استحابة إلى مطمح وطني، أو انه عمل وطني كبير تحتفل به. فالقرار الذي يُدان اليوم يُقبل في المرحلة التالية وكأنه إنجاز وطني كبير بعد أن تكون الحكومة قد أطلقت على قرارات مجلس الأمن شتى النعوت التي تصنفها بأنها اعتداء على السيادة، وأنها تعبير عن فرض إرادة الولايات المتحدة على العراق بالقوة، إلا أنها كانت تعود فتقبلها في المرحلة التالية وتتعامل معها وكأنها مكسب، وكان هناك خروج من ماء بارد إلى ماء ساخن ومن ماء مغلي إلى ماء متجمد، يلقي فيه الجمهور المستلب ويدفع ثمن الموقفين من خبزه وصحته وحقه في دولة ليس فيها للجمهور أو ممثليه دور في صنع القرارات التي تتعلق بمصائر البلاد.

وأظن أن الرئيس صدام حسين بخبرته الواسعة في الشؤون الداخلية، يدرك جيداً أن البقاء في الحكم هو الأولوية المطلقة، وهو أمر لا يمكن أن يتأتى دون التخلص من آثار الهزيمة في حرب الخليج، إذ لا يجوز أن تحكم جزء من العراق وتبسط نفوذك عليه في حين أن جزءاً آخر منه تحت نفوذ القوى الدولية، وجزء آخر تحت نفوذ إيران ... وسمائك في أكثر من ثلثها مغطاة بطيران من قوى دولية وجزء من تراكب مستلب .. هذا وضع شاذ .. وهذه محنة وطن .

أذكركم بموقف سابق كنت قد أشرتُ إليه في إحدى المرات .. فقد وقع الرئيس صدام حسين شخصياً في عام ١٩٧٥ على اتفاقية آذار مع شاه إيران في الجزائر وبموجب تلك الاتفاقية رفع شاه إيران دعمه السياسي والعسكري للحركة الكردية بقيادة مصطفى البارزاني في شمال العراق مقابل تنازل العراق عن حقوقه في نصف شط العرب، .. غير أن الرئيس صدام الذي تنازل عن شط العرب للشاه ظل يشعر بالمسؤولية الشخصية عن الالتزام الذي وقع عليه في آذار ١٩٧٥ في الجزائر، واعتقد أن ما حدث عام ١٩٨٠، عندما ارتضى خيار الحرب بعد الاستفزازات والتحديات الإيرانية .. (وأظن أن الإيرانيين لن يفهموا من قولي أنهم كانوا أبرياء أو أن العراق شن الحرب عليهم أو أنهم لم يكونوا بصدد بسط نفوذهم على المنطقة وطرح برنامج نحن في غنى للحديث عنه الآن ..) أقول إن الاستحابة لخيار الحرب مع إيران، كان النتيجة المباشرة

لما وَقَّع عليه الرئيس صدام من شروط إذعان سنة ١٩٧٥ .. ولذلك فإن الأمر متشابه اليوم .. لقد وقع على سلسلة من شروط الامتثال سيعمل ما بقي في الحياة على التخلص منها لأنه يعرف - بعيداً عن الشعارات والطبول التي تفرع احتفالاً بالانتصار في أم المعارك - أن البقاء يساوي التخلص من آثار الهزيمة التي وَقَّع على قبولها في مرحلة ما .. لذلك كانت العملية العسكرية في أربيل مستجيبة لنزعة التحرر من جزء من آثار الهزيمة .. وتدل المعلومات المتوافرة أمامي أن الخطة كانت جاهزة منذ سنة ١٩٩٥ وقد أجرت عليها القوات العراقية تمرينات عملية وتركت جاهزة للتنفيذ فور توافر الشروط السياسية للعملية .. وكانت معلومات الجيش العراقي على الدوام انه لا توجد إرادة قتال حقيقية لدى الجانب الآخر .. وان اقتحام أربيل ممكن .. كما أن الفصائل الكردية لم تعد تشعر بحدوى القتال حتى في ما بينها .. ولذلك يجري تسليم المواقع بدون قتال وستكرر هذه الظاهرة - ضعف إرادة القتال - عندما يعاود السيد جلال المحجور فيحصل على المواقع بسهولة وينسحب غصبومه من أمامه كما انسحب هو بيسر وسرعة من أمام الجيش النظامي. أي أن الكسب دائماً لمن يهاجم أولاً..

وكان في عقل القيادة العراقية أن تكون هذه العملية بداية للتحرك السريع والتلقائي على أساس أن الأحجار ستوالى في التساقط واحدة تلو الأخرى بمجرد سقوط هذا الحصن في كردستان. إلا أن الدبلوماسية

الأمريكية، مع الجهد العسكري الأمريكي منعا للقيادة العراقية من بلوغ سلسلة من الأهداف وجمّدها في نقطة حرجة قائمة الآن ..

ثم من ربح .. ومن خسر .. ؟

أولاً : أراد الرئيس صدام حسين أن يتحرر من بعض شروط قرار ٩٨٦ الذي ينظم حصول العراق على بعض حاجاته من الغذاء والدواء وبعض الأساسيات مقابل بيع كمية من النفط، على أساس أن الشروط التي قبلت بها الحكومة العراقية في مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة كانت قد فرضت في الوضع الذي كان سائداً في كردستان حيث لم تكن توجد صلة بين الحكومة المركزية والإدارة التي كانت تتولى الوضع هناك، وبما أن العلاقات التجارية المباشرة وتنقل الأفراد قد عاد إلى وضعه شبه الطبيعي فقد حان الوقت إذن للتحرر من شروط تطبيق هذا القرار.

هنا جرى تعليق هذا الهدف ولم يتمكن العراق من تحسين شروط القرار ٩٨٦.

ومن نتائج تثبيت الوضع القائم أيضاً أن (صفقة النفط مقابل الغذاء) دخلت في طور التباطؤ والتأخير، ومن الواضح أن النفط العراقي لن يتدفق حتى يمضي وقت على انتهاء الانتخابات الأمريكية. في الوضع القائم أيضاً اتسع مدى حظر الطيران بعد أن كان الرئيس قد أعلن بأنه يتعهد بإسقاط الحظر الجوي في خطي الشمال

والجنوب .. لكن الذي حصل هو اتساع مدى غطت العرض في الجنوب من الخط ٣٢ إلى الخط ٣٣ ولكي تتحسس خطورة الأمر فإن الخط (٣٣) كسر الجناح الجنوبي للعاصمة التي تحكمها خطة دفاعية تقليدية، تسمى خطة حماية بغداد أو خطة الدفاع عن بغداد، ويفرض في هذه الخطة التحكم بمناقل بغداد ومخارجها من الشرق والشمال والجنوب والغرب، والقوات العسكرية التي تحمي بغداد في هذه الخطة هي من قوات الحرس والحرس الجمهوري الخاص، وهذه القوات غير موجودة في أحياء المدينة لكنها موجودة في أطراف العاصمة المتسعة أيضاً، فبغداد من المدن النادرة الممتدة أفقياً وقد جاء خط الطيران الجديد ٣٣ ليكسر الجناح الجنوبي للعاصمة وجناحيه الآخرين في الجنوب الغربي والجنوب الشرقي، وأعتقد أنه كان من حق القيادة العراقية أن تتعامل بعصبية شديدة مع هذا التطور لأنها لا بد أن تكون قد أحست بأن هذا الأمر قد يصبح تمهيداً لعمل ما ربما يحصل في المستقبل .. يوجد جنوب العاصمة عدد مهم من المؤسسات العسكرية والرئاسة الخطيرة وبالغة الحساسية فإذا كان بإمكان طائرات الأمريكان والتحالف أن تنظر إلى بغداد من هذه الزاوية فمعنى ذلك أنها ستتمتع بمرونة أعلى في دعم أي عمل قد يقوم في يوم ما ضمن سيناريوهات المستقبل ضد الحكم في العراق .. إذا كانت هناك سيناريوهات من هذا النوع في يوم ما حقاً .. وأظن أن هذا العمل كان مخططاً له مسبقاً، وقعت المعركة في الشمال لكن ردة الفعل

الأمريكي جاءت في الجنوب ، .. ولا أرى عطفورة توسيع هذا الخطر اليوم إنما أراه في المستقبل عندما يتكرس كصيفة دائمة للصداية وانتهاك السيادة.

وكان من رأي الدبلوماسية الروسية التي سعت إلى تهدئة التوتر بين بغداد وواشنطن أن الولايات المتحدة التي كشف طيرانها خط الحدود العراقية مع إيران من بلدة (بصرة) شمالاً (تقع شرق بغداد) إلى (رأس البيشة) جنوباً (وتقع على رأس الخليج العربي) سيؤدي إلى تحديد قدرة الإيرانيين على التوغل في الأراضي العراقية وحشد قواتهم في المناطق المتاحة للحدود، غير أن الأمر لم يكن ليتتهي عند ذلك الحد، فالولايات المتحدة بعملية الكشف الشاملة هذه تضمن تحييد الإيرانيين ومنع تدخلهم في حالة وقوع تغيير لنظام الحكم في بغداد وما قد ينتج عنه من فراغ دستوري مؤقت .. وفي هذه الحالة، فليس في بال الأمريكيان حماية العراق من الإيرانيين في ظل حكم الرئيس صدام ولكن ضمان عدم تمتع الإيرانيين بنفوذ سياسي وعسكري في مرحلة ما بعد هذا الحكم.

كما أن سيناريو استدراج بغداد وطهران للتصادم على أرض كردستان سيظل الخيار الأمريكي المفضل مع وجود إحزاب وتنازع واستقطاب للقوى الكردية المختلفة ..

.. نحن إذن في معركة مفتوحة، ولا توجد نهايات حتى الآن في جلة هذا الصراع على العراق ، .. في الخلاصة لم يتمكن العراق من

الكسر الفعلي لخطوط العرض المذلة الموجودة في سمائه ولكنه استطاع من الناحية المعنوية أن يتحدى، وأن يطلق قدراً من الوعود التي نرى في النتيجة أنها كرست الوضع في الاتجاه المعاكس.

يبدو أن الأمور تعود تدريجياً إلى آخر (مربع) كانت الحكومة العراقية فيه قبل معركة كردستان .. فهل يرضى الحكم بعد كل ما جرى إن يعود تدريجياً ليبدأ من الصفر مجدداً .. ؟ وكم مرة ينبغي أن يعود الأمر إلى درجة الصفر .. ؟ هل كان تحريك أربعين ألف جندي من أجل العودة إلى الصفر .. إلى آخر مربع على لوحة الصراع .. ؟

أما بالنسبة للوضع في كردستان، فهناك جزء من العراق فيه صحافة تصدر بلا قانون، تنطق بلسان أحزاب مختلفة عما فيها الأحزاب الصغيرة والدكاكين التي يؤسسها أربعة أو خمسة أشخاص و يصدرون كل شهر أو شهرين عدداً من جريدة، ومازالت هناك مراكز إذاعة للمعارضة، برغم أنها لا تستخدم اليوم، بعد أن انتقل البث إلى أماكن أخرى، لكن المنشآت ما زالت موجودة، باختصار هذه المنطقة الجغرافية من العراق تعيش في وضع سياسي مختلف عن بقية أنحاء العراق حيث توجد دولة الحزب الواحد ودولة الفرد والدولة الشمولية بمواصفاتها المعروفة.

صحيح أن هناك انفتاحاً اقتصادياً وأن هناك ارتياحاً لدى المواطن الكردي بالحصول مجدداً على (الوقود) من بغداد وعودة تبادل السلع وعودة الاختلاط بين

الناس، هذا صحيح .. ولكن ما هي النتائج المتفطرة من الدمج بين كتلة (جغرافية) تتمتع بقدر من (الديمقراطية)، من خلال اتفاق جديد للحكم الذاتي أو للفيدرالية وبين حكم ينكر التعددية السياسية لعموم البلاد..

في جانب آخر زاد عدد حاملات الطائرات واحدة على الأقل ولو لبعض الوقت، وزاد عدد الطائرات الأمريكية في المنطقة ، وزاد عدد جنود الجيش الأمريكي الموجود على المير الكويتي.

في المقابل، تمتعت القضية العراقية بالتعاطف وأقصد قضية الدفاع عن حرمة العراق ورفض تعريض هذا البلد لعدوان عارجي جديد ووقوع المزيد من التلم لسيادته، وصحيح أن التعاطف الشعبي العربي والدولي مع معاناة الشعب العراقي قد ازداد وتوطدت مشاعر عميقة في العالم العربي ضد العنجهية الأمريكية في التعامل مع العراق، إنما استمر في موازاة ذلك قَسْرُ من العزل الدبلوماسي والسياسي للحكومة العراقية. الانفراجات التي كانت موجودة في علاقة القيادة العراقية مع دولتين كبيرين مثل فرنسا وروسيا ظلت محافضة على القدر نفسه من الانفراج قبل التطور العسكري والسياسي الجديد، والعلاقات التي كانت بين العراق وتركيا استمرت بنفس القدر الذي كانت عليه قبل عملية كردستان كان هناك وفد تركي كبير في بغداد يتألف من وزيرين أحدهما نائب رئيس حزب الرفاه، وكان هناك مشروع لزيارة تقوم بها تانسو تشيلر أيضاً.

بعد هذه المقدمة أريد الاستنتاج بأن كسر العزلة بين كردستان وبقية العراق كان إنجازاً وطنياً، ولكنه ما زال تطوراً قلقاً وغير مستقر ولم يود إلى مكاسب سياسية متتالية للتخلص من بقية آثار الهزيمة، لا بل على العكس من ذلك فإن بعض هذه الآثار قد ازداد سعة وإلهاماً في بنية العراق. كما أن من المستحيل فرض إرادة طرف واحد من كردستان بوجود ثنائية سياسية متكافئة في القوة والنفوذ .. ولا أعرف لماذا اعتقد الحكم إبان معركة (أربيل) أن وجود طرف واحد في كردستان أفضل من وجود طرفين متنافسين أو أكثر على الساحة الكردية .. ؟

كيف يمكن أن يكون هناك سيد واحد في منطقة تعيش فيها ثقافتان كرديتان .. وعصبيتان كرديتان محورت حولهما تيارات سياسية وحزبية .. ؟ فالشعب الكردي يتوزع جغرافياً ونفسياً بين نموذجين ثقافيين من بقايا الإمارات الكردية السابقة وهما (البهندنانية) و (السورانية) إلى الحد الذي سعى فيه كل من الحزبين المتنافسين لتمثيل هذين التيارين.

والآن نرى أن أهداف اللاعبين قد اتضحت من خلال الوضع في كردستان وعلى النحو الآتي :

* بالنسبة للأتراك قفزت إلى واجهة العمل السياسي الأولويات التقليدية وهي : الأمن والاقتصاد .. الأمن عنصر ثابت وذو أولوية مطلقة

في السياسة التركية، بغض النظر عن الذي يحكم .. سواء كان حزب الرفاه أم حزب الطريق القويم أم حزب الوطن الأم، فمن الأولويات الثابتة في معالجة مسألة الأمن في جنوب شرق الأناضول حيث ينشط حزب العمال الكردي وحيث يوجد أكثر من اثني عشر مليون كردي إذا لم يكن العدد أكبر من ذلك، لا يتمتعون بحقوقهم القومية ولا بحقوقهم الثقافية وهم يشكلون المعين الهائل لحزب العمال الكردي .

وقد استنزفت هذه الحرب المتسعة في جنوب الأناضول قدرات المؤسسة العسكرية التركية، وهي مؤسسة نافذة في صنع السياسة التركية ولا يستطيع أي رئيس وزراء في تركيا إلا أن يمثل لهذا المهاجس الأمني الذي توكده دائماً المؤسسة العسكرية، .. مؤسسة الجنرالات .. فالهاجس الأمني في جنوب شرق الأناضول قد انفتح على كل الاحتمالات، غداً مثلاً عبد الله أوجلان رئيس حزب العمال التركي الذي يلقي دعماً من سوريا وهو نفسه أوجلان المتحالف مع الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة السيد جلال الطالباني، وهو نفسه أوجلان الذي لا يلقي رفضاً من جانب الإيرانيين، إذن تركيا في حاجة إلى معالجة إقليمية معقدة لموضوع العمال الكردي .. وتعرفون أن أربكان حاول أن يقدم حلاً لهذه المعضلة التركية عشية معركة (أربيل)، والفرضية التي يعمل عليها هي أنه لا جدوى من اللهاث التركي للاندماج في الاتحاد الأوربي، وأن الأتراك أضاعوا الكثير في هذه المحاولات وأن

العلمانية التركية أضاعت الكثير في سبيل الوصول إلى هذا الهدف، ثم أنه يعتقد أن تركيا حصلت على ما تحتاج إليه من التلاحق مع الصناعة الأوربية والاقتصاد الأوربي وأنها أسست صناعاتها التحويلية والتكميلية التي تستطيع أن تجعل منها مصدراً صناعياً يتفوق في أسواق العالم الإسلامي لكنه غير قادر على التفوق في أسواق أوروبا ومن هنا فقد طرح سلسلة من الحلول بما فيها حل المسألة الأمنية عبر الاتفاق مع إيران والعراق مقابل توسيع المصالح الاقتصادية .. وأوفد مبعوثيه إلى بغداد وذهب هو بنفسه إلى إيران على أساس أنه يستطيع بهذا الحل الافتراضي لإرضاء المؤسسة العسكرية فالهدف واحد، وهو تخليص تركيا من هذه المعضلة الأمنية والعسكرية الكبيرة والموجعة، ولكي يتم ذلك لا بد من صفقة اقتصادية وسياسية كبيرة مع إيران والعراق وبالنتيجة لم يستطع الوصول إلى الكثير بسبب سياسية العزلة على إيران من جهة وبسبب التحفظ الأمريكي على اتفاق الغاز الشهير بين تركيا وإيران وبسبب العملية السريعة التي تمت في كردستان والتي فرضت وضعاً جديداً .. وأظهرته بعيداً عن صنع السياسة الخارجية في تركيا ..

المهاجس الآخر لتركيا في التعامل مع العراق ومسألة الأكراد هو المهاجس الاقتصادي، كان ميزان التعامل التجاري العراقي التركي في نهاية سنوات الحرب الإيرانية - العراقية قد وصل إلى ثلاثة مليارات دولار وقد أنجز ذلك على يد توركت أوزال، أما اليوم فإن تركيا موعودة بصفقة

المليارين وهي الصفقة التجارية بين العراق وتركيا التي يمكن أن تصل إلى سقف مليارين، وقد طرح الأتراك أن تكون علاقتهم التجارية مع العراق على غرار النموذج الأردني بإستحصل موافقة من لجنة العقوبات في مجلس الأمن على إطلاق التجارة خارج صفقة النفط مقابل الغذاء، وفتح البوابة التركية على العراق كما هو الحال مع البوابة الأردنية ولكن لم تحصل الموافقة على هذا الأمر، وعدم حصول موافقة لا يعني عدم توسيع التجارة إذا ترتب المسار الأممي عبر كردستان ويمكن أن يصل سقف صفقة التجارة إلى ٢ مليار وهذا يعني إنقاذ الاقتصاد التركي من الكثير من معضلاته. إذا ما تم للاقتصاد التركي بلوغ هدفه في جعل الجمران سوقاً للبضاعة التركية والتزود بما يحتاج إليه من النفط بسعر محسّن ومُيسر.

هذان الهدفان ما زالا معلقين.. وأقصد بهما الهاجس الأممي و صفقة المليارين.

إذن تركيا هي الأخرى وضعت أهدافها على الطاولة غير أنها لم تنجز هذه الأهداف ، وستحتاج إلى وقت طويل جداً لبلوغها، وسيكون هناك مصلحة لأكثر من طرف في تعطيل طموحات الأتراك الاقتصادية والسياسية .

بالنسبة للأكراد، فإن الأولوية المطلقة هي الكيان، إنه الهاجس الذي يوحد كل الحركات الكردية، النجبة الكردية، والمثقفين الأكراد، والجمهور الكردي .. الجميع في حالة بحث عن كيان في إطار الدولة

العراقية أو عارج إطارها أحياناً، هذا الكيان الآن غير متحقق حيث أن الوضع في كردستان عالم وغير مقنن وغير موطن لا إقليمياً ولا دولياً .. ولا وطنياً داخل العراق، إذن فالهاجس الكردي نحو الكيان ما زال معلقاً هو الآخر ..

الشعب الكردي بعد حروب استمرت أكثر من قرنين في العراق وتركيا وإيران هو في حاجة ماسة أكثر من أي شعب آخر للسلام والأمن، فهو من الشعوب التي نذرت نياحة عن الآخرين أكثر مما يجب وبأكثر مما يحتمل، فهاجس الأمن وهاجس البحث عن استقرار هو هاجس مؤرق لهذا الشعب الذي عانى كثيراً، وقاتل كثيراً وضاعت جهوده سُدىً لفترة طويلة من الزمن .. وسيظل الأمن والاستقرار غير مضمونين في كردستان حيث ما تزال هناك كتلة كردية ثانية وقوية، تعيد ترتيب أوضاعها ولن تسكت على ما حصل.

الهدف التاريخي الآخر للقضية الكردية، هو المدينة الكردية، فالأكبراد بخلاف كل الذي حدث في أفغانستان وباكستان خلال قرنين نجد أن الكثير من الشعوب الآسيوية كانت لديهم الحاضرة المدنية التي تنشأ عليها وحولها المؤسسة الاجتماعية وأنظمة الدولة وتقنن فيها الحياة .. لقد كانت الشعوب تقاتل ضمن نطاق دولة أو كيان .. وبالتالي ضمن إطار الحاضرة المدنية .. أما كردستان فإنها تعيش بلا حواضر، عدا المدن الثلاث الرئيسة (أربيل) و(دهوك) و(السليمانية) التي

كانت على صلة دائمة بالحكومة المركزية ، على أن الوضع في العراق يبقى أفضل منه في إيران وتركيا إلى حد كبير. الكردي الذي ذهب إلى أوروبا يتعلم ويتمتع بالتسهيلات التي أعطيت للاجئين الأكراد على مدى العقود الماضية يعود إلى بلده فيرى القرى الكردية تعيش في حالة القرن الماضي .. هذا هو الهاجس التاريخي، هاجس البحث عن الكيان والأمن والاستقرار والحاجة إلى الحواضر المستقرة ، وعندما أتحدث عن الهاجس التاريخي للمدينة، فإنني أقصد بلوغ المدينة كنظام حياتي يكون توائمه في هذه الحالة هي التنمية الاجتماعية والاقتصادية، هكذا نرى أن الأهداف التاريخية الكردية ما زالت معلقة هي الأخرى وربما إلى زمن طويل آخر .. مع استمرار استقطاب القوى الإقليمية والدولية للفصائل الكردية واستمرار الإحزاب بينها ، واستحالة نشوء موقف سياسي كردي موحد ومتماثل ..

أما بالنسبة للقيادة العراقية فإنها ما تزال بعيدة عن بلوغ أهدافها في التحرر من آثار الهزيمة والتخلص من العزل الدبلوماسي والسياسي والتحرر من مناطق الخطر الجوي والتحلل من بعض شروط قرار صفقة النفط مقابل الغذاء والتعامل مع رسم الحدود الجديد وإسقاط الحماية الغربية لكردستان واستعادة السيطرة على كردستان، وهو الهدف غير المتاح حتى الآن على الرغم من النجاح الجزئي الذي كان قد حصل في المرحلة الأولى من معركة (أربيل) .

أما بالنسبة للإدارة الأمريكية وهي اللاعب الرئيس في مقابل هذا كله

فإن الأولويات التي انفتحت أمامها بعد معركة (أربيل) كانت على النحو الآتي:
أولاً : ضمان استخدام العراق كعامل مرجح في الانتخابات
الأمريكية.

ثانياً : استعادة التحالف الغربي من التفكك الذي أصابه وتحمسد
هذا التصديق في الاجتماع الثلاثي لوزراء دفاع الولايات المتحدة
وبريطانيا وفرنسا الذي عقد في لندن مؤخراً، وكان التمايز بين الموقفين
الفرنسي الأمريكي واضحاً وبيّناً.

ثالثاً : إدامة العزل والحصار على العراق وعدم منح القيادة
العراقية فرصة استثمار النصر الجزئي الذي حققته في العمليات العسكرية
في كردستان .. بمعنى حصر الموقف وتثبيت المواقع إلى حين ..

ومن الوهم الاعتقاد بأن الأمريكيان كانوا معنيين بالأكراد كقضية
سياسية عندما تدخلوا سنة ١٩٩١ في إطار ما عُرف بـ (عملية توفير
الراحة) في منطقة كردستان .. إن ما حركهم يومئذٍ هي الصور التلفزيونية
عن النزوح الكردي الجماعي إلى تركيا ، ولذلك فإنّ العملية برمتها قد
أخذت أبعاداً سياسية أكبر مما كانت تحتل وبات الزّاجع عنها مطلوباً
داخل الولايات المتحدة نفسها خاصة بعد اشتداد التنّازع الكردي-
الكردي والتّيقن بأنّ أية عملية عسكرية عراقية في كردستان لن تخل
بقواعد الأمن في الخليج ولن تُعرّض تدفق النفط للخطر . ومن هنا لم
يخطر ببالي لحظة أنّ الولايات المتحدة ستعرقل التحرك العسكري في

الشمال . ولو أدرك السياسيون الأكراد أنَّ الإدارة الأمريكية لم تقبل لجمهورها يوماً إنَّ وجودها في كردستان يزيد عن كونه (مهمة إنسانية) و لو فهموا أنَّ مهمات المخابرات الأمريكية هناك هي استثمار لوضع قائم ولا صلة لها بمفهوم (حماية) الأكراد ، لما وقعوا ضحية كثير من الحسابات الخاطئة.

إذن لكل اللاعبين لديهم أهدافٌ معلنةٌ أو معروفةٌ، وقد فتحت معركة كردستان طريق الأمل للوصول إليها ولكن ما زالت هذه الأهداف غير متحققة لا جزئياً ولا كلياً، وهذا يعني أن هناك صفحات أخرى أكثر تعقيداً في الصراع ستقع في المرحلة التالية.

قد يكون البارزاني طرح نفسه في البداية باعتباره الجسر الصاعد والجسر النازل.

الجسر الصاعد في اتجاه القيادة العراقية لكي يوصل رسالتها إلى روبرت ميللر بالقول إن القيادة العراقية مستعدة للدخول في حوار شامل وبدون شروط مع الولايات المتحدة ، وأن بإمكان واشنطن أن تحصل على صداقات قوية في المنطقة بدلاً من صداقاتها الضعيفة في هذا الإقليم من العالم. وأن القيادة العراقية قادرة على التغلبي عن مشاعر الكراهية والعداء والرغبة في الانتقام والثأر على خلفية ما حصل في المواجهات السابقة.

للتاريخ فإن هذه الرسالة قد بُلغت إلى أمريكا وعلى مستويات مختلفة منذ انتهاء حرب الخليج، وبلغ الأمر أن المسؤولين العراقيين كانوا

يلفونها إلى شخصيات أمريكية من الصف الخامس أو العاشر وخارج منطقة صنع القرار في الولايات المتحدة، كانت تبلغ إلى الصحفيين ورجال أعمال من أصول عربية يأتون لزيارة العراق، أو تبلغ عبر دبلوماسية السجناء الذين كانوا يعبرون الحدود العراقية بطريقة غير مشروعة، فيقعون تحت طائلة القانون العراقي، ثم يُستقدم أحد أعضاء الكونغرس إلى بغداد لكي يحاور هناك، وعندما يعود لا يجد من يستجيب لدعوة الحوار مع القيادة العراقية.

أما الخط النازل الذي كان السيد مسعود يريد أن يؤديه، فهو أن يعمل على تفتيت الوضع السياسي في العراق من خلال عمل سلمي، غير عسكري، بعد أن فشلت محاولات المخابرات الأمريكية في العراق، وبعد أن فشلت الحلول العسكرية. فحان الوقت لكي يتخذ من هذا اللسان سبيلاً لتفتيت البنية السياسية في العراق، على أساس أن هذه البنية قائمة على النظام الفردي الأحادي، وإذا ما تلقح هذا النظام ببذرة من نموذج سياسي آخر فإن فعالية هذه البذرة بالنسبة إليه هي أشبه ما يكون بلوثة لا يقدر على تحملها، ولا يستطيع نظام شمولي أن يحتمل (لوثة) الديمقراطية. وإذا صار البارزاني نائباً لرئيس الجمهورية - بموجب الدستور المؤقت للبلاد وبموجب اتفاقات الحكم الذاتي التي جرى التوقيع عليها منذ السبعينات، أو التي جرى التفاوض عليه عام ١٩٩١ - فإنه لن يكون نائباً شكلياً لا يعرف ما الذي يجري حوله مثل السيد طه محي

الدين معروف، بل سيكون نائب رئيس فعلياً وسيطالب بصنع السياسة الخارجية والداعلية بطريقة متكافئة مع بقية أعضاء القيادة العراقية، لا بل إنه سيعمل على فرض دوره كرجل ثانٍ حقيقي في الدولة العراقية، لأنه يتمتع بحماية دولية وعلاقات إقليمية ودولية، وبغطاء عسكري وبغطاء عشائري، وبقضية شعبه .. برغم أن عليه أن يحسب الكثير لمنافسه السيد جلال الطالباني الذي سيمرقل الاتفاق مع بغداد أو يشارك فيه بحصة لا تقل عن حصة منافسه سياسياً وعسكرياً .. ولذلك لن يكون أي من الزعيمين الكرديين في حالة الاسترخاء والارتياح.

ولن يتعلل البارزاني، كما أعلن منذ انتهاء عملية كردستان عن نموذج المحلي في كردستان، حيث أن كل شيء غير مقنن، مع وجود قدر من الحريات .. والفوضى والإحزاب أيضاً.

إذا بدأ هذا الدم الجديد بالضخ في بنية الحكم في العراق فإنه بلا شك سينقل إليه عدوى عمل طويلاً على تحاشي التلقح بها..

كان الرئيس يعيب على شاه إيران أنه لم يتصرف بحكمة في أواخر أيامه، وكذلك كان يعيب على انديرا غاندي أدائها السياسي عندما سقطت في المرحلة الأولى من بروزها في السبعينات، يوم حاولا - كل في حالته - استرضاء الخصوم وتبديل المنهج ..

ويدرك الرئيس صدام بأن من يختار طريقاً لا يستطيع أن يلحقه بنماذج أخرى .. خاصة إذا كان كل شيء في البلاد قد جرى تصميمه

لخدمة آلية نموذج الدولة الأحادية - الشمولية - الفردية.

في معارك من هذا النوع، هناك أطراف تبحث عن دور مثل مصر الدولة العربية الأولى التي يعترف لها بدور من نوع ما ، لكن هذا لا يعني أن لمصر دوراً مقبولاً في العراق، هذه هي خلاصة مراحل طويلة من التنافس التقليدي بين الواديين الخصميين في النيل والرافدين الذي يجعل من الملأهم أن لا تفكر مصر بلعب دور في مستقبل العراق، غير أن هناك أوساطاً في مصر تبحث عن دور في لُحمة الصراع ، فتناقش الأتراك حول (الحزام الآمن) في شمال العراق، مع أن أحداً لم يطلب منهم التدخل، وهم لا يستطيعون أن يمنعوا قيامه لو اكتملت مستلزماته.. وهذه الأوساط تلح على تطبيق قرار ٩٨٦ لأن العقود التي وقعها الصناعيون المصريون منذ ستة أشهر في بغداد ما زالت معلقة عدا عن انتظار دفع تعويضات العمالة المصرية التي غادرت العراق إبان أزمة الخليج.

أما بالنسبة لسوريا فهي تتعامل بخوف وحذر مما حصل في كردستان لأن الأحداث هناك أضعفت نفوذها في كردستان وعززت من النفوذ التركي المنافس. كما أنها تخشى كلما أعيدت المسألة العراقية إلى الواجهة أن يدخل المسار السوري - الإسرائيلي في عملية السلام إلى أبعد مما هو فيه حالياً من دائرة الإهمال والتخفيف.

أما إيران، فقد تخاصت التورط في النزاع، لأنها تعتقد أن هناك احتمالاً كبيراً، أن تتم تحت دحان زوبعة العراق، عملية ما ضد إيران ..،

و ستكون أية إجراءات يتخذها الأمريكان ضد إيران مريحة لكثير من دول المنطقة، ولن يكي أحد الإيرانيين إذا ما تعرضوا لضربة عسكرية أو اقتصادية أو قرارات عزل أخرى من جانب الولايات المتحدة ودول التحالف الغربي، غير أن ذلك لا يعني إطلاقاً أن الإيرانيين تغلوا أو سيتمخلون عن تقديم الدعم المادي والعملياتي والسياسي لحلفائهم من الأكراد العراقيين .. وأغلب الظن في هذه اللحظة أن كل الأطراف تعرف أين تقف الآن.

لا أظن أن أياً من اللاعبين سيستغرق في نسيان اللحظة القلقة والمرتبكة التي يعيشها، لكن كل طرف يحاول أن يعزز مواقعه في انتظار مواجهة سياسية أكثر تعقيداً مما حصل حتى الآن.

سيقول آخرون، كيف ظلت الولايات المتحدة تراقب من السماء عمليات ذبح الذين كانوا يتعاونون معها على الأرض من المعارضين العراقيين في أرض كردستان، الحقيقة أن كثراً من الأوساط الأمريكية لم تكن تمانع في التخلص من عبء المؤتمر الوطني العراقي وأمثاله .. فقد شكلت هذه التنظيمات عبأ على الولايات المتحدة بسبب الفشل الذريع الذي منيت به أعمالها، والكلفة العالية التي تحملها الأمريكان من ورائها، وبسبب سلسلة من الأكاذيب التي كانوا يعلبونها ويصدرونها إلى الأمريكان، كالقول بأن لديهم القدرة على التحسس داخل التنظيمات العسكرية، أو ادعاء وجود مردين لهم داخل العراق وخارجه ، ووصل

الأمر ببعضهم أن قدموا لوائح بأسماء ضباط صوروهم على أنهم أعضاء في تنظيمات عسكرية سرية تعمل داخل العراق، ثم اكتشف بعدئذ أن أولئك الضباط كانوا أسرى حرب في أحد معسكرات الأسرى في حرب الخليج.

لا أريد أن أقترح رؤوس بعض قيادات المعارضة التي عوملت من قبل أمريكا كعمالة رخيصة، حالهم كحال الخادmates الآسيويات يجمعون المعلومات ويُستعملون في مراحل ثم يُلفظون كما تُلفظ جميع الأشياء الزائدة التي لا يحتاج إليها السيد في مرحلة تالية.

الأمريكان لم يكونوا من الساذجة ليعتقدوا بأن هذه الواجهات الهزيلة قادرة على التغيير في العراق، وسيكون من المفجع لو اعتقد الأمريكيان أن هؤلاء - الذين لا يعرفون ما هو العراق الآن، ولا يعرفون أسماء عوائله وعشائره وطوائفه، لا بل إنهم لا يعرفون أسماء شوارع بغداد - سيأتون ليقدموا البديل لمجتمع مسيس و صعب مثل المجتمع العراقي لا يقبل الوصاية من هؤلاء المستشرقين الجدد الذين يتعاملون مع المسألة العراقية كما يتعامل أي مستشرق مهتم بالشأن العراقي، بالتعالي وبالتعصب. فقد انتقلت العيوب الموجودة في النظام الشمولي في العراق إلى جسد المعارضة، ودائماً كما يقول ابن خلدون (الضحية تقلد الجلاد)، فالمعارضة التي ترى أن قريتها أكبر من كل القرى، وعرقها أكبر من كل الأعراق، وطائفتها أكبر من كل الطوائف، لا تبشر بالحل

الذي يستحقه العراق للخلاص من المعاناة من القهر في الداخل والحصار من الخارج. وفي كل الأحوال لم أشأ أن يكون ذوبان المعارضة المعلقة في الخارج أحد العوامل التي تستحق البحث كعامل أساس في هذا العرض الأولي لما أفرزته معركة كردستان لأن الذي سيحصل هو ولادة بديل سياسي آخر على أنقاض المعارضة.

مروان دودين :

الوضع في العراق عجيب ويخضع لعدة احتمالات وسيناريوهات، مثل أن يكون البارزاني قد أخذ الضوء الأخضر من الولايات المتحدة واتصل بالعراق (الدولة المركزية) حتى يدخلوا (أربيل) لأنه ربما تكون هناك أجندة أخرى مختلفة لا يعرفها البارزاني ولا يعرفها العراق، هذه الأجندة ربما تكون أحد مقوماتها ارتفاع سعر البترول من ١٨ دولاراً حتى يصل إلى ٢٥ دولاراً ويستقر، وذلك حتى تمن الولايات المتحدة على إخواننا في الخليج وتقول لهم : ادفعوا الفواتير فنحن رفعنا لكم سعر البترول ؟

يضاير الشخص أحياناً أن يهزل في حيرته في تفسير ما يجري في العراق إلى أمور قد تكون مثل الضرب في الودع.

فما العمل ؟ الواقع أن الأخ سعد أثار نقطة، أتمنى أن تكون صحيحة، وهي أن مسعود البارزاني أراد أن يكون (المنقذ والأمل) للعراقيين، ومنذ القدم نشأت بين الأكراد المسلمين وبين العرب العراقيين

بشكل خاص علاقات ممتازة، ويا حبذا أن يكون هناك من جديد مثال
لصلاح الدين أو شيء من هذا القبيل.

هل من المعقول هذا الذي يجري في العراق الآن ؟ نجتمع بكوادر عراقية
مذهلة في أدائها وفي كلامها، وفي الحقيقة نشعر أن الشعب العراقي منبثق من
حضارة ومن تاريخ عريقين فنجلس مثلاً مع الأنباري أو البزاز أو مع الأستاذ
رياض القيسي، فتشعر بأنك تجلس مع أشخاص متميزين فهل هؤلاء الأشخاص
كانوا يتحولون إلى أقزام عند القيادة وعند الرئيس ؟

صحيح أنك -أستاذ سعد- عرضت الأمور بشكل جيد وهائل
جداً، ولكن لو تعطينا توضيحاً بسيطاً حول علاقة البزول واقتصاد في
هذه المسألة، لأنني أشعر بهاجس نحوها، لأنها يمكن أن تكون Bilproduct
مهمة جداً أكثر من أمور أخرى تفضلت بها، ومن ناحية ثانية، حبذا لو
تقول لنا ماذا تقترح، فماذا نفعل وغلى متى سيبقى هذا البلد العظم في
هذا المأزق الموجود فيه.

فالح الطويل :

بداية أريد أن أعلن اتفاقي مع ما جاء به الأستاذ البزاز حول دور مصر
وسوريا وإيران، هذه الأدوار الصغيرة و ليس لها أية قيمة فيما يخص المسألة
الكردية. ولكن أنا وقعت في حيرة وإن كانت مختلفة عن حيرة الأستاذ مروان
دودين، فلقد حاولت أثناء بحثك أن اتبع عيظاً واحداً متصلاً لأربط فيه كل ما
تحدثت به حول العراق، فأنت وصفت ما يجري داخل العراق، لكنك لم تضع

اللوم، وما الذي يستطيع أن يفعله العراق في هذا الوقت.

مثلاً لم تبدأ بالحقائق الأساسية، هي أن العراق قد هُزم، وعندما حاول أن يقاوم ضرب ثلاث مرات، مرة ضربت دائرة المعابرات بصاروخ نسفتها من الأساس ثم ضرب عند حربه مع الكويت ثم ضرب الآن، وهو محاصر في الوقت الحاضر.

واضح جداً أن الولايات المتحدة حتى الآن لم ترد إسقاط الرئيس صدام حسين، وهي تريد أن تبقى العراق وحدة كاملة أمام إيران، وتريد أن يظل متماسكاً حتى لا يقوى النفوذ الإيراني على جنوب العراق.

بما الذي يستطيع أن يفعله العراق بالقيادة الحالية ؟ فصدام حسين هُزم وقبّل، وعندما كان يعارض كان (يُضرب)، وشعبه محاصر أكثر. والمعارضة لا تستطيع أن تسقط النظام العراقي، ربما لأن الولايات المتحدة لا تريد للمعارضة أن تسقط النظام العراقي وربما تزيد الولايات المتحدة أن (تَرَكِّب) على المعارضة في الشمال العراقي وهذه واحدة من الحقائق.

أما الحقيقة الأخرى فهي أن الولايات المتحدة لا تريد بترول العراق لأنه لديها كميات كافية من البترول الذي يأتيها من الجزيرة العربية، كما أن الولايات المتحدة تستطيع أن تطلب من السعودية زيادة الإنتاج من (٥) مليون برميل حتى (١٥) مليون برميل. وتستطيع الولايات المتحدة أن تنزل سعر البرميل من ١٨ إلى ١٠ وحتى إلى ٥ دولار. وهي تتحكم لا بالإنتاج فقط وإنما بدائع البترول، وهي تستطيع

أن تطلب من السعودية ودول الخليج أن تضيع عوائلها من البترول في بنوك أوروبا وأمريكا أي في جمهوريات الـ Petro-Dollar التي تنشأ في الغرب.

الحقيقة الأخرى، أن صدام حسين والقيادة العراقية، قام بعمل فرصة تاريخية ولا أعرف هل هذه الفرصة جاءت بالصدفة أم بتخطيط، على أي حال كان هناك خط كبير جداً فأمسك صدام حسين بهذه الفرصة وهي دعوته إلى (أربيل) وطرد الإيرانيين و المعارضة العراقية، ولم يبق إلا مسعود البارزاني (حليف المستقبل).

أعتقد أنه هدف جدير بالعراق، أي أن يفتح حواراً مع الولايات المتحدة وعلى الولايات المتحدة أن تقبل بذلك ! فإذا استطاع مسعود البارزاني أن يفتح الولايات المتحدة بالحديث مع العراق لفك الحصار وإنهاء سلسلة طويلة جداً من الإهانات المستمرة، والإذلال المتواصل أعتقد أن البارزاني يكون قد فعل شيئاً مهماً، أما إذا لم يستطع البارزاني أن يفعل ذلك فيكون على الأقل قد حيد شمال العراق قليلاً عن الصراعات الداخلية.

هناك حقائق ثابتة فيما يخص شمال العراق، وهي أنه لن تقوم فيه دولة كردية، لأن وجود دولة كردية في شمال العراق ستكون ضد إيران مرة وضد سوريا مرة، وضد تركيا مرة ثالثة. إذن هناك اتفاق شامل من جميع القوى بأن لا تقوم دولة كردية في شمال العراق، وإنما يكون هناك

شبه كيان، ليس له صفة قانونية.

ما أردت أن أقوله، هو أننا نريد منهجاً واضحاً جداً بخصوص العراق، بحيث يضع سلسلة الأحداث المتناقضة (أو التي تبدو متناقضة) في خط واضح يمكن التعامل معه. أعتقد بأنه الآن تغيرت السياسية الأمريكية، ربما تغيرت في الأشهر الأربعة الأخيرة، وإذا ما نجح كلينتون في انتخابات الرئاسة فإنه سينقلها.

ونسأل هل من مصلحة إسرائيل تقسيم العراق ؟ نعم من مصلحة إسرائيل تقسيم العراق، وربما توسيع منطقة الخطر في جنوب العراق من خط عرض ٣٢ إلى خط عرض ٣٣ لإتاحة المجال ليكون هناك دولة في جنوب العراق تحت سيطرة الولايات المتحدة، لماذا طلب باللغو من مسعود البارزاني أن لا يتحدث مع صدام حسين، الأمريكيان جاعوا لحماية الأكراد ولكن الجميع يضرب الأكراد، نستنتج من كل ما سبق أن القضية هي تقسيم العراق ولو استطاعت أمريكا أن تجمع الحلفاء حولها لقسمت العراق.

الآن جميع المصالح تختلف مع مصلحة الولايات المتحدة، الكويت أخرجوا منها العراقيين، في الكويت هنا عشرات وربما مئات ملايين الدولارات وباليات من الممكن أن تستفيد منها الدول الغربية أحييت جميعها إلى أمريكا، فرنسا خرجت لا شيء، بريطانيا خرجت بلا نظام صدام حسين فإن العقود في العراق ستؤول بعضها إلى فرنسا وبعضها إلى بريطانيا ؟ أردت أن أقول مرة أخرى تمنيت أن يكون هناك نهج نستطيع

أن نسلك فيه جميع الأحداث باتجاه واحد حتى نستطيع فهمه.

صالح القلاب:

أولاً : المشكلة أن الحكم في العراق غير معترف بأنه انهزم، وأن هناك عرباً حتى الآن غير مصدقين أن هذا الحكم انهزم، ولا زال هناك بعض الأشخاص يتحدثون عن أم المعارك والمنازلة الكبرى .. الخ. حقيقة، ما أردت أن أسأل عنه ولم يتطرق له الأستاذ سعد البزّاز هو قصة الاستيعاب المتبادل، فأنا أعتقد أن قرارات الرئيس صدام كلها خاطئة، فقد اعتقد الآن إنه إذا ما عرض نفسه كقوة فإن ذلك من مصلحة الولايات المتحدة ولذلك كان له تصريح يقول فيه "نحن قوة رئيسية في المنطقة"، فهو لا يزال يحلم بأن يلعب دور الاستيعاب تجاه إيران.

ثم إن صدام قرأ موقف تركيا بشكل خاطئ، فقد اعتقد أنه بسيطرته على شمال العراق سيربح تركيا من حزب العمال الكردستاني وتوأمه على شمال العراق فهو راهن على موقف تركيا، وتشيلر قالت قبل يومين في مقابلة لها مع (نيويورك تايمز) بأنها أوحى للعراق بأنه لا موانع لديها من أن يسيطر على شماله (والحقيقة أن تركيا لا موانع لديها من أن يسيطر العراق على شماله، ولكن هناك الضبع الأمريكي واقف لهم) والحقيقة أن تركيا اليوم سحبت كلامها حيث قالت إنني لم أقل ذلك،

بالعكس نحن مع الحماية للأكراد.

صدام أيضاً قرأ الموقف الكردستاني بشكل خاطئ، ففكر بأن هذا ابن الملا مصطفى البارزاني يستطيع أن يضعه في جيبه، وهذا غير ممكن بالنسبة للأكراد، حتى وإن عادوا للحكومة المركزية لا يمكن أن يسمحوا لصدام بذلك، وتركيا لن تسمح للبارزاني أن يكون نائب رئيس فعال في العراق وإيران كذلك، فأول تصريح لرفسنجاني وهو في جنوب أفريقيا : "إذا كان هناك أية نوايا لإقامة دولة كردية فسنقاومها ونسقطها بالقوة"، وإيران دولة غير ضعيفة وقادرة.

د. عماد عبيدات:

بصراحة، أريد أن أتساءل حول ما هو الشيء الموجود في العراق والذي يجعل منه مركزاً للتدخلات الخارجية ؟ هل هو النظام العراقي ؟ هل هو خيرات العراق ؟ أم هل هناك مخططات خبيثة ويمير عنها بهذه التدخلات الخارجية وبخطأ شرعي ؟

هل الشعب العراقي عنده الإمكانية أو عنده القدرة بأن يعبر عن ذاته تجاه ما يحصل أم أن الهون طاحن أكثر بكثير مما تتصور، بحيث شلّ شعب العراق وشلّ داعمو العراق أيضاً ؟

أريد أن أقدم اقتراحاً لمحاولة إدماج الأوضاع في العراق، أتصور بأن الأمة العربية قادرة أن تعمل شيئاً الآن لحل المسألة في العراق، صحيح أن الأمة العربية تعاني من خلافات كثيرة لكن ما هو الطريق لكي نغف

بجانب العراق حتى يتمكن من أن يعبر عن رأيه بصراحة ؟

د. نظام بركات :

تخطر بذهني مجموعة من التعليقات، فكرة الجراثومة أو جرثومة الديمقراطية والتي أشرت إليها، وأن البارزاني يمكن أن يقدم نفسه كنموذج مؤثر في النظام السياسي العراقي، فهل تعتقد فعلاً أن البارزاني ديمقراطي ؟ وأنه يمارس وسيمارس الديمقراطية في كردستان، هل البارزاني في كردستان ديمقراطي ويؤمن بالتعددية الحزبية ؟

حتى هذه الفكرة (الديمقراطية في كردستان) تتناقض مع فكرة التمدن والتحضّر، فكردستان ذلك المجتمع الذي لا يوجد فيه لا حضارة ولا مدينة، كيف يمكن أن ينشأ الديمقراطية المبنية على التعددية وعلى حقوق الإنسان وغيره ؟

هناك نقطة ثانية، استعرضت سياسة بعض الدول في موقفها حول التطورات الأخيرة والمسألة الكردية مثل سوريا، إيران، مصر .. الخ لكن هناك موقف مهم جداً تم التفاوضي عنه، وهو موقف الأردن. ألا تعتقد أن الأردن كان له دور كبير في القضية العراقية ؟ وما رأيك بالموقف الأردني والبدور الذي يمكن أن يلعبه في العراق ؟

نقطة أخرى حول تدخل الولايات المتحدة لحماية الأكراد، في ذهني أو أتوقع أن جلال الطالباني أو الاتحاد الوطني مدعوم من سوريا وإيران، كان هذا ظني، وأتوقع أنه على علاقات غير جيدة مع الولايات

المتحدة، وبالمقابل أمريكا هي التي تدعم مسعود البارزاني.

الجزاز :

سمح لي يا دكتور، أمريكا لم تعد تعمل فقط مع كلاهما التقليديين، إنما مع الجميع، فحتى الخصوم الفكريين هم عناصر يمكن التعامل معهم ..

د. نظام بركات :

يعني على افتراض، بأن النزاع هو بين الطالباني والبارزاني، فأنا أعتقد أن الأقرب للموقف الأمريكي هو مسعود البارزاني وانتصاره يعتبر انتصاراً لأمريكا.

الجزاز :

هذا في منطق الستينات، أما الآن فقد تعقدت اللعبة.

د. نظام بركات :

أريد أن ألفتي قضية الأكراد، والتدخل الأمريكي لا علاقة له بالقضية الكردية وإنما له علاقة بالعراق.

سأنتقل إلى ما تحدث به الأستاذ فالخ الطويل، والأستاذ خالد عبيدات، حول ما هو المطلوب من العراق ؟. للموقف الأمريكي في كردستان لا علاقة له بالقضية الكردية وإنما له علاقة بالعراق، وهنا أريد أن أشير إلى موضوع مطلوب أن يُعزل العراق ويستمر ضربه حتى يقوى

خارج نطاق العملية السلمية وبغض النظر عن يحكم العراق. لأن العراق بقوته العسكرية والإقتصادية إذا ما عاد للصف العربي قد يقلص من الهوة في المعادلة واستمرار ضربه وعزله مرتبط باستمرار العملية السلمية في الشرق الأوسط ولا علاقة له بالقضية الكردية.

د. ذياب مخادمة :

الحقيقة الإخوان الذين سبقوني، أثاروا عدداً من النقاط، ومنها أن الوضع الحالي للأكراد والحكومة المركزية في بغداد غير قابل للاستمرار لسببين : السبب الأول هو الديمقراطية والسبب الثاني هو الانفلات الأمني، وهناك بالطبع العوامل الخارجية والأوضاع التي يضطر أن يلجأ إليها النظام.

الواقع أن الديمقراطية التي قامت، لا تختلف في جوهرها عن الديمقراطية التي عملها صدام حسين في بغداد، مثلاً مسألة الانتخابات وانتخابات المجلس الشيعي .. الخ فإذا حسم البارزاني الوضع لصالحه فسيقوم نظاماً شاملاً لا يختلف كثيراً عن الوضع الموجود في بغداد، ومسألة الانفلات الأمني ستعالج في هذه الحالة وبالتالي كل المعطيات تشير إلى مسألة استمرار الوضع.

بالإضافة إلى ذلك، هنالك العوامل الخارجية، فتركيا من مصلحتها استمرار الوضع لإنجاز استقرارها في شمال العراق، ناهيك عن المصالح الاقتصادية، وبالتالي استقرار الوضع لصالحها. صحيح أن الوضع

في شمال العراق تاريخياً غير مستقر، فالهدف المركزي للأكراد، هو إقامة دولة كردية، ولكن لا يوجد أي طرف دولي أو محلي مع تحقيق هذا الهدف، ولكن يقي الوضع في شمال العراق ووضع الأكراد فيه بشكل حالة متقدمة قياساً بأوضاعهم في الدول الأخرى.

أنا أعتقد أن الوضع قابل للإستمرار، ولكن الوضع في المنطقة كلها غير قابل للإستمرار والإستقرار.

د. أحمد نوفل :

في الواقع، أريد أن أركز على قضية التوقيت، توقيت دخول القوات العراقية لمساعدة الأكراد في (أربيل)، هل هذا التوقيت جاء بناء على تحضير عراقي، أو جاء بناء على موقف أمريكي أو كردي أو بناء على أية أطراف إقليمية أخرى ؟ أنت قلت أن السبب في دخول العراق لـ(أربيل) هو محاولة النظام العراقي التحرر من الهزيمة، أي أن العراق كان عنططاً لهذه العملية، ولكن في نفس الوقت وفي مجلة NewsWeek في آخر عدد لها، توجد مقالة مهمة جداً حول ربط دخول القوات العراقية لمساعدة البارزاني في (أربيل) بمحاولة انقلابية فاشلة ضد النظام العراقي، وكان المفروض كما جاء في هذه المجلة أن يحدث الانقلاب في نهاية شهر حزيران الماضي لكن النظام العراقي اكتشف المؤامرة الفاشلة في الشهر الخامس (لا أعرف ما مدى صحة هذا الخبر، لكنه منسوب إلى بعض المصادر بالإقليمية و (C.I.A.)، بعد اكتشاف المحاولة قامت القوات

العراقية بالدخول إلى الشمال لملاحقة ذيول المحاولة الانقلابية والقبض على العملاء. إذن بالنسبة للعراق، الدخول إلى (أربيل) هو مبني على خطة من أجل القبض على العملاء كما أثرت، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو قضية العملاء الموجودين في شمال العراق، فعندما دخلت القوات العراقية إلى شماله، قامت الولايات المتحدة بمساعدة هؤلاء العملاء بالخروج من العراق، أعتقد أن هذا بداية خطة أمريكية تكتيكية جديدة في المنطقة. وأربط ذلك بردود الفعل (لما حدث في شمال العراق وخاصة ردود الفعل العربية، مثل السعودية ودول الخليج وكذلك رد فعل الأردن، هذه الردود الفعل المختلفة أظهرت موقفاً منسجماً بتأييده للعراق، ليس على المستوى الشعبي فقط وإنما على المستوى الرسمي كذلك، حتى الكويت، فالشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية، رفض بداية وجود قوات أمريكية في بر الكويت ثم تراجع عن هذا الموقف، ولكن بشكل عام هناك تناغم وانسجام في موقف العرب في التدخل، وهذا يدل على وجود استراتيجية جديدة في المنطقة. وهذا أربطه أيضاً بالموقف الدولي، موقف بريطانيا وفرنسا والصين وروسيا، فأنت قلت بأن الولايات المتحدة تعتبر أن الموقف الدولي قادر الآن على الحل وعلى أساس أن يكون موقفاً لمصلحة التحالف الغربي، ولكني أعتقد أن الولايات المتحدة عجزت حقيقة أو فشلت في اتخاذ موقف دولي موحد، وأيضاً موقف عربي من هذه القضية، لكن بقي سؤال هل هذا الموقف العربي

المشرك (وهي دول عربية صديقة للولايات المتحدة) هل هو نابع من موقف عربي داخلي أم أنه منسق مع الدور الأمريكي الجديد في العراق ؟

د. أحمد القاسم :

حسب فهمي لما تفضل به الأستاذ سعد، فإن النظام العراقي باقٍ، لان هذا ما تريده القوى الخارجية وهذا مبين من تصريحاته، ولكن هذا يدعوني إلى سؤال : إذا كان لا يعجبني النظام الموجود حالياً، فلماذا أحافظ على وحدة تراه ؟

السؤال الثاني، النظام الوحيد والقادر على الخروج من الوضع الحالي (لأنه يعتبره التزام عليه) هو النظام العراقي الموجود حالياً، أو بصورة غير مباشرة تعطينا مثلاً على أنه القادر على الخروج من الوضع العراقي الراهن ؟

الشيء الأخير والذي تفضلت به، هو أن جميع الأطراف تعرف الآن أين تقف. ولكن العملية الأخيرة والتي حصلت في (أربيل)، كانت (بالون) اعتبار، بمعنى وضع جميع الأمور في بوتقة واحدة ثم وضعها تحت النار حتى تخرج في النهاية بتيحة معينة وتعرف من هو الطرف الأقوى، ثم تستطيع إما أن تتعامل معه حسب قوته أو أن تحجّمه وتقزّمه بالطريقة التي تريدها. هذه النقطة التي ربما كان الأمريكيان يريدون الوصول إليها.

إذا دخلنا في الأسلوب التحليلي، فإنّ العامل الحاسم هو عامل الزمن، فعامل الزمن قد يكون أساسياً في الموقف الأمريكي، وكذلك في الموقف العربي، وأنا هنا أتفق مع الدكتور نوفل، فالموقف العربي لم يتطرق له بشكل واسع، وإنما مجرد فلاشات، فقد تحدثت عن دور سوريا ومصر واعتبرت أن البلدين يتطلقان من مصلحة قطرية فقط وليس من مصلحة قومية شاملة على المستوى العربي، فلو تكرمت بأن تحدثنا حول هذا الموضوع بشكل أوسع. النقطة الأخيرة والتي أريد أن أركز عليها (بحكم تخصصي كإقتصادي) هي الموارد الاقتصادية الموجودة في العراق منذ بدايات القرن الحالي وبالطبع النفط في طليعتها، وأعتقد أنها العامل الحاسم في الصراع بالمنطقة ككل بغض النظر عن النتائج السياسية التي نراها، فحبذا لو توسعت بهذا الدور أكثر، خاصة وأن كل الاكتشافات الجديدة للنفط هي في العراق، وبعض المصادر تقول بأن العراق هو الذي يملك الاحتياطي الأكبر حتى الآن.

وإذا أخذنا العامل الديمغرافي، وهو عامل الأكراد وعددهم الآن حوالي (٣٠) مليون نسمة، موزعين في أربع بلدان، هؤلاء إذا ما تجمعوا، فاعتقد بأنه سيكون لهم دور ليس على صعيد المنطقة فقط، وإنما حتى على البعد الأوسع وهو روسيا وأوروبا.

سمير حباشنة:

شكراً أستاذ بلال، وشكراً أستاذ سعد على هذا العرض الفني.

والمعنى، وأريد أن أتحدث بنقاط سريعة.

أول نقطة، أعتقد -أستاذ سعد- أن العراق بشكله الحالي، يمثل وضعاً نموذجياً للإستراتيجية وللمصالح الأمريكية، ولا أعتقد أن هناك لاعبين في ملعب العراق سوى الولايات المتحدة، أما باقي الدول فهي تحاول أن يكون لها دور.

ذهبت مع وفد شعبي، قبل أن تبدأ حرب الخليج بعشرة أيام، ذهبت لإيطاليا فقبل لنا وهذا ما سمعناه من الحزب الشيوعي الإيطالي وكان في أقوى حالاته، ومن الحزب المسيحي أيضاً وكان أيضاً في أقوى حالاته قالوا لنا : أنتم أخطأتم في الجهة التي جئتم إليها يجب أن تذهبوا إلى واشنطن، فإذا قررت الولايات المتحدة ضرب العراق، فسوف نضربه جميعاً معها.

النقطة الثانية : شاركت قبل ستين في وفد برلماني أردني، وكنا ضيوفاً على الكونغرس الأمريكي، وتحدثنا مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي حول ماذا تريد الولايات المتحدة من العراق، أو المطالبات الأمريكية من العراق.

وقلت له مازحاً اذهب وخذ العقول العراقية حتى تنتهي من مشكلة العراق ؟

فرد رئيس لجنة الشؤون الخارجية : من قال لك أنه ليس المطلوب أن نأخذ العقول العراقية، وقال أن أخذ العقول العراقية هو جزء من

الأجنحة الأمريكية.

فأنا أعتقد أن هناك لاعباً واحداً هو الولايات المتحدة، وأن الوضع الحالي في العراق هو النموذج المثالي بالنسبة لأمريكا ولن يتغير إلا إذا تغيرت المعادلة الدولية أو تغيرت النظرة الأمريكية بالنسبة للعراق.

أما بخصوص تقسيم العراق والموقف العربي منه، وكما تحدث الإخوان أنا أعتقد أنه ليس من مصلحة العرب تقسيم العراق، فلو نظرنا لدول الخليج بما فيها الكويت، فإن تقسيم العراق معناه دولة شيعية على حدود الكويت، وستكون ذات امتداد إيراني، وهذا يشكل خطراً، إذن فالوضع الحالي بالنسبة للعرب أفضل بكثير من وجود دولة شيعية على حدود الكويت والخليج.

أما بالنسبة للأردن، فهناك إعادة نظر في موقف الأردن لزميم أعطينا في السنة الأخيرة بالنسبة لموضوع العراق وإن شاء الله يكون كذلك وأنا أتحدث من زاوية المصالح الأردنية.

بالنسبة إلى ما أشار إليه الإخوان، عن إبعاد العراق عن العملية السلمية، العراق قبل سنتين حاول أن يجري اتصالات مع أمريكا من خلال البوابة الإسرائيلية والولايات المتحدة اكتشفت ذلك، وقالوا للإسرائيليين هذا ليس وقته ولا تلعبوا مع العراق خارج معلوماتنا وخارج توجيهاتنا، فمن يقول بأن العراق محاصر حتى تسير العملية السلمية، أنا لا أؤيده، فالعراق إذا انفك عنه الحصار وسواء تحت نظام صدام أو غيره

سينذهب للسلام مع إسرائيل.

النقطة الأخيرة وهي استفزاز للفكر العربي، نحن نتعامل دائماً وكأنه أمر مسلم به بأن تبقى هذه الأمة الكردية مظلومة ومجزأة، فلماذا لا يكون هناك حق للأكراد بدولة مستقلة، أنا لا أطرح هذا الموضوع على السياسيين فقط لكن أطرحه على الفكر العربي.

د. فوزي تيم:

موضوع الحلقة هو المسألة الكردية، ولكن الطرح الذي قُدم كان نوعاً من الإضاءات أو الأسئلة دون إجابات، وربما تركت لنا لاستكشاف الإجابات أو ربما تكون هذه الأسئلة أو الإضاءات لا يمكن الإجابة عليها.

الاستفسارات التي أريد أن أطرحها، أولاً فيما يتعلق بما جرى بشمال العراق، فهل ما جرى في شمال العراق هو حل للمسألة الكردية. من زاوية البارزاني، بمعنى هل أراد البارزاني أن يقوم بحل المسألة الكردية، ابتداءً من العراق ومن ثم في المناطق الأخرى .. وهذا يعني هل هو لاعب أصيل أم لاعب تابع ؟ في تصوري أنه من الصعب أن يفكر منفرداً كلاعب أصيل في حل المسألة الكردية على اعتبار أن المسألة الكردية بحاجة إلى لاعب مثل تركيا وإلى لاعب مثل إيران.

الاستفسار الثاني هل التدخل العراقي في الشمال، هو حل عراقي ونتيجة لما آلت له حرب الخليج، بمعنى أن العراق أراد أن يللمم الكيرباء

التي انهارت في حرب الخليج ؟ من جهة أخرى المواجهات التي تفضلت بها، هواجس تركيا وإيران والتحالف الغربي، فرنسا وروسيا بشكل رئيسي، ألم تشعر بإطار السيطرة الأحادية الأمريكية وفي إطار أن المتغير الأمريكي هو المتغير الأساسي في الفعل في تلك المنطقة ؟

من ناحية أخرى، ما يتعلق بالانتخابات الأمريكية، من الصعب أن تكون مسألة الانتخابات الأمريكية في إطار مجازفة وفي قضية صعبة مثل القضية العراقية - الكردية، وهي قضية طال أمدها إلى حد ما وطال الألم وكأنها مسألة لا سلم ولا حرب، وبالتالي تدخل الرئيس الأمريكي والقيادة الأمريكية الحالية بمحاولة لتكوين متغير في الانتخابات الأمريكية قد تأتي بنتائج سلبية. طبعاً هنا الجمهوريون يستطيعون أن يستفيدوا من ورقة الانتخابات لأن الرئيس الأمريكي الديمقراطي لم يحقق أهدافه في المنطقة على الأقل بإسقاط النظام أو بإخضاع المنطقة إلى حرب جديدة.

التصور الآن، وهذا مجرد استفسار إضافة إلى الاستفسارات التي طرحتها يبدو أن هناك سيناريو لحل الأزمة، هذا السيناريو بالضرورة ستقوده الولايات المتحدة بحشية أن تفلت الأوضاع من يديها، فما هو هذا السيناريو (إن كان هناك سيناريو) وربما هذا يورق الموقف العربي ؟

طاهر العدوان:

إن تناول الوضع العراقي من الزاوية السياسية هو شئ بعيد عن

الصواب في الوقت الحاضر، وأنا أتابع كل ما يكتب وكل ما يقال عن الوضع في العراق، وهو رأي نوع من التحليل السياسي ليس إلا، فالعقدة العراقية متشابكة، وكل تحليل يتناولها من خلال الوضع الذي يقف عليه المحلل، والزاوية التي ينظر منها للوضع العراقي، لكن رغم هذا التناقض الكبير في الموقف العراقي، إلا أنه توجد ثوابت، دائماً في كل مشكلة، هنالك ثوابت وهنالك متغيرات، فأنا أعتقد أن القضية العراقية فيها ثوابت وفيها متغيرات. أحد هذه الثوابت، نحن لسنا أمام وضع عراقي، فيه نظام مركزي يسمى نظام ديكتاتوري أو نظام مستبد .. الخ وبالمقابل هناك معارضة قوية، هناك حرب أهلية إلى ما شابه ذلك، نحن لسنا أمام هذا الوضع، فلر كنا أمام هذه الصورة لاستراح العرب كثيراً وعرفوا مع من يقفون، مع هذا الجانب أو ذاك.

حتى الأكراد يظلمون إذا اعتقدنا أنهم سيقومون الديمقراطية في العراق، فبعد الدعم الأمريكي والأوروبي والغطاء الجوي، ودعم الأمم المتحدة، وكل الجهد السياسي الذي بذل على مدى ست سنوات، وبعد كل ذلك فشل الأكراد في إقامة تجربة يمكن النظر إليها على أنها تجربة إيجابية للشعب الكردي وفشلوا في إقامة نموذج للشعب الكردي، فكيف سيقدمون النموذج الإيجابي الديمقراطي للشعب العراقي ؟ هذا دور أكبر منهم بكثير وهم عاجزون عنه بشكل كامل.

من الثوابت أيضاً، أن هناك متصارعين وحيدين في ساحة

المعركة، هما النظام العراقي والولايات المتحدة في المقابل، لأنه لو كان الهدف الكويت لانتهت المشكلة عام ١٩٩١.

لكن من يتابع الأزمة، يلاحظ أن الولايات المتحدة تتبع سيناريو مختلف وأنا أختلف من يقول أن هنالك سيناريو حول الأزمة العراقية، بل هنالك سيناريو تصعيد أمريكي للأزمة، فأمريكا لا زالت في مرحلة البحث عن وسيلة لإسقاط الرئيس صدام حسين، هذه الوسيلة جربوها من خلال المناطق الكردية ثم جربوها من خلال مشروع الفيدرالية، وجربوا كل الوسائل ولكنها فشلت، وهم لا زالوا يبحثون عن وسائل جديدة. فالولايات المتحدة لها هدف واضح نحو العراق لكنها غير قادرة على وضع البني التي تساعد على تحقيقه. الهدف الأمريكي هو تقسيم العراق بأية صورة، فالفيدرالية تقسيم العراق، وإبقاء المشكلة الكردية بدون حل هو تقسيم، (المشكلة الكردية حلت بعد شهرين أو ثلاثة أشهر من الحرب، عندما وقع البارزاني ولم يوقع الطالباني). كل الحديث عن أن أمريكا لا تريد تقسيم العراق، هو حديث ليس له أساس، فما دامت مصالحهم مؤمنة، وما دامت أساطيلهم قادرة على الإمساك بمفتاح النفط في المنطقة، فلا يهم أمريكا حتى لو تقسمت جميع الدول العربية.

كلنا متعاطفون مع الأكراد، لكن الأكراد غير قادرين على إنقاذ أنفسهم، وربما أحد أوجه مشكلتهم أنهم كقومية لم يظهروا في الوقت المناسب، فعندما تفسخت الدولة العثمانية وظهرت القوميات في الشرق

الأوسط، لم يظهر للأكراد زعامة قومية تطالب بالاستقلال، ولذلك بقوا تاريخياً بدون قيادة، وبدون حتى إحساس باللمحة التاريخية، وفي النهاية توزعوا بين دول المنطقة.

أمريكا الآن، لا تستعجم المشكلة الكردية من أجل حقوق الإنسان الكردي وإنما في مواجهة بغداد ومن أجل خدمة استراتيجيتها الشاملة في العراق والمنطقة. أما إذا كانت الإستراتيجية الأمريكية مبررة أو غير مبررة أو أنها ناجحة أم فاشلة، فهذا موضوع آخر.

السؤال هو لماذا نشبت الحرب في العراق ؟ حرب الخليج ومن هم أطرافها ؟ وما هي أهدافها ؟ الحرب نشبت في الخليج لأسباب أخرى لا علاقة لها بالكويت وإنما لأسباب لها علاقة بالأهمية الإستراتيجية للمنطقة نظراً لوجود النفط فيها، وأطرافها هي الولايات المتحدة من جانب والعراق من جانب آخر ولذلك حرصت الولايات المتحدة على استلام قيادة وتكوين السيناريو بعد الحرب، ايكوس مهمته أخطر من مهمة القوات الأمريكية التي نزلت في الكويت وضربت العراق، وقرارات الأمم المتحدة التي وضعت تبيح التدخل الأمريكي في أي وقت وعلى مدى طويل باسم حقوق الإنسان وغيره، هي جزء من الحرص على إبقاء السيناريو العراقي دون حل، فأمريكا لا تريد أي حل في العراق، وهي لا تريد حلاً لأسباب كثيرة جداً منها ابتزاز الخليج، والإبقاء على وجودهم العسكري وأمن إسرائيل .. الخ.

نحن نختلف دائماً على ماذا تريد أمريكا ! ولكننا لم نسأل ماذا يريد العراق ؟ ومثلما قلت لا يوجد طرف في المعارضة قادر على قيادة المهمة الوطنية في العراق، وكل الذين في المعارضة العراقية ليسوا ديمقراطيين، ماذا نريد من العراق ؟ العراق فيه حكومة مركزية، ما دامت توجد حكومة مركزية، فيجب أن تفرض سيادتها على ارض العراق. انهزمت، أذلت، أذعنت، قالت عن نفسها منتصرة، فمن مهمتها أن تحافظ على وحدة العراق وأن تستعيد السيادة عليه.

ما هي مهمتنا نحن العرب ؟

أنا برأيي أن أول مهمة لنا نحن كمرب، هي الوقوف مع العراق للتخلص من الحصار الأمريكي، التخلص من سياسة التوتر في المنطقة، وبعد ذلك مسألة الديمقراطية في العراق، ومسألة الأكراد في العراق.. الخ. كل ذلك يبقى من الشؤون الداخلية العراقية، وإذا كان العراقيون بأنفسهم غير قادرين على حلها، فلن تحملها أية قوة في الدنيا، هذه مشكلتهم هم في بلدهم.

ونحن كنا ننتمي للمعارضة، وعشنا في الخارج، وبعد عشرين أو ثلاثين سنة، عدنا والنظام الموجود نفسه بقي موجوداً، في الشرق الأوسط مهما حصل من إذاعات وتعددية حزبية وتجربة ديمقراطية في الشمال الكردي، لن يؤثر على بغداد، بيروت لم تؤثر على دمشق، الذي يؤثر على دمشق هم أهل دمشق، ومن يؤثر على بغداد هم أهل بغداد،

وأنا معك يا أخ سعد، حاولت أن أستقي من كل الرموز والأسماء التي كانت في مؤتمر المعارضة، منهم من غادر العراق سنة ١٩٥٦، أو سنة ١٩٥٨، إنهم كما تقول مثل المستشرقين بالنسبة للقضية العراقية.

د. عبد المجيد الشناق:

لديّ سؤال يحيرني حقيقة، بما أنك عراقي من المعارضة .. سؤالي بسيط جداً ومحدد، هل تستطيع أن تحكم على أن صدام حسين بأنه خائن للمصلحة الوطنية العراقية ؟

د. إبراهيم عثمان :

أنا أعتقد أن هناك تحولات في الموقف الأمريكي مصدرها من داخل أمريكا، الموقف الأمريكي متأثر بالقوى الخارجية طبعاً، لكنه يتأثر أيضاً بالقوى الداخلية، لأن هناك جماعات مصلحة مؤثرة في أمريكا، وهي المؤسسة العسكرية والمؤسسة الاقتصادية والمؤسسة السياسية.

في السنة الأخيرة بدأت تظهر رموز من المؤسسة الاقتصادية تنتقد السياسة الأمريكية بالنسبة للعراق ليس بسبب النفط فقط وإنما يتعلق الأمر أيضاً بمستقبل العراق كسوق للبضائع والخدمات الأمريكية، وذلك كحل جزئي للمشكلة الاقتصادية الأمريكية، وأنا أعتقد أن هذا البند في تحويل القرار السياسي الأمريكي بالنسبة للعراق، وبالتالي القرار الأمريكي أيضاً سيكون المحافظة على وحدة العراق لكن بنظام جديد قد يكون ديمقراطياً أو تعددياً أو غيره وستعمل على فك الحصار تدريجياً لكن

بشرط أن تكون المصالح الاقتصادية الأمريكية مصانة في العراق.

اليزاز :

يدو وكائني سأبدأ من جديد، وأنا سعيد بما استمعت إليه من أسئلة وتعليقات، في الحقيقة لم أقدم حلولاً في البداية ولن يكون من اللائق بالنسبة لي أن أقدم حلولاً، كان عليّ أن أقدم أرضية مبنية على معلومات لتشكل أساساً لرؤية مقربة للأحداث .. وقلت في البداية إنني سأبدأ من نهاية الواقعة دون العودة إلى جذورها ومسبباتها، لذلك حاولت تقديم وصف للوضع القائم من غير إطلاق للأحكام.

بالنسبة للملاحظة المذكور عبد المجيد الشناق أكرر بأنني لست جزءاً من التنظيمات السياسية المعلقة في الخارج .. بل أنا عراقي يكتب تاريخ المنطقة، ويشغل بالسياسة، يتقاطع في كثير من الأحيان مع الحكم في العراق وسواه، ويتقاطع في قضايا كثيرة مع تنظيمات المعارضة العراقية في الخارج ، ليس ثمة كاتب معارض أو غير معارض، هناك على الدوام كاتب حقيقي وآخر غير حقيقي .. فأنا شاهد على التاريخ واشتركت في صناعة أجزاء منه، واطلعت على بعض الأحداث والآن أكتبه، من هذه الزاوية فإن ما تستمعون إليه من آراء لا يمثل دكاناً سياسياً من هذه الدكاكين الموجودة.

الموضوعات التي طرحت كثيرة وحيوية ومهمة جداً، دعنا نبدأ من الأستاذ طاهر العدوان.

إنكم تساهمون في تكوين الرأي العام بحكم مواقعكم الأكاديمية والإعلامية، من هنا أريد أن أسأل هل يعني الوقوف مع العراق - قضية دولة تطالب ببقائها موحدة سيادةً وتراباً وشعباً ، وقضية شعب يخضع لأبشع عقاب جماعي - تمييزاً للسياسات الخاطئة في بغداد ؟ إذا لم يحصل التفریق في هذا اللبس فإن البعض منا لا يقف في الحقيقة مع شعب مستلب مقهور هو الشعب العراقي.

نحن من الجيل الذي سار مع هذا الحكم نحو مشروع النهضة، لكن هذه المشروع تناقص إلى أقل من مشروع القبيلة والطائفة والمدينة ليصبح قضية أصغر من ذلك بكثير .. سرنا خلف مشروع بناء دولة العدالة والتنمية والقانون فإذا بنا نجد أنفسنا في لجة الظلم والقسوة وأحكام الإعدام وإلغاء الحريات ..

إذا كان الدفاع عن القضية العراقية تمييزاً للاستبداد فهذا عمل مناقض لمصالح الشعب العراقي الذي بات ضحية الأحادية والقسوة في الداخل وضحية العقوبة الجماعية من الخارج، لو أراد الرئيس صدام حسين أن ينقل ما يمكن إنقاذه لاستعداد شعبه لصالحه ، فكل الذي حصل كان على العكس من ذلك، فقط طغى دور المؤسسة الأمنية بعد انتهاء الحرب بخلاف ما كان ينبغي أن يحصل .. وركنت مسودة الدستور الدائم للبلاد على الرف ، وازدادت العقوبات ضد قادة الرأي غلاظة وقسوة.

الكويت والأكراد ليسا عاملين في صنع السياسة الدولية وليسا موضوعاً في صنع السياسة الدولية، إنما هما، من موقعين مختلفين، ساحتان لتشغيل السياسة ، ميدانان للعمل، فهل يضيع العراق بسبب عامل ثانوي ؟

لقد كان بإمكان الحكم أن يستعيد الشعب بعد الهزيمة، وأنا متمسك بمفردة الهزيمة وعلى هذا الحكم أن يتحمل نتائج هذه الهزيمة، لكنه لم يفعل .. لقد ضاعت كرامة العراق وحقوقه، ويحاول الحكم الآن أن يستعيد بيده ما ضاع على يديه حتى لا يترك فرصة للآخرين أن يتقدموا للإنقاذ.

سنذهب بعيداً ونقول بأن المعارضة الحقيقية في العراق موجودة في بنية الحزب و الجيش و الدولة.. وبلدة تكريت نفسها ، وهذا يعني أن العراقيين يريدون أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، وبحقوق متماثلة .. ففي أي مكان من العالم هناك قدرٌ من الاستشارة، قدرٌ من العقلية، قدرٌ من المصالحة و التسامح .. فأين ذلك في العراق.

لم تعد الشعارات تطعم خبزاً أو حرية أو كرامة ، إذ أن ما ندعو إليه هو حرية العراقي في العراق وليس حرية الآخرين في أوطانهم، فما دام شعبنا غير حر في وطنه لن يكون هناك أي معنى للدفاع عن حريات الآخرين خارجه.

لا يوجد عراقي واحد يحب الأمريكي أو يحب الأجنبي، إنه

يرفض ذلك بالفرية ، حتى هؤلاء الذي عملوا مع الاستخبارات الأمريكية لا يحبون الأمريكان في أعماقهم، لكن من الذي دفع بعض العراقيين للتوهم بأن الحرية يمكن أن تأتي من فوق ظهر البوارج .. لقد برر الظلام والظلم هذا الوهم .. وهذا الإثم.

القضية العراقية قضية عملية أولاً .. والمفروض أن أستعيد شعبي وأوقف عقوبة الإعدام على الرأي وأشيع العدالة وألغي القيود على حريات البشر واعترف بالتداول السلمي للسلطة وحق الاقتراع الحر، وأنداك سيتحرر العراق من الداخل ولن يضيره استمرار العزل من الخارج مهما طال الزمن .. وهل يجوز أن يعيش العراق بدون دستور دائم وهو أقدم دولة في المنطقة ولديه أعرق هيكلية إدارية بعد مصر وهل يجوز أن يتنفي دور القضاء لصالح محاكم خاصة غير مقيدة بقانون .. حقاً هل يجوز للعراق الذي عمره ١٠ آلاف سنة أن يبقى بعد ثلاثة عقود بلا دستور يحدد الحقوق والواجبات ؟

إن عواطف العرب نحو العراق مقدسة ودفاعهم عنه مفهوم تماماً، لأنهم يدافعون عن أنفسهم قبل أن يدافعوا عن هذا البلد، فأمن العراق ركيزة في أمن العرب ، وهو ليس من الدول المجهرية أو الطارئة، بل على العكس فإنه من الدول النادرة التي لها تاريخ طويل وعريق وله أهمية أن يلعب دوراً كبيراً ، وكان على الدوام أكبر من الصغار الذين يريدون الانتقام منه اليوم.. عندما يكون فيه عشرة آلاف مهندس، فإن هؤلاء

المهندسين لو لم تعطهم دوراً وحجرتهم في زنزانة فسيصنعون أرقى الهياكل ولو عزلتهم في الصحراء فسيصنعون من الرمل شيئاً كبيراً .. هذه طبيعة الأشياء وهذه نزعة الخلق .. وقد أدى تراكم التعليم مع وجود الإرادة إلى التطور المادي الكبير وإلى قيام التصنيع ، من هنا فإن هؤلاء الذين بنوا العراق ودافعوا عنه وجعلوه عزيزاً في كثير من المواقف لهم دورٌ ويجب أن يُعطى لهم ، ولن يتحقق ذلك قبل أن تسقط شرعية الانقلاب وشرعية الشعارات.

نحن إزاء قضية مشروعة اسمها العراق يعاقب الناس فيه على الهوية، بحيث يظهر أحد الكتاب المصريين ويصف العراقيين بـ (الكلاب) لأنهم ارتضوا بصدام حسين، ويتشجع كاتب إيراني ليقول إن أهمية العراق لا تزيد عن أهمية (تشاد) لولا وجود النفط فيه، ويأتي ناقد ليعلم أن العراقيين لم يكونوا رواد الشعر العربي الحديث وأن هذه الريادة لم تخرج من العراق بل خرجت من مصر.. هذا انتهاز للحظة مختلة من التاريخ يُقصد منه معاقبة شعب على الهوية. إنني أقاوم هذا التيار بكل ما لدي من قوة.

أما لماذا نشبت حرب الخليج ،جواباً على سؤال الأخ العدوان ، نعم نشبت الحرب على خلفية القرارات السياسية الخاطئة. كان من الممكن أن تنشب بعد عشر سنين أو أن لا تنشب ، وقد تكون حرباً محدودة، أو ضربة محدودة، أو أن يكون هناك حظر اقتصادي على

العراق، أو لا يساع القمع إليه بسعر ميسر ويتحمد القرض الزراعي الأمريكي .. ربما دولة تساعدك ودولة لا تساعدك. لماذا أعطي المربصون بالعراق فرصة مثالية لضربه .. وهل نذهب إلى حرب ونحن لم نسرح بعد من حرب كانت قد استمرت ثماني سنوات .، لم يكن الجنود قد تمتعوا بفرصة استعادة الحياة حتى يُعيدوا تكوينهم. فقد حاربت عشرون وجبة من المواليد في مواجهة إيران، وبانتهاء الحرب كانوا يريدون أن يستعيدوا لحظة السلم التي وعدوا بها بعد ثماني سنوات جمدت الحياة لأن الطاغوت الإيراني كان موجوداً ويهدد العراق. يوم انتهت الحرب، كان عليك أن تدعي أنفك.

على الحكم أن يدرك أنه لا يتعامل مع قطيع بل يتعامل مع شعب واع ، منذ ٢ (آب) ١٩٩٠ ولغاية الآن غادر ثلاثة مليون عراقي وطنهم ليس لأنهم أعداء للعراق أو لأنهم وكلاء للمخابرات الأجنبية .. لكن لحظة البحث عن الحرية والأمن والعدل دفعتهم للذهاب إلى المجهول في المنافي ..

عندما تحدثت عن (الديمقراطية) فهذا لا يعني أنني أتبنى الممارسات الخاطئة والدموية التي جرت في كردستان خلال السنوات الخمس الماضية، وإنما قصدت أن بعض الأوساط الكردية طرحت نفسها بهذه الطريقة، وكل الأوصاف التي أعطيتوها عن (ديمقراطية) الأكراد صحيحة وأنا متفق معكم عليها. وهم كأي ضحية يولدون الجلاد، كان

عناصر حزب مسعود البارزاني إذا اعتقلوا أحداً من المؤيدين لجلال الطالباني، أو عندما يحدث العكس، فإنهم يقطعون الآذان ويجدسون الأنوف بالطريقة نفسها التي كانت تحصل في العاصمة.

أما ما يتعلق بالموقف من القضية الفلسطينية فإن الذي حصل هو أن قضية العراق ضاعت على خلفية شعارات تحرير القدس .. وأدى ذلك إلى تبدل عميق في أولويات الوجدان الوطني ولم يعد العراقيون يهتمون بأي شأن خارج مسألته، لأن ترميم وضعهم في الداخل يحتاج إلى عقود من الزمن، ويبدو أنهم غير معنيين في الدخول بصراع آخر خارج مسألته الداخلية على الرغم من أنهم كانوا على الدوام ينظرون بكثير من التقديس للقضية الفلسطينية .. لكن ذلك كان قائماً يوم كان لديهم متسع لبحثوا في ما هو أبعد من مشاكلهم المباشرة ..

العنصر الوحيد الذي يمكن أن يكون نقطة استقطاب في مستقبل العراق بصدام أو بدونه هو الكويت (وهذه مسألة معقدة تستحق لوحدها معالجة معمقة ..) إذ لن يمرّروا سياسي عراقي في المستقبل على إخضاع العراق لعقوبة التعويضات أو القبول بالرسم الجديد للحدود و الاستسلام لبقية شروط الإذعان.

فالقضية الفلسطينية وعملية السلام ومستقبل الصراع بين العرب وإسرائيل لم تعد من الأولويات في مفردات الأدب السياسي العراقي الموجود في الحكم والموجود في الصفوف الأخرى.

المعارضة أجرت اتصالات مع إسرائيل، والحكم أوفد من الناس من يجتمع مع الإسرائيليين. فلا توجد عقدة من الاتصال مع الإسرائيليين وليس من الصواب أن نقول إن العراق يعاقب الآن حتى يُبعد عن عملية السلام. على العكس العراق يُستخدم من قبل الإسرائيليين في الضغط على سوريا، وكلما كان المسار السوري - الإسرائيلي يتلكأ أيام حزب العمل كان الإسرائيليون يثبون خيراً حول دمج العراق في عملية السلام بقصد الضغط على السوريين. وثمة حقيقة أخرى يدركها السياسيون جيداً هي أنه لا يمكن إنجاز مشاريع مشتركة في عملية السلام بدون العراق، وأطرحها من خلال المثال التالي، وفي هذا مصلحة وطنية عراقية حقيقية ، لا يمكن بناء شبكة مواصلات في المنطقة إلا إذا كانت بغداد مركز العقدة فيها، وكذلك الحال بالنسبة لمشاريع المياه والكهرباء والصناعات البتروكيمياوية المشتركة ، فإن البنية التعليمية والصناعية توهم العراق للاندماج بقوة في هذه المشاريع ،... والمسألة الآن هو أن بعض الأمريكيان والإسرائيليين يعتقدون أن اندماج العراق بعملية السلام هو مكافأة لا يستحق الحصول عليها.

بالنسبة لنفط العراق وثرواته ، قد لا أضيف شيئاً جديداً إذا قلت بأن العراق يملك ثاني احتياطي نفط في العالم، ويملك أول احتياطي في العالم من الكبريت وكميات غير محددة من اليورانيوم وثروة مالية هائلة مكونة من نهريين العظيمين ولديه البنية التعليمية القادرة على

التشغيل ، وعنده البنية الصناعية القادرة على بناء صناعات مكاملة تعتمد على هذه الموارد الأولية، غير أن الذي حصل بعد انتهاء الحرب زاد الأمور تعقيداً، عندما أدرك الحكم بأن أهم سلاح لديه هو النفط، مع وجود مكان هائلة غير مستثمرة، فبدأت عملية مغازلة واسعة للأمريكان لاستقدامهم إلى العراق، غير أن الشركة الأمريكية الوحيدة التي جرى الاتصال بها كانت شركة ثانوية اسمها Coastal Oil Company لأن مديرها هو الذي اشرك في صفقة إطلاق سراح الرهائن الأمريكان إبان أزمة الخليج. وحصل اتفاق مع الفرنسيين على إنتاج مليون و ٢٥٠ ألف برميل من النفط في حقلين هما (مجنون) و (نهر عمر)، إلى جانب الاتفاق مع الروس على حقل (القرنة)، وتمت دراسة الجدوى الاقتصادية لاستثمار النفط في مكان غرب العراق والتي تعتبر من أكبر المكامن في البلاد، وقد توزعت كل هذه المكامن بين الروس والفرنسيين وهناك مفاوضات مع الطليان، حتى بدأ للأمريكان أن رفع الحظر اليوم معناه منح الفرنسيين والروس عقوداً هائلة، وبدلاً من أن يستخدم هذا الأمر لفك الحصار فإنه غداً عاملاً مساعداً بالنسبة للسياسة الأمريكية لإبقاء الحصار على العراق.

الأسئلة التي أترجموها مهمة جداً، ولكن قبل أن ننتهي أقول نعم دعونا نبحث في كل شيء حتى الذي يبلو منه محرماً بما في ذلك البحث في الدولة الكردية.. دولة كردية ؟ ولِمَ لا ؟ ينبغي أن نفهم أن

العراقيين هم آخر من يستشع فكرة قيام الدولة الكردية إذا لم يكن ذلك على حساب مصلحة العراق ..

الخيارات المطروحة لحل المسألة الكردية ثلاث : حكم ذاتي / فيدرالية / دولة كردية.

الحكم الذاتي ليس جديداً حيث يعود لأول اتصال بين الشيخ محمود الحفيد الهرزنجي والملك فيصل الأول سنة ١٩٢٠ عندما فشلت حرب الشيخ محمود في السليمانية. وآخر مفاوضات حول الحكم الذاتي كانت في آب ١٩٩١ بين كل من السيدين مسعود البارزاني وجمال الطالباني من جهة والرئيس صدام حسين من جهة أخرى.

الخيار الآخر هو الفيدرالية، الذي طرحه مسعود وجمال وهو إعلان كيان مستقل ثم إعادة دمج الجزء بالكل ، بمعنى تمزيق كيان قائم ثم إعادة دمج ما تمزق من أشلائه ..

الخيار الثالث هو الدولة الكردية ، .. وبالمقارنة يبدو أن الدولة الكردية أقل خطراً من الفيدرالية بالنسبة للعراق، فلو حصل -افراضاً- واعترف العراق بدولة كردية بدون (كركوك)، يعني أن يقبل بوجود دولة بدون نفط فإن هذه الدولة ستكون الأخ الصغير أمام الدولة الكبيرة في بغداد، وستكون ساحة عمل للعراق في نطاقه الإقليمي وبدل أن تبقى المسألة الكردية قبلةً ملقاة على العراق، فإن هذه القبلة ستشظى في إيران وتركيا بعد أن كانت تتفجر في العراق كل يوم .. ولذلك فإن

العقل السياسي النخبوي يثير مثل هذا الموضوع كخيار يُقصد به التخلص من المشاكل ونقلها إلى الآخرين .. وإذا طرح هذا البديل فإن الأكراد سيقبلون الحكم الذاتي آنذاك بدلاً عن دولة تستجلب عقوداً أخرى من عدم الاستقرار ..

ولقد حصل أن وصف البارزاني اتفاقه الذي كان مرتقباً مع الحكومة المركزية بأنه (أكثر من حكم ذاتي وأقل من فيدرالية) .. وجاء هذا الوصف مما تسرب عن مضمون محادثاته مع بيللغرو في أنقرة .. نعم دائماً هناك شيء أقل من شيء وأكثر من شيء آخر .. هناك بدائل .. ولك أن تختار منها لا أن تختار من بينها أجزاء لم تعد قابلة للخلط .. ما نراه اليوم هو نتيجة الفوضى وعدم الاستقرار وعدم بلوغ أحد لأهدافه الأساسية .. لكن دعونا نرى ماذا سيحصل في الآتي من الأيام .. عندما يعود الإحزاب الكردي .. وتكون هناك معالجات أمريكية جديدة للمسألة العراقية .. وقضية الأكراد .. وأشكركم.

بلال التل :

شكراً للأستاذ سعد البزاز وشكراً لكم وحتى نلتقي نصبحون

على خير.

• من صفحة ٩-٤٠ * هل ثمة سيناريو متفق عليه بين الأطراف المتصارعة على العراق ؟
 * ما خيارات الرئيس صدام حسين في التعامل مع آثار المفزعة في الحرب ؟ * ماذا كان
 بإمكان الرئيس العراقي ان يفعل بعد معركة كردستان ١٩٩٦ ؟ * هل سيأتي يوم مُحَرَّم
 فيه إراقة الدم بين العرب والأكراد ؟ * هل تصبح محاولات إذابة الهوية القومية الكردية ؟ *
 ما مدى جدية واشنطن في العمل لإسقاط الحكم في العراق ؟ * ماذا تفعل المعارضة
 العراقية .. وهل كانت تستطيع إسقاط الحكم ؟ * هل تستطيع الأحزاب الكردية الترشح
 بالديمقراطية من خلال شعار : الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان ؟ * هل
 كانت هناك دوافع مصلحية لدى بعض الأطراف ساعدت على الإتفاق بين الحكومة
 والحزب الديمقراطي الكردستاني ؟ * هل ان تقسيم العراق هو أمر محتمل .. ومن الذي
 يشجع على التقسيم ومن الذي يقاومه ؟ * الى متى سيلوم التحالف بين الحكومة المركزية
 والحزب الديمقراطي الكردستاني ؟ * ما سر العلاقة مع تركيا .. وما صلتها بأوضاع
 العراق ؟ * أين ستكون الضربة الآتية .. وعلى رأس من ستقع .. ؟

• من صفحة ٤١-٧٤ * لماذا حارب الاكراد على مدى قرنين .. والى أين انتهوا ؟ * هل
 هناك ثقة بالتحالفات السياسية في كردستان ؟ * متى بدأت المطالبة بالحكم الذاتي
 للأكراد ؟ * ما المدى الذي وضعه صدام حسين للمساحة التي ينبغي ان يتحرك عليها
 وضمتها مسعود البارزاني ؟ * ألم تكن هناك طرق قصيرة ومباشرة للحوار بين بغداد
 وواشنطن بدلاً من سياسات المواجهة ؟ * كيف ستعامل الحكومة المركزية مع وجود قدر
 من الحريات في كردستان ؟ * ما هي الإستراتيجية الأمريكية نحو العراق .. وهل كانت
 هناك عخطط حقيقية لإسقاط الحكم .. أم ان ما جرى كان جمعاً للمعلومات وحسب ؟ *
 هل هذه معارضة أم محطيات لحماية المعلومات ؟ * من هم اللاهون الرئيسون في كردستان
 ؟ * هل يمكن ان يلبتن كردستان ؟ * كيف ستعامل بغداد وطهران على ضوء تطورات

الأحداث الكردية ؟ * هل ان تطبيق القرار ٩٨٦ هو لصالح الرئيس صدام أم أنه ضده ؟ *
هل تم نزع التماسيح مع الحكم في العراق ؟ * ما هي سيكولوجية العمل لدى القيادة
العراقية قبل وبعد حرب الخليج ؟ * هل للهزيمة منطق ؟ * ماذا فعل المرفيون عندما
انخرطوا في صنع السياسة ؟ .

• من صفحة ٧٥-١٤١ * ما الجديد في الدورين الوكي والإيراني في كردستان العراقية ؟
* كيف تطور الموقف بعد اجتماعات مساعد وزير الخارجية الأمريكية مع الزعماء
الأكرد في أنقرة ؟ * كيف تعاملت الحكومة العراقية مع شروط الإذعان في حرب الخليج
؟ * لماذا تراجعت إرادة القتال لدى الفصائل الكردية ؟ * لماذا لم يتمكن العراق من تحسين
شروط القرار ٩٨٦ ؟ * ما أبعاد توسيع نطاق الحظر الجوي على الطيران العراقي في
الجنوب ؟ * هل سرضى صدام حسين بعودة الأمور الى آخر (مربع) كانت فيه قبل
معركة (أربيل) ؟ * ما هي أولويات السياسة الوكية نحو شمال العراق ؟ * ما هي
أولويات السياسة الأمريكية بعد أحداث كردستان ؟ * كيف يقيم موقف كل من سوريا
ومصر من تطور الموقف في العراق ؟ * ما الصلة بين الصراع على نفط العراق والأحداث
الجديدة فيه ؟ * ما الصلة بين عملية السلام العربية - الإسرائيلية ودور العراق في حاضرها
ومستقبلها ؟ * لماذا تكثر التدخلات الخارجية في شؤون العراق ؟ * لماذا لا تقوم دولة
كردية ؟ * لماذا لا تعد المسألة الكردية عاملاً مهماً في تكوين السياسات الإقليمية ؟ * لماذا
تراجع حماس الجمهور العراقي نحو القضايا العربية ؟ * كيف يقاوم العراقيون المحاولات
المقصودة للسطح من قيمة العراقي ونوعه ودوره ؟ * لماذا يخرج العراقيون إلى اللناي ؟ * هل
من سياسة أمريكية جديدة بعد الانتخابات ؟ .



- بيان الحادي عشر من آذار (مارس) ١٩٧٠.
- قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان ١٩٧٤.
- الصياغة النهائية غير الموقعة لقانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان ١٩٩١.
- معاهدة الجزائر بين العراق وإيران ١٩٧٥.
- مراسلات كردية ١٩٩٥ .

بيان ١٩ آذار / مارس ١٩٧٠*

لقد كان المير الأول لثورة السابع عشر من محوز / يوليو أنها جاءت تبوراً عن سحق الجماهير العربية كافة على الاسباب والمسيبين فزيمة حويران / يونيو ، وعن اجماع الرأي الشعبي في العراق على اداة الحكم الرجعي الفردي السابق بسبب مساهمته بدوره الإنهزاسي في هذه الحقبة القومية ، وذلك لمرسته التامة عن الشعب وعجزه المطلق عن حل المشاكل الوطنية التي كانت تنعمر في الكيان الوطني ، والتي كان حلها المقعدة الضرورية التي لا بد منها لكل عزم صادق على تعبئة الطاقات البشرية والمادية في العراق جميعها ، ووضعها بدون أي شغل في موضعها الطبيعي وبالدرجة الأولى في الحطوط الأولى للمعركة للصورة للأمة العربية .

لذلك وضعت الثورة نصب عينها منذ أهاها الأول واجب تحقيق الوحدة الوطنية للشعب العراقي ، دون أي تفريق بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو للنشأ الإحصامي ، وتوفير جميع الشروط الضرورية السياسية والإجتماعية والاقتصادية التي تتطلبها مقومات هذه الوحدة ، لكي يستطيع العراق ان يتجه بكل طاقاته وامكانياته الى المعركة القومية للصورة .. التي تمثل في نظر الثورة فزوة الصراع الثأري المير بين الإستعمار والصهيونية وأطماعها الشريرة في الوطن العربي من جانب ، وبين مصالح تحرر الأمة العربية وكفاحها من أجل أهدافها التقدمية الإنسانية من جانب آخر .

ورغم تركة المضاعفات الكثيرة للعقدة التي جابهتها الثورة منذ ميلادها ظلت ماضية بمزحم وإيمان في سبيل تحرير العراق من غلفات الاستعمار والعمالة والطغيان السياسي والإحصامي ، وفي العمل على توفير جميع الشروط الضرورية لبناء عراق حديد تتحقق فيه بصورة جذبة للمساواة الفعلية في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بين المواطنين .. وتفتح فيه الأفاق أمام جماهير الشعب كافة خلال إلتزام وطني جماعي مخلص لوحدة تربة الوطن ووحدة شعبه وأهدافه الأساسية الكبرى - الوحدة القومية والحرية والاشراكية .

ولقد كان حل المسألة الكردية في العراق في مقدمة المشكلات الوطنية التي واجهتها الثورة ، ولا سيما ان عدم قلرة المعهود السابقة في تفهمها .. بل وعدم توفر الرغبة الصادقة في معالجتها ووضع

* من منشورات وزارة الإسلام - بغداد ١٩٧١ .

الحلول الصحيحة لما لدى تلك الميود .. قد أدبا مع ما رافقتها وأحاط بهما من إستغلال الاستعمار وأهوانه وعملاته الى العنف منذ سنوات في معالجتها محل الحوار الديمقراطي الأصوي والموضوعي ، الذي تستوجه طبيعة المشكلة الوطنية ، وما تنطوي عليه من حقوق مشروعة عادلة بلزء من الشعب العراقي .

لقد عملت الثورة منذ أيامها الأولى على معالجة هذه المشكلة الوطنية بروح مشبعة بالمسؤولية ، وبأقصى حدود الإلتزام بالمبادئ الديمقراطية الثورية .

ان الثورة التي تستقي من المعين النظري لحزب البعث العربي الاشتراكي تؤمن بأن الحقوق القومية هي حقوق ديمقراطية في جوهرها ، ومن مواضعها احياء التراث الثقافي واللغة والتقاليد ، وممارسة الارادة الحرة ، وان توطيد هذه الحقوق بين القوميات المختلفة ، لا سيما في الوطن الواحد ، يتطلب انجاد السبل المهادنة الى تنظيم العلاقات بين هذه القوميات بصورة تساعد على نهوضها جميعاً .

وان جميع المشاريع والخطط المهادنة الى إضعاف الروابط بينها ، وزرع بذور التفرقة لا تقدم المصالح المشتركة لأنها .. كما ان تنظيم وتعزيز الروابط الوطنية والانسانية فيما بينها وجعلها في خدمة التقدم ، هي التي توفر أسباب وحدة الحياة الوطنية في جو منعم بالتآخي القومي والسلام ..

وكان من وحي هذه المبادئ أن يادر المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي ، الذي انعقد في أواخر عام ١٩٦٨ ومطلع عام ١٩٦٩ ، الى تحديد موقف الحزب الايديولوجي والنظري من هذه المشكلة الوطنية ، والى رسم طريق الحل أمام الثورة والسلطة الثورية ، وذلك في المقررات التي صدرت في أعقاب ذلك المؤتمر التي تقول :

أكد المؤتمر على ان مسألة المطامح القومية للأكراد في العراق .. تقع في مقدمة المسائل التي تواجه حركة الثورة العربية . وقد مضت عدة سنوات دون الوصول الى حل سليم لهذه المسألة ، مما ألحق بالمواطنين والعرب والأكراد تضيعة التعسف في حلها نكبات ومآسي مروعة . وكانت قوى الاستعمار والرحمة وفصائل العملاء والإنتهازية تستغلها دوماً ، وتستثمر الإخفاق في حلها للتدخل في شؤون العراق والضغط عليه والتآمر على حقوق العرب والأكراد معاً ، وإلحاق أضرار بالمواقع والمكتسبات القومية والتقدمية والديمقراطية التي وصلوا اليها خلال عهد طويلة من التضحية والنضال المشوك . كما أكد المؤتمر على ان حزبنا الذي يتطلق في نضاله وسياسته من عقيدته القومية الانسانية الاشتراكية الديمقراطية .. كان يحرم دائماً المطامح القومية للجماهير الكردية بمحتواها الوطني التقدمي ،

وباعتبارها حقوقاً إنسانية مشروعة وبقدر العلاقة للتينة بين تحقيقها وبين قوة وسلامة مسيرة الجماهير الشعبية في العراق بإتجاه تصفية مخلفات الاستعمار ، والتفرغ الكامل للمعركة القومية المصيرية الراهنة في فلسطين ، ومواصلة الكفاح التاريخي من أجل تحقيق الوحدة العربية والحرية الإشرافية .

لذا فإن الثورة التي تلتزم بمبادئ الحزب وقراراته قد أقرت للمواطنين الاكراد بحق التمتع بحقوقهم القومية وتطور خصائصهم القومية في إطار وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري . وفي الوقت الذي تحسّض فيه الأمة العربية كفاحاً واسعاً ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية المحلية .. يضعها في الخطوط الأولى من كفاح شعوب الشرق الأوسط .. حيث ان نضال الشعب العراقي الوثيق الارتباط مع كفاح الأمة العربية في سبيل الديمقراطية ومقاومة القوى الرجعية في المنطقة .. العالمة منها وإقليمية ، فإن الثورة تعتبر ان الأساس الأول للوحدة الوطنية العربية الكردية في العراق هو .. ان الحركة القومية الكردية كالحركة القومية العربية .. ديمقراطية موجهة ضد تلك القوى الرجعية ذاتها موضوعاً .. يشدّها في العراق الى الحركة التحررية العربية ، ووحدة الكفاح ضد الامبريالية والقوى الرجعية الأخرى الخليفة والتابعة لها ..

كما تربطها مع كفاح الشعب العربي تقاليد الاخوة التاريخية ، ووحدة المصالح الاقتصادية والتطور المتناسق بين القوميتين العربية والكردية .

وأن أي إغلال بهذا التناسق ، سوف يؤدي بالضرورة الى إلحاق الأذى بالكفاح المشترك ، والتهضة الوطنية التقدمية بوجه عام .

لقد أدرك الاستعمار ان وحدة الكفاح العربي الكردي .. تعزز حركة التحرر العربية الكردية وتمكنها من إحراز مواقع هامة في وجه المشاريع العدوانية الإمبريالية الصهيونية الاسرائيلية في المنطقة .. لا سيما بالنسبة للمعركة القومية المصيرية الراهنة الدائرة في فلسطين والبلدان العربية المحيطة بها .. لذلك استماتت الأجهزة الاستعمارية والعملية لإيجاد أكثر من سبب لفصم عرى التلاحم والتآخي بين الجماهير العربية والكردية بقصد إضعاف جبهة النضال الوطني الثوري في العراق .

وما دامت الثورة تنطلق في فهمها للمسألة القومية بأنها جزء من الثورة المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية .. فلا مراء ان تلتزم الثورة في كل خطوة بخطوها في اتجاه حل للمشكلة الوطنية الكردية بما يؤدي الى تعزيز وترسيخ الكفاح الوطني والقومي ضد تلك القوى اللانسانية مجتمعة . لذلك فان ممارسة الجماهير الكردية بحمل حقوقها القومية ، وتحقيق التكافؤ المطلق في فرض

التطوير الحر هما السبيلان الضروريان لتوحيد وتعزيز الكفاح الوطني في العراق ضد أعداء الشعب وأعداء الأمة العربية والشعب العراقي ، الاستعمار والصهيونية والرجعية العميلة .

ولم يكن مصادفة ان توفيت المؤامرات الاستعمارية والصهيونية الرجعية على الجمهورية العراقية في نفس الوقت الذي بدأت تظهر فيه بشائر السلام في ربوع شائنا الحبيب ، بسبب المساعي المحلصة التي بذلتها حكومة الثورة والتعاون المحلص من جانب قيادة السيد مصطفى البارزاني .

ولم يعد عافياً ان الثورة بادرت من جانبها لإغناخ جميع الاجراءات الضرورية لإعادة أسباب الطمأنينة والسلام في أرجاء شمالي العراقي إذ عملت على ما يلي :

أ - فلقد تم الاعراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية وفقاً لمقررات المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي ، ومن خلال جميع البيانات الرسمية والصحفية التي صدرت عن السلطة الثورية ، وسوف تتكرس هذه الحقيقة نهائياً في نصوص الدستور المؤقت ونصوص الدستور الدائم .

ب - ولقد أقر مجلس قيادة الثورة انشاء جامعة في السليمانية وإنشاء مجمع علمي كردي ، كما أقر جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية ، فأوجب تدريس اللغة الكردية في جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكلية الشرطة .. كما أوجب تعميم الكتب والمؤلفات الكردية والعلمية والأدبية والسياسية المعروفة عن المطابع الوطنية والقومية للشعب الكردي ، ولتمكين الأديباء والشعراء والكتاب الأكراد من تأسيس اتحاد لهم وطبع مؤلفاتهم ، وتوفير جميع القرض والامكانيات أمامهم لتنمية قدراتهم ومواهبهم العلمية والفنية ، وتأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية ، واستحداث مديرية عامة للثقافة الكردية ، وإصدار صحيفة اسبوعية ومجلة شهرية باللغة الكردية ، وزيادة البرامج الكردية في تلفزيون كركوك وبما يتم إنشاء محطة خاصة للبث التلفزيون باللغة الكردية .

ج - واعرفاً للمواطنين الأكراد بحقوقهم في إحياء تقاليدهم وأعيادهم القومية ، ومن أجل مشاركة الشعب كله في أعياد أبنائه .. قرر مجلس قيادة الثورة اعتبار عيد النوروز عيداً في الجمهورية العراقية .

د - كما أصدر مجلس قيادة الثورة قانون المحافظات الذي ينطوي على لا مركزية الادارة المحلية وأقر استحداث محافظة دهوك .

هـ - كذلك أصدر مجلس قيادة الثورة عفواً عاماً شاملاً عن جميع المدنيين والعسكريين الذين

اشدركوا في أعمال العنف في الشمال ، ليزيل كل أثر من آثار الاوضاع السلبية الشاذة السابقة ، ويقدم معالم الحياة الوطنية الجديدة على أرضية وطنية للأمن العام والأبناء القومي الشامل .

ولقد استقبلت جماهير العراق العربية والكردية مقررات واجراءات مجلس قيادة الثورة بالتأييد والرحاب .. الأمر الذي هب الظروف للملامح للمضي قدماً في تحقيق الغايات المثلى التي اتفقت عليها إجماع الشعب وتضافرت حولها إرادته وقوته وكلمته ..

لما تقدم فإن مجلس قيادة الثورة أجرى اتصالاً بينه وبين قيادة السيد مصطفى البارزاني رئيس الحرب الديمقراطي الكردستاني ، وعم تبادل وجهات النظر وإقنع الجميع بضرورة قبول محتويات هذا البيان وتنفيذها . وهو يؤكد عزمه على تعميق وتوسيع الاجراءات الفعالة لاستكمال أسباب النهوض الثقافي والاقتصادي والتطور العام في المنطقة الكردية مستهلاً بالدرجة الأولى بمكون الجماهير الكردية من ممارسة حقوقها المشروعة ، وإشراكها عملياً في المساهمة الجادة في بناء الوطن ، والكفاح من أجل أهدافه القومية الكبرى لذا قرر مجلس قيادة الثورة :

١ - تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الاكراد ، وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطق ، وتدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية . كما تدرس اللغة الكردية في بقية أنحاء العراق كلغة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون .

٢ - ان مشاركة احوالنا الاكراد في الحكم وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والمهمة في الدولة كالوزارات والجيش وغيرها .. كانت وما زالت من الامور المهمة التي تهدف حكومة الى تحقيقها فهي في الوقت الذي تقر هنا للبدء تؤكد ضرورة العمل من أجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ، ونسبة السكان وما أصاب احوالنا الاكراد من حرمان في الماضي .

٣ - نظراً للمخلف الذي لحق بالقومية الكردية في الماضي من الناحيتين الثقافية واللغوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق :

أ - الإسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردي ، وربط إعداد وتوجيه المناهج الخاصة بالشؤون القومية الكردية في الاذاعة والتلفزيون بالمديرية العامة للثقافة والإعلام الكردية .

ب - إعادة الطلبة الذين فصلوا أو اضطروا الى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف في المنطقة الى مدارسهم بغض النظر عن أعمارهم أو إيجاد علاج ملائم لمشكلتهم .

ج - الإكثار من فتح المدارس في المنطقة الكردية ، ورفع مستويات التربية والتعليم وقبول الطلبة الأكراد في الجامعات والكليات العسكرية والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة .

٤ - يكون الموظفون في الوحدات الإدارية التي تسكنها كثرة كردية .. من الأكراد .. او ممن يحسنون اللغة ما توفر العدد المطلوب منهم ، ويتم تعيين المسؤولين الأساسيين (محافظ . قائمقام . مدير الشرطة . مدير أمن . وما شابه ذلك) ويأشر فوراً بتطوير أجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ هذا البيان بما يضمن تنفيذه ويميز الوحدة الوطنية والاستقرار في المنطقة .

٥ - تقر الحكومة حق الشعب الكردي في إقامة منظمات طلابية وشعبية ونساء ومعلمين خاصة به ، وتكون هذه المنظمات أعضاء في المنظمات الوطنية العراقية للتشابه .

٦ - الفقرة (أ) - يمدد العمل بالفقرتين (١) و (٢) من قرار قيادة الثورة المرقم ٥٩ والخوارج ٥ / ٨ / ١٩٦٨ حتى تاريخ صدور هذا البيان . ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا في أعمال العنف في المنطقة الكردية .

الفقرة (ب) - يعود العمال والموظفون والمستعملون من المدنيين والعسكريين الى الخدمة ويتم ذلك دون التقيد بالملك ويستفاد من المدنيين في المنطقة الكردية ضمن احتياجاتها .

٧ - الفقرة (أ) - تشكل هيئة من فوي الاختصاص للنهوض بالمنطقة الكردية من جميع الوجوه بأقصى سرعة ممكنة وتعويضها عما أصابها في السنوات الأخيرة وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ ذلك وتكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شؤون الشمال .

الفقرة (ب) - إصدار الخطة الاقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافئ لأنحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية .

الفقرة (ج) - تخصيص رواتب تقاعدية لموائل الذين استشهدوا في ظروف الإقتال المؤسفة من رجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم وللشهداء بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية .

الفقرة (د) العمل السريع لإغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق إنجاز مشاريع سكنية وغيرها

تؤمن العمل للعاملين وتقديم معونات عينية ونقدية مناسبة وإعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون المساعدة ويناط ذلك باللجنة العليا ويستثنى من ذلك من شملتهم الفقرات السابقة .

٨ - إعادة سكان القرى العربية والكردية الى أماكنهم السابقة ، أما سكان القرى الواقعة في المناطق التي يتعذر انقاذها مناطق سكنية وتحتلها الحكومة لأغراض النفع العام وفق القانون فيجري اسكانهم في مناطق مجاورة ويجري تعويضهم عن ما لحقهم من ضرر بسبب ذلك .

٩ - الإسراع بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي في المنطقة الكردية ، وتعديله بشكل يضمن تصفية العلاقات الإقطاعية ، وحصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الأرض وإعصافهم من الضرائب الزراعية المراكمة عليهم خلال سنتين القتال المؤسفة .

١٠ - جرى الإتفاق على تعديل الدستور كما يلي :

أ - يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ، ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية .

ب - إضافة الفقرة التالية الى المادة الرابعة من الدستور : تكون اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية .

ج - تثبت ما تقدم في الدستور الدائم .

١١ - إعادة الإذاعة والأسلحة الثقيلة الى الحكومة ويكون ذلك مرتبطاً بتنفيذ المراحل النهائية

من الإتفاق .

١٢ - يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كردياً .

١٣ - يجري تعديل قانون المحافظات بشكل يتسجم مع مضمون هذا البيان .

١٤ - اتخاذ الإجراءات اللازمة بعد اعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها كثرة كردية وفقاً للإحصاءات الرسمية التي تجري ، وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الادارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها بمجمل حقوقه القومية ضامناً لثمنته بالحكم الذاتي . وإلى ان تتحقق هذه الوحدة الإدارية يجري تسقيق الشؤون القومية الكردية عن طريق اجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومخاطفي المنطقة الشمالية . وحيث أن الحكم الذاتي سيتم في إطار الجمهورية العراقية فان إستغلال الشروات الطبيعية في هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال .

١٥ - يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه الى سكان العراق .

أيها المواطنون الأكراد :

إن إرادتكم في الوحدة الوطنية هي وحدها التي ستتصر . وسوف تتحطم على صخرة وعيكم لمسؤوليتكم التاريخية جميع المحاولات الرامية الى إضعاف تلاحمكم الكفاحي . إن جهودكم المناضلة تنفض اليوم عن كاهلها غبار مكائد أعدائكم والطامعون فيكم لتسير معاً كتلة واحدة . تقيض بالقوة والوعي وإرادة العمل والكفاح . لنصرة قضية الأمة العربية الكورى فلسطين . ولتحقيق أهدافكم السامية في الوحدة والحرية والإشراكية .

يا جماهير أمتنا العربية المناضلة ..

هكذا تنتهي صفحة من صفحات تأريخ هذا القطر المناضل لتفتح بيد الثورة وأيدي جميع المناضلين الأحرار من أبناء هذا القطر صفحة جديدة مشرقة . تتحد فيها مرة اخرى فوق هذه الأرض الطيبة شروط المحبة والسلام والتآخي بين قوميتين هما تاريخ كفاحي مشترك طويل عبر التاريخ ، وسوف يكون لما اليوم وغداً وإلى الأبد شرف إحياء نضالهما المشترك من أجل القضاء على أعداء القوميتين .. أعداء الشعوب والإنسانية جمعاء .. الإستعمار والصهيونية والتخلف وشرف الإسهام المشترك في دعم الكفاح الإنساني من أجل التحرر والتقدم وترسيخ حضارة العصر على أسس الحق والمساواة والعدل بين الشعوب كافة .

فالى نضال مشترك .. وآمال مشتركة وانتصارات قومية وأنسانية مشتركة .

مجلس قيادة الثورة

١٩٧٠ / ٣ / ١١

نحو فكر عراقي بديل

يلذكر أن المحاولات التي تقدم فكراً سياسياً مستقلاً تكاد تكون نادرة بسبب نزعة التحزب من جهة، وطبيعة الاستبداد في العراق وغياب الحريات من جهة أخرى. ولعل من أهم مشاكل الفكر العراقي أنه يعيش ثلاثة عقود من غياب الديمقراطية ورفض قبول الرأي الآخر. والكاتب العراقي المعروف سعد البزاز دأب على محاولة تأسيس فكر عراقي جديد .. يطرح نفسه البديل الفكري السياسي والاجتماعي.

في الحوار الذي أجريناه معه في عمان قبل أيام قليل، حول الأحداث المتسارعة التي تتصل بالمسألة العراقية، وكما دله، اعتمد سعد البزاز على تجربته بالقرب من مصدر صناعة القرار في العراق لعقدين من السنوات. ارتضى بعدها المنفى ليحاول أن يؤسس فيه البديل الفكري، وهو يتحدث بطريقة لا تنقصها المصراحة، وفي غاية الوضوح، عن بلاد طالما اقدون فيها الحوف بالفكر، معزجاً تارة على التاريخ القريب، وأخرى على الأحداث

* أجرى الحوار سلامة نعمات و وسام هاشم ونشر في جريدة (الحياة) - لندن على

حلقتهين يومسي ١١ و ١٢ / ١٠ / ١٩٩٦

قرار رقم ٢٤٧ تعديل الدستور المؤقت

إستناداً الى أحكام الفقرة (ب) من المادة الثالثة والستين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١ / ٣ / ١٩٧٤ تعديل الدستور المؤقت الصادر بتاريخ ١٦ / تموز / يوليو لسنة ١٩٧٠ على النحو التالي :

تضاف الفقرة التالية الى المادة الثامنة :

ج - تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي وفقاً لما يحدده القانون . ينفذ هذا التعديل الدستوري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة ١٣٩٤ الهجرية ، المصادف لليوم الحادي عشر من شهر اذار / مارس لسنة ١٩٧٤ الميلادية .

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

إستناداً الى الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١ / ٣ / ١٩٧٤ إصدار القانون التالي رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٤ :

قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق الباب الأول

أسس الحكم الذاتي

الفصل الأول

الأسس العامة

المادة الأولى :

أ : تتمتع منطقة كردستان بالحكم الذاتي وتسمى المنطقة حشما وردت في هذا القانون .

ب - تحدد المنطقة حيث يكون الأكراد غالبية سكانها ويثبت الأمين العام حدود المنطقة

وفقاً لما جاء في بيان ١١ آذار / مارس .

وتعتبر قيود احصاء عام ١٩٥٧ أساساً لتحديد الطبيعة القومية للأغلبية السكانية للمنطقة في الأماكن التي سيجري فيها الاحصاء العام .

ج - تعتبر المنطقة وحدة إدارية واحدة لها شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة القانونية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية . وتجري التقسيمات الإدارية فيها وتدار وفقاً لأحكام قانون المحافظات مع مراعاة أحكام هذا القانون .

د - المنطقة جزء لا يتجزأ من أرض العراق . وشعبها جزء لا يتجزأ من شعب العراق .

هـ - تكون مدينة أربيل مركزاً لإدارة الحكم الذاتي .

و - هيئات الحكم الذاتي جزء من هيئات الجمهورية العراقية .

المادة الثانية :

أ - تكون اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة .

ب - تكون اللغتان العربية والكردية لغتي التعليم للأكراد في المنطقة في جميع مراحلهم ومرافقهم ، ويتم ذلك وفقاً للفقرة (هـ) من هذه المادة .

ج - تنشأ مرافق تعليمية في للمنطقة لأبناء القومية العربية يكون التعليم فيها باللغة العربية وتدرس اللغة الكردية إلزامياً .

د - لأبناء المنطقة كافة حق إختيار للمدرس التي يرغبون التعلم فيها بصرف النظر عن لغتهم

الأم .

هـ - يخضع التعليم في جميع مراحلهم ، في المنطقة للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولة .

المادة الثالثة :

أ - حقوق وحريات أبناء القومية العربية والأقليات في المنطقة مصونة وفق أحكام الدستور والقوانين والقرارات الصادرة بشأنها وتلتزم إدارة الحكم الذاتي بضمان ممارستها .

ب - يمثل أبناء القومية العربية والأقليات في المنطقة في جميع هيئات الحكم الذاتي بنسب عددهم الى سكان المنطقة ، ويشاركون في تولي الوظائف العامة وفق القوانين والقرارات المنظمة لها .

المادة الرابعة :

القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون ، وتشكيلاته في المنطقة جزء لا يتجزأ من التنظيم

القضائي في الجمهورية العراقية .

الفصل الثاني

الأسس المالية

المادة الخامسة :

المنطقة وحدة مالية مستقلة ضمن وحدة مالية الدولة .

المادة السادسة :

للمنطقة ميزانيات خاصة يجري إعدادها وتنظيمها والمصادقة عليها وفق القواعد والأسس المعمول بها في القوانين المرعية .

المادة السابعة :

تتكون ميزانية للمنطقة من الميزانيات التالية :

- ١ - الميزانية الإعتيادية للمنطقة .
- ٢ - ميزانيات مجالس الوحدات الإدارية .
- ٣ - ميزانيات المجالس البلدية .
- ٤ - الخطة السنوية .

المادة الثامنة :

تتألف موارد ميزانيات المنطقة من العناصر التالية :

- ١ - الموارد الذاتية وتتكون من :
 - ١ - الإيرادات المقررة للبلديات ، الإدارة المحلية في المنطقة ، بموجب القوانين المرعية .
 - ٢ - أثمان المبيعات وأحور الخدمات العائدة للتوابع والمؤسسات والمصالح المرتبطة بالحكم الذاتي إدارياً ومالياً .
 - ٣ - الحصص المقررة من أرباح المصالح والمؤسسات المشمولة بميزانية المنطقة .
 - ٤ - ضريبة العقار الأساسية والإضافية ضمن المنطقة .

- ٥ - ضريبة الأرض الزراعية وحصة الاصلاح الزراعي من المحاصيل ضمن المنطقة .
 - ٦ - ضريبة العرصات ضمن المنطقة .
 - ٧ - ضريبة الزكوات .
 - ٨ - الرسوم المقررة ، بموجب قانون رسوم التسجيل العقاري .
 - ٩ - رسوم المحاكم والغرامات التي تفرضها .
 - ١٠ - رسوم الطوابع المالية .
 - ١١ - رسوم تسجيل السيارات ونقل ملكيتها .
- ب - ما يخصص في الميزانية الاعتيادية للدولة والنهـاج الاستثماري السنوي من خطة التنمية القومية لتغطية نفقات ميزانية المنطقة بما يضمن نموها وتطورها المتوازن مع كافة ارجاء الجمهورية المراقبة .

المادة الخامسة :

تفضع حسابات المنطقة لرقابة ديوان الرقابة المالية والتدقيق المركزي .

الباب الثاني

هيئات الحكم الذاتي

الفصل الأول

المجلس التشريعي

المادة العاشرة :

المجلس التشريعي هو الهيئة التشريعية المنتخبة في المنطقة ويحدد تكوين وتنظيم العمل فيه بقانون .

المادة الحادية عشرة :

- أ - ينتخب المجلس التشريعي رئيساً ونائباً وأميناً للسرمن بين أعضائه .
- ب - تتعقد جلسات المجلس بحضور أغلبية عدد أعضائه وتتخذ قراراته بأغلبية عدد الحاضرين

الا اذا نص على خلاف ذلك في هذا القانون او في قانون المجلس التشريعي .

المادة الثالثة عشرة :

يمارس المجلس التشريعي في حدود الدستور والقوانين الصلاحيات التالية :

أ - : وضع نظامه الداخلي .

ب- اتخاذ القرارات التشريعية اللازمة لتطوير المنطقة والتهوض بمرافقها الاجتماعية والثقافية والعمرائية والاقتصادية ذات الطابع المحلي في حدود السياسة العامة للدولة .

ج - اتخاذ القرارات التشريعية التي تتعلق بتطوير الثقافة والخصائص والتقاليد القومية للمواطن في المنطقة .

د - اتخاذ القرارات التشريعية الخاصة بالدوائر شبه الرسمية والمؤسسات والمصالح ذات الطابع المحلي بعد التشاور مع الجهات المركزية المختصة .

هـ - إقرار مشروعات الخطط التفصيلية التي يعدها المجلس التنفيذي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الانمائية وشؤون الربية والتعليم والصحة والعمل ، وفقاً لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقه ، ورفعها الى الجهات المركزية المختصة للبت فيها ..

و - الموافقة على الميزانيات الاعتيادية للمنطقة ، بعد تصديقها من المجلس التنفيذي ، ورفعها الى الجهات المركزية للبت فيها .

ز - إدخال التعديلات على الميزانية الاعتيادية للمنطقة ، بعد التصديق عليها ، ويجري ذلك في حدود المبالغ المحصنة والأغراض التي خصصت لها ، على ان لا يتعارض ذلك مع القوانين النافذة .

ح - مناقشة ومساعدة أعضاء المجلس التنفيذي في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم .

الفصل الثاني :

المجلس التنفيذي

المادة الثالثة عشرة :

أ - المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية لإدارة الحكم الذاتي في المنطقة .

ب - يتكون المجلس التنفيذي من الرئيس ونائبه وعدد من الأعضاء مساو لعدد الإدارات الواردة ذكرها في المادة الرابعة عشرة أو يزيد عليه .

ج - يكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس التشريعي برئاسة وتشكيل المجلس التنفيذي .

د - (١) يكون نص الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة البند رقم (١) الفقرة ، وتضاف اليه البنود (٢ ، ٣ ، ٤) على النحو التالي :

(٢) هند شغور منصب نائب رئيس المجلس التنفيذي ، أو أحد أعضائه يرفع رئيس المجلس من تتوافر فيه شروط العضوية لإشغال المنصب الشاغر ، ويصدر مرسوم جمهوري بتعيين المرشح ، بعد حصوله على ثقة المجلس التشريعي بأغلبية عدد أعضائه .

(٣) يعتبر مستقلاً من وظيفته ، رئيس أو عضو المجلس التنفيذي ، إذا كان يشغل وظيفة عامة ، وذلك منذ صدور المرسوم الجمهوري بتشكيل المجلس .

(٤) تعتبر مدة العضوية في المجلس التنفيذي ، خدمة فعلية في الدولة لجميع الأفراد .

هـ - يكون رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي بدرجة وزير .

و - لرئيس الجمهورية إعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه وفي هذه الحالة يعتبر المجلس منحلًا .

ز - في حالة حل المجلس التنفيذي أو سحب الثقة منه يستمر المجلس بتصرف الأمور الجارية فقط الى حين تشكيل مجلس جديد على ألا يتجاوز ذلك مدة أنصافها خمسة عشر يوماً .

المادة الرابعة عشرة :

أ - (١) ترتبط محافظات المنطقة برئيس المجلس .

(٢) رئيس المجلس التنفيذي هو الرئيس التنفيذي الأعلى في المنطقة لإدارات الحكم

الذاتي والدوائر المرتبطة بها وتصدر باسمه القرارات والأوامر .

ب - يستعين المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته بالمكاتب التالية :

١ - مكتب المجلس التنفيذي .

٢ - مكتب المتابعة والتفتيش .

٣ - مكتب الإحصاء والتخطيط .

٤ - (١) ادارة الشؤون الداخلية - مجالس الوحدات الادارية والدفاع المدني والاحوال

المدنية .

(٢) إدارة التربية والتعليم .

(٣) إدارة الأشغال والإسكان .

(٤) إدارة الزراعة والاصلاح الزراعي .

(٥) إدارة الثقافة والشباب .

(٦) إدارة البلديات والمصايف .

(٧) إدارة الشؤون الاجتماعية .

(٨) إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية .

يحدد اختصاص الإدارات التالية على النحو الآتي :

١ - إدارة الشؤون الداخلية : مجالس الوحدات الإدارية والدفاع المدني والاحوال المدنية .

٢ - إدارة الشؤون الاجتماعية : الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية .

٣ - إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية : الدوائر المالية والمرافق التجارية والصناعية المحلية .

د - ١ - يتولى مسؤولية الإدارات الواردة ذكرها في الفقرة السابقة اعضاء من المجلس التنفيذي

يدعون (الأمناء العامون) ويكون لكل منهم نائب يعين بدرجة خاصة .

٢ - الأمين العام هو الرئيس التنفيذي الأعلى في إدارته وتصدر باسمه المقررات والأوامر .

هـ - يرتبط الأمناء العامون برئيس المجلس التنفيذي .

المادة الخامسة عشرة:

يمارس المجلس التنفيذي الصلاحيات التالية :

أ - ضمان تنفيذ القوانين والأنظمة .

ب - الالتزام بأحكام القضاء .

ج - إشاعة العدالة وحفظ الامن والنظام العام وحماية المرافق العامة الوطنية والمحلية وأمورال

الدولة وفقاً لأحكام القانون .

د - إصدار القرارات التشريعية المحلية .

هـ - إعداد مشروعات الخطط التفصيلية للشؤون الاقتصادية والإجتماعية والمشاريع الإنشائية وهذون الحرية التعليم والصحة والعمل وفقاً لمتعضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقها ورفعها الى المجلس التشريعي للتصديق عليها .

و - الاشراف على المرافق والمؤسسات العامة المحلية في المنطقة .

ز - تعيين موظفي إدارة الحكم الذاتي الذين لا يتطلب تعيينهم إصدار مرسوم جمهوري او موافقة رئيس الجمهورية ، وفق قوانين الخدمة والملاك ، وتسري عليهم احكام القوانين المطبقة على الجمهورية العراقية ، على ان يكون الموظفون في التقسيمات الادارية التي تسكنها اقلية كردية من الاكراد او من يسمون اللغة الكردية مع مراعاة ما جاء في المادة الثانية من هذا القانون .

ح - تنفيذ الميزانية الإعتيادية للمنطقة وفق القوانين والأسس للمحصلة في النظم المحاسبي للدولة .

ط - إعداد تقرير سنوي عن اوضاع المنطقة يرفع لرئيس الجمهورية والمجلس التشريعي .

ي - إعداد تخمينات مشروع الميزانية الاعتيادية للمنطقة ورفعها الى المجلس التشريعي .

الباب الثالث :

العلاقة بين السلطة المركزية وإدارة الحكم الذاتي

المادة السادسة عشرة :

ما خلا الصلاحيات التي ممارستها هيئات الحكم الذاتي وفقاً لأحكام هذا القانون تعود ممارسة السلطة في جميع أرجاء الجمهورية العراقية الى الهيئات المركزية أو من يمثلها .

المادة السابعة عشرة :

أ - ترتبط تشكيلات الشرطة والأمن والجنسية والمروور في المنطقة بمديرياتها العامة في وزارة الداخلية وتسري على متسببيها أحكام القوانين والانظمة والتعليمات المطبقة في الجمهورية العراقية .

ب - لرئيس المجلس التنفيذي بعد التشاور مع وزير الداخلية أن يهده الى التشكيلات الوارد

ذكرها في الفقرة (١) من هذه المادة بواجبات ضمن المنطقة في حدود وظائفها وفي اطار السياسة العامة للدولة وله ان يتول ذلك الى الامين العام لإدارة الشؤون الداخلية .

ج - يعين وينقل مدير التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة بأمر وزير الداخلية بعد التشاور مع رئيس المجلس التنفيذي .

د - ينقل منتسبو الشرطة ضمن المنطقة بأمر من امين ادارة الشؤون الداخلية او من يقوله مع مراعاة ما جاء في الفقرة (ج) من هذه المادة .

هـ - يعين وينقل منتسبو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفق القواعد والصلاحيات المنزول بها في الجمهورية العراقية مع مراعاة ما جاء في الفقرة السابقة .

المادة الثامنة عشرة :

أ - دوائر السلطة المركزية في المنطقة تخضع للوزارات التابعة لها وتمارس عملها في حدود اختصاصها ، وهيئات الحكم الذاتي رفع تقارير عنها الى الوزارات التابعة لها .

ب - للسلطة المركزية في حدود اختصاصاتها التوجيه العام للإدارات المحلية الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة من هذا القانون .

ج - (ألغيت) .

د - تبلغ قرارات هيئات الحكم الذاتي الى وزير العدل فور صدورها .

هـ - يحضر رئيس المجلس التنفيذي اجتماعات مجلس الوزراء .

المادة التاسعة عشرة :

أ - تمارس الرقابة على مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي محكمة تميز العراق في هيئة خاصة تتكون من رئيس المحكمة وأربعة أعضاء يختارهم أعضاء المحكمة التمييز من بينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

ب - لوزير العدل ان يطلع في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة ، الوارد ذكرها في الفقرة السابقة لمخالفتها الدستور أو القوانين أو الأنظمة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تأريخ تبليغه بها .

ج - يطلع في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة يوقف تنفيذها حتى نتيجة

الفصل فيها .

د - تفصل الهيئة في الطعن خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تأريخ تقديمه إليها . وتكون قراراتها قطعية .

هـ - تعتبر قرارات هيئات الحكم الذاتي التي تقرر هيئة الرقابة عدم مشروعيتها ملغاة كلاً أو جزئاً من تاريخ صدورها وتزال جميع الآثار القانونية التي تترتب عليها .

و - تبلغ هيئة الرقابة قراراتها إلى الجهة الطاعنة وإلى رئيس المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي وتنتشر في الجريدة الرسمية .

المادة العشرون :

أ - لرئيس الجمهورية أن يحل المجلس التشريعي في حالة تعذر ممارسته لصلاحياته بسبب استقالة نصف أعضائه ، أو عدم توافر النصاب القانوني خلال ثلاثين يوماً من تأريخ دعوته للإعتماد ، أو بسبب عدم منحه الثقة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة من هذا القانون لأكثر من مرتين متتاليتين ، أو في حالة عدم امتثاله لقرارات هيئة الرقابة للمنصوص عليها في المادة التاسعة عشرة من هذا القانون .

ب - في حالة حل المجلس التشريعي يستمر المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته إلى حين استكمال المجلس التشريعي الجديد في مدة أقصاها تسعون يوماً من تأريخ صدور المرسوم الجمهوري بحله .

المادة الحادية والعشرون :

ينفذ هذا القانون من تأريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة ١٣٩٤ الهجرية المصادف لليوم الحادي عشر من شهر آذار / مارس لسنة ١٩٧٤ الميلادية .

محمد حميد البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

مشروع قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق لسنة ١٩٩١ *

٢٨ / ٥ / ١٩٩١

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

إستناداً الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور وإستناداً الى بيان
الحادي عشر من آذار عام ١٩٧٠ .

قرر مجلس قيادة الثورة بمجلسه للمنطقة بتاريخ / / ١٩٩٠ .

إصدار القانون الآتي :

رقم () لسنة ١٩٩١

قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان

الباب الأول

أسس الحكم الذاتي

الفصل الاول

الأسس العامة

المادة الأولى :

أولاً : تتمتع منطقة كردستان بالحكم الذاتي وتسمى المنطقة حيثما وردت في هذا القانون .
ثانياً : لتحدد المنطقة حيث يكون الكرد غالبية سكانها وحيث الإحصاء العام حدود المنطقة
وفقاً لما جاء في بيان ١١ آذار ، وتعتبر قيود إحصاء عام ١٩٥٧ أساساً لتحديد الطبيعة القومية للأغلبية

* الصيغة غير الرسمية التي لم يجر التوقيع عليها من الطرفين بعد انهيار المفاوضات بين الحكومة
والجبهة الكردستانية في آب (أغسطس) ١٩٩١ .

السكانية المطلقة للأماكن التي سيحري فيها الاحصاء العام .

ثالثاً : تعتبر المنطقة وحدة إدارية واحدة ، لها شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة القانونية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية ، وتجري التقسيمات الإدارية فيها وفقاً لأحكام قانون المحافظات مع مراعاة أحكام هذا القانون .

رابعاً : تكون مدينة أربيل مركزاً لإدارة الحكم الذاتي .

خامساً : هيئات الحكم الذاتي جزء من هيئات الجمهورية العراقية .

المادة الثانية :

أولاً : تكون اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة .

ثانياً : تكون اللغات العربية والكردية لغتي التعليم للأكراد في المنطقة في جميع مراحله ومرافقه ، ويتم ذلك وفقاً للفقرة (السادسة) من هذه المادة .

ثالثاً : تنشأ مرافق تعليمية في المنطقة لأبناء القومية العربية يكون التعليم فيها باللغة العربية وتدرس اللغة الكردية فيها إلزامياً .

رابعاً : لأبناء المنطقة كافة حق اختيار المدارس التي يرغبون التعلم فيها بصرف النظر عن لغتهم الأم .

خامساً : تنشأ مرافق تعليمية خارج المنطقة حيثما توافرت الإمكانيات لذلك ، يكون التعليم فيها باللغة الكردية ويكون تدريس اللغة العربية فيها إلزامياً .

سادساً : يخضع التعليم في جميع مراحله في المنطقة للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولة .

المادة ٣ :

أولاً : حقوق وحرريات أبناء القومية العربية والأقليات في المنطقة مصونة وفق أحكام الدستور والقوانين والمقررات الصادرة بشأنها وتلزم إدارة الحكم الذاتي بضمان ممارستها .

ثانياً : يمثل أبناء القومية العربية الأقليات في المنطقة في جميع هيئات الحكم الذاتي بنسبة عددها الى سكان المنطقة ، ويشاركون في تولي الوظائف العامة وفق القوانين والقوانين المنظمة لها .

المادة ٤ :

القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون . وتشكيلاته في المنطقة جزء لا يجزأ من التنظيم القضائي في الجمهورية العراقية .

(الفصل الثاني)

الأسس المالية

المادة ٥ :

المنطقة وحدة مالية مستقلة ضمن وحدة مالية الدولة .

المادة ٦ :

أولاً : للمنطقة موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة الموحدة للدولة .

ثانياً : يتبع في إعداد وتنظيم موازنة المنطقة نفس القواعد والأسس التي تتبع في إعداد الموازنة العامة الموحدة للدولة .

المادة ٧ :

تتكون موازنة المنطقة من الموازنات التالية :

أولاً : الموازنة الجارية للمنطقة .

ثانياً : موازنات مجالس الوحدات الادارية .

ثالثاً : موازنات المجالس البلدية .

رابعاً : الموازنة الاستثمارية .

خامساً : موازنة الوحدات الانتاجية في المنطقة التي ترتبط بهيئات الحكم الذاتي .

المادة ٨ :

تتألف موارد موازنة المنطقة من العناصر التالية :

أولاً : الموارد الذاتية وتتكون من :

١ - الإيرادات المقررة للبلديات وللإدارة المحلية في المنطقة بموجب القوانين .

٢ - أثمان المبيعات وأجور الخدمات العائدة للدوائر والمؤسسات والمصالح المرتبطة بالحكم الذاتي إدارياً ومالياً .

- ٣ - الحصص المقررة من أرباح وحدات القطاع الاشتراكي المشمولة بموازنة المنطقة .
 - ٤ - ضريبة العقار الأساسية والإضافية ضمن المنطقة .
 - ٥ - ضريبة العرصات ضمن المنطقة .
 - ٦ - ضريبة التركات بالنسبة لأموال التركة الموجودة في المنطقة .
 - ٧ - رسوم التسجيل العقاري .
 - ٨ - رسوم المحاكم والغرامات التي تفرضها .
 - ٩ - رسوم الطابع .
 - ١٠ - رسوم تسجيل السيارات ونقل ملكيتها .
- ثانياً : ما يخص من الموازنة الجارية والموازنة الإستثمارية للدولة لتغطية العجز في الموازنة الجارية والموازنة الإستثمارية للمنطقة .
- ثالثاً : موازنة خاصة لمدة خمس سنوات قابلة للتحديد لضمان نمو المنطقة وتطورها المتوازن مع بقية أرجاء الجمهورية العراقية .

المادة ٩ :

تخضع حسابات المنطقة لرقابة ديوان الرقابة المالية وللتدقيق المركزي .

(الباب الثاني)

هيئات الحكم الذاتي

(الفصل الأول)

المجلس التشريعي

المادة ٩٠ :

المجلس التشريعي هو الهيئة التشريعية المنتخبة من سكان المنطقة بالإقتراع العام السري المباشر ، ويحدد قانون المجلس التشريعي لمنطقة كردستان رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ تكوين المجلس وإجراءات انتخابه وسير العمل فيه .

المادة ١١ :

أولاً : يتعجب المجلس التشريعي رئيساً ونائباً للرئيس وأميناً للسمر من بين أعضائه .
ثانياً : تتعقد جلسات المجلس بحضور أغلبية عدد أعضائه وتتخذ قراراته بأغلبية عدد الحاضرين
إلا إذا نص على خلاف ذلك في قانون المجلس التشريعي .

المادة ١٢ :

يمارس المجلس التشريعي في حدود الدستور والقوانين الصلاحيات التالية :
أولاً : وضع نظامه الداخلي .
ثانياً : اتخاذ القرارات التشريعية اللازمة لتطوير المنطقة والنهوض بمراقبتها الاجتماعية والثقافية
والعمرانية والاقتصادية ذات الطابع المحلي في حدود السياسة العامة للدولة .
ثالثاً : اتخاذ القرارات التشريعية التي تتعلق بتطوير الثقافة والخصائص والتقاليد القومية للمواطن
في المنطقة .

رابعاً : اتخاذ القرارات التشريعية الخاصة بالدوائر والمصالح ذات الطابع المحلي بعد التشاور مع
الجهات المركزية المختصة .

خامساً : إقرار خطة التنمية للمنطقة ومشروعات الخطط التفصيلية التي يعدها المجلس التنفيذي
في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الانمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقاً
لمقتضيات التخطيط العام للدولة ومتطلبات تطبيقه ورفعها الى الجهات المركزية المختصة للبت فيها .
سادساً : للموافقة على موازنة المنطقة بعد تصديقها من المجلس التنفيذي ورفعها الى الجهات
المركزية للبت فيها .

سابعاً : إدخال التعديلات على موازنة المنطقة بعد التصديق عليها ، ويجري ذلك في حدود
المبالغ المخصصة والأغراض التي خصصت لها ، على ان لا يتعارض ذلك مع القوانين النافذة .
ثامناً : مناقشة ومساءلة أعضاء المجلس التنفيذي في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم .
تاسعاً : طرح الثقة بالمجلس التنفيذي او بواحد أو أكثر من أعضائه . ويعفى من مهمته من
سحبت الثقة منه ، ويتخذ قرار سحب الثقة بأغلبية عدد الأعضاء المكونين للمجلس التشريعي .

(الفصل الثاني)

المجلس التنفيذي

المادة ١٣ :

أولاً : المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية لإدارة الحكم الذاتي في المنطقة .
ثانياً : يتكون المجلس التنفيذي من الرئيس ونائبه وعدد من الأعضاء مساوٍ لعدد الأمانات الوارد ذكرها في المادة ٦٤ من هذا القانون او يزيد عليه بعضوين .
ثالثاً : يكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس التشريعي برئاسة وتشكيل المجلس التنفيذي .

رابعاً : يختار الرئيس المكلف أعضاء المجلس التنفيذي ونائباً له من بين أعضاء المجلس التشريعي او ممن تتوافر لهم شروط العضوية ويتقدم الى المجلس التشريعي بطلب الثقة وعند حصول الثقة بأغلبية عدد الأعضاء المكونين للمجلس يصدر مرسوم جمهوري بتشكيل المجلس التنفيذي .

خامساً : يعتبر مستقلاً من وفيليته ، رئيس او عضو المجلس التنفيذي ، إذا كان يشغل وظيفة عامة ، وذلك منذ صدور المرسوم الجمهوري بتشكيل المجلس .

سادساً : عند شغور منصب نائب رئيس المجلس التنفيذي ، او أحد أعضائه يرشح رئيس المجلس من تتوافر فيه شروط العضوية لإشغال للمنصب الشاغر ، ويصدر مرسوم جمهوري بتعيين المرشح بعد حصوله على ثقة المجلس التشريعي بأغلبية عدد أعضائه .

سابعاً : تعتبر مدة العضوية في المجلس التنفيذي خدمة فعلية في الدولة لجميع الأشخاص .
ثامناً : يكون رئيس المجلس التنفيذي ، بحكم منصبه ، عضواً في مجلس الوزراء .
تاسعاً : يكون عضو المجلس التنفيذي بدرجة وزير ويمارس صلاحية الوزير بالنسبة للأجهزة التابعة لأمانته .

عاشراً : لرئيس الجمهورية إعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه ، وفي هذه الحالة يعتبر

المجلس متحلاً .

حادي عشر : في حالة حل المجلس التنفيذي او سحب الثقة منه يستمر المجلس بتصريف الأمور الجارية فقط الى حين تشكيل مجلس جديد على ألا يتجاوز ذلك مدة أقصاها خمسة عشر يوماً .

المادة ١٤ :

أولاً : رئيس المجلس التنفيذي هو الرئيس التنفيذي الأعلى في المنطقة بالنسبة لإدارات الحكم الذاتي والدوائر المرتبطة بها وتصدر باسمه القرارات والأوامر .

ثانياً : ترتبط محافظات المنطقة برئيس المجلس التنفيذي .

ثالثاً : ترتبط بالمجلس التنفيذي الأمانات التالية :

١ - أمانة الشؤون الداخلية .

٢ - أمانة التربية والتعليم .

٣ - أمانة الإسكان والتموير .

٤ - أمانة الزراعة والري .

٥ - أمانة الثقافة والإعلام والشباب .

٦ - أمانة السياحة .

٧ - أمانة الشؤون الاجتماعية والصحية .

٨ - أمانة الشؤون الاقتصادية والمالية والصناعات الخفيفة .

٩ - أمانة شؤون الأوقاف .

رابعاً : يتحدد اختصاص الامانات التالية على النحو التالي :

١ - أمانة الشؤون الداخلية - مجالس الوحدات الإدارية والشرطة والمرور .

٢ - أمانة الشؤون الاجتماعية والصحية - الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية .

٣ - أمانة الشؤون الاقتصادية والمالية والصناعات الخفيفة - الدوائر المالية والمرافق التجارية

المحلية والصناعات الخفيفة .

٤ - أمانة الزراعة والري - شؤون الزراعة والري علدا ما يتعلق بالسدود والخزانات .

خامساً : يتولى مسؤولية الأمانات الوارد ذكرها في الفقرة (ثالثاً) من هذه المادة أعضاء من

المجلس التنفيذي يدعون (الأمناء العامون) ويكون لكل منهم نائب يعين بدرجة خاصة .

سادساً : الأمين العام هو الرئيس التنفيذي الأعلى في أمانته وتصلر بإسمه القرارات والأوامر .
سابعاً : يرتبط الامناء العامون برئيس المجلس التنفيذي .

المادة ٩٥ :

أولاً : يمارس المجلس التنفيذي الصلاحيات التالية :

- ١ - ضمان تنفيذ القوانين والأنظمة .
- ٢ - الالتزام بأحكام القضاء .
- ٣ - إشاعة العدالة وحفظ الأمن والنظام العام وحماية المرافق العامة الوطنية والمحلية وأموال الدولة وفقاً لأحكام هذا القانون .
- ٤ - إصدار القرارات في كل ما تستلزمه ضرورة تطبيق أحكام القرارات التشريعية المحلية .
- ٥ - إصدار أنظمة داخلية لأمانات المنطقة والإدارات التابعة لها بما لا يتعارض وأحكام القوانين والأنظمة .

- ٦ - إعداد مشروع الخطة العامة للمنطقة ومشروعات الخطط التفصيلية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الإنمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقاً لقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقها ورفعها الى المجلس التشريعي للتصديق عليها .
- ٧ - الإشراف على المرافق والمؤسسات العامة المحلية في المنطقة .

- ٨ - تعيين موظفي إدارة الحكم الذاتي الذين لا يتطلب تعيينهم إصدار مرسوم جمهوري او موافقة رئيس الجمهورية ، وفق قوانين الخدمة والملاك ، وتسري عليهم أحكام القوانين المطبقة على موظفي الجمهورية العراقية على ان يكون الموظفون في التقسيمات الإدارية التي تسكنها أغلبية كردية من الكرد او بمن يحسنون اللغة الكردية مع مراعاة ما جاء في المادة الثانية من هذا القانون .

- ٩ - ترشيح موظفي إدارة الحكم الذاتي الذين يتطلب تعيينهم صدور مرسوم جمهوري او موافقة مجلس الوزراء .

- ١٠ - ترشيح رؤساء الوحدات الإدارية للتعيين دون الإخلال بصلاحيات رئيس الجمهورية .

- ١١ - تنفيذ موازنة المنطقة وفق القوانين والأسس المحملة في النظام المالي للدولة .

- ١٢ - إعداد تقرير سنوي عن أوضاع المنطقة يرفع الى رئيس الجمهورية وإلى المجلس

التشريعي .

- ١٣ - إعداد تخمينات مشروع موازنة للمنطقة ورفعها الى المجلس التشريعي .
ثانياً : يستعين المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته بالمكاتب التالية :
- ١ - مكتب المجلس التنفيذي .
 - ٢ - مكتب المتابعة والتفتيش .
 - ٣ - مكتب الإحصاء والتخطيط .
 - ٤ - مكتب الشؤون القانونية .

الباب الثالث

العلاقة بين السلطة المركزية وإدارة الحكم الذاتي

المادة ١٦ :

ما عدا الصلاحيات التي ممارستها هيئات الحكم الذاتي وفقاً لاحكام هذا القانون تعود ممارسة السلطة في جميع أرجاء الجمهورية العراقية الى الهيئات المركزية او من يمثلها .

المادة ١٧ :

أولاً : ترتبط تشكيلات الشرطة والمرور في المنطقة بمديرياتها العامة في وزارة الداخلية من النواحي الفنية وشؤون الخدمة وتسري على متسببيها احكام القوانين والانظمة والتعليمات المطبقة في الجمهورية العراقية على ان تتلقى الأوامر والتوجيهات من الأمين العام للشؤون الداخلية عند ممارستها لواجبها بناء على توصية الأمين العام للشؤون الداخلية .

ثانياً : يعين وينقل مديرو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أولاً) من هذه المادة بأمر من وزير الداخلية وبناء على توصية من الأمين العام للشؤون الداخلية .

ثالثاً : ينقل متسببو الشرطة والمرور ضمن المنطقة بأمر من الامين العام للشؤون الداخلية أو ممن يفوله مع مراعاة ما جاء مع الفقرة (أولاً) من هذه المادة .

رابعاً : يعين وينقل مديرو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أولاً) من هذه المادة وفق القواعد والصلاحيات المعمول بها في الجمهورية العراقية مع مراعاة ما جاء في الفقرة السابقة .

المادة ١٨ :

أولاً : دوائر السلطة المركزية في المنطقة تخضع للوزارات التابعة لها ويمارس عملها في حدود اختصاصاتها ، ولهيئات الحكم المحلي الذاتي رفع التقارير عنها الى الوزارات التابعة لها .
ثانياً : للسلطة المركزية في حدود اختصاصاتها حق التوجيه العام للأمانات الوارد ذكرها في المادة (١٤) من هذا القانون .

ثالثاً : يراعى قدر الإمكان عند تعيين مسؤولي دوائر السلطة المركزية في المنطقة ان يكونوا من الكرد او ممن يحسنون اللغة الكردية ، ومن دون الإخلال بمبدأ الكفاءة .
رابعاً : تبلغ قرارات هيئات الحكم الذاتي الى وزير العدل فور صدورها .

المادة ١٩ :

أولاً : لرئيس الجمهورية ان يعزل المجلس التشريعي في حالة تعذر ممارسته لصلاحياته بسبب استقالة نصف أعضائه أو عدم توافر النصاب القانوني خلال ثلاثين يوماً من تاريخ دعوته للإنعقاد ، أو بسبب عدم منحه الثقة للمنصوص عليها في الفقرة (رابعاً) من المادة (١٣) من هذا القانون لأكثر من مرتين متتاليتين ، أو في حالة عدم إمتثاله لقرارات هيئة الرقابة للمنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون .

ثانياً : في حالة حل المجلس التشريعي يستمر المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته الى حين انتخاب المجلس التشريعي الجديد في مدة أعصاها تسعون يوماً من تاريخ صدور المرسوم الجمهوري بحله .

الباب الرابع

رقابة المشروعية

المادة ٢٠ :

أولاً : تسمى هيئة تسمى " هيئة رقابة للمشروعية " تتكون من سبعة أعضاء يرشح ثلاثة منهم رئيس المجلس الوطني (مجلس الشورى) على ان يكون إثنان منهم من رجال القانون ويرشح المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي ثلاثة أعضاء على ان يكون إثنان منهم من رجال القانون .

ثانياً : يختار رئيس الجمهورية رئيس هيئة رقابة المشروعية .

ثالثاً : يعين رئيس وأعضاء هيئة الرقابة بمرسوم جمهوري لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، ولا يجوز إعفاء رئيس الهيئة أو أي عضو فيها أثناء مدة العضوية ما لم يبد رغبة في ذلك .

تنظر هيئة الرقابة في :

أولاً : مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي .

ثانياً : مدى موافقة مشروع قانون تعديل قانون الحكم الذاتي لأحكام الدستور ولجوهر قانون الحكم الذاتي رقم () لسنة ١٩٩١ .

ثالثاً : تنازع الاختصاص بين السلطة المركزية وهيئات الحكم الذاتي .

المادة ٢٢ :

أولاً : لوزير العدل أن يعلن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة لمخالفتها الدستور أو القوانين والأنظمة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ بها .

ثانياً : لرئيس المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي الطلب من هيئة الرقابة بيان مدى موافقة مشروع تعديل قانون الحكم الذاتي للدستور ، ولجوهر قانون الحكم الذاتي .

ثالثاً :

١ - للوزير المختص الطلب من هيئة الرقابة تحديد اختصاص أي من دوائر هيئات الحكم الذاتي وإختصاص وزارته في مسألة معينة .

٢ - لرئيس المجلس التنفيذي الطلب من هيئة الرقابة تحديد اختصاص أي من دوائر السلطة المركزية وإختصاص أي من دوائر هيئات الحكم الذاتي في مسألة معينة .

المادة ٢٣

أولاً : تنظر هيئة الرقابة في الطعن المقدم إليها من وزير العدل أو رئيس المجلس التنفيذي خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطعن إليها .

ثانياً : تنظر هيئة الرقابة في الطلب المقدم إليها من الوزير المختص أو رئيس المجلس التنفيذي خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب إليها بشأن تحديد الإختصاص .

المادة ٢٤ :

أولاً : الطعن في قرارات هيئة الحكم الذاتي المقدم من وزير العدل أمام هيئة الرقابة يوقف تنفيذها حتى نتيجة الفصل فيه .

ثانياً : تعتبر قرارات هيئات الحكم الذاتي التي تقرر هيئة الرقابة عدم مشروعيتها ملغاة كلاً أو جزءاً من تاريخ صدورها وتزال جميع الآثار القانونية التي ترتبت عليها .

ثالثاً : يكون قرار هيئة الرقابة في مسألة تحديد الاختصاص باتاً وواجب التنفيذ .

رابعاً : إذا قررت هيئة الرقابة مخالفة مشروع قانون تعديل قانون الحكم الذاتي لأحكام الدستور أو لجوهر قانون الحكم الذاتي توقف إجراءات تشريعه ، أما إذا تبين للهيئة مخالفة مشروع القانون في جزء منه لأحكام الدستور أو لجوهر قانون الحكم الذاتي ، فترفع الهيئة هذا الجزء من مشروع القانون ، وفي هذه الحالة يجوز الاستمرار في تشريعه أو صرف النظر عنه .

خامساً : تبلغ هيئة الرقابة قراراتها إلى الجهات المعنية وتنتشر في الجريدة الرسمية .

الباب الخامس

أحكام ختامية

المادة ٢٥ :

لا يعدل هذا القانون من المجلس الوطني (ومجلس الشورى) إلا بأغلبية ثلثي الاعضاء المكونين له .

المادة ٢٦ :

يلغى قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته وتبقى الأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه نافذة الى حين صدور ما يحل محلها .

المادة ٢٧ :

تبقى قرارات مجلس قيادة الثورة المتعلقة بقانون الحكم الذاتي رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٤ (الملغى) نافذة بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

المادة ٢٨ :

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(الأسباب الموجبة)

إستناداً الى البيان التاريخي الصادر عن مجلس قيادة الثورة في الحادي عشر من آذار / مارس ١٩٧٠ الذي وضع الأسس السليمة لمعالجة المسألة الكردية على أساس الوحدة الوطنية والأخوة التاريخية بين العرب والأكراد ، ومن أجل تطوير وتعزيز تجربة الحكم الذاتي التي تمثلت في القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٤ وتواصلت عبر سبعة عشر عاماً إنسجاماً مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية في البلاد ، فقد شرع هذا القانون .

مجلس قيادة الثورة

اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران آذار (مارس) ١٩٧٥

" تطبيقاً لمبادئ سلامة الدواب وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، قرر

الطرفان الساميان المتعاقدان :

١ - إجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية ، بناءً على بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ م

ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ م .

٢ - تحديد حدودهما النهرية حسب خط " التالوك " (وهز خط وسط المجرى الرئيسي

الصالح للملاحة عند خفض المنسوب ابتداءً من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية في شط العرب حتى البحر) .

٣ - بناءً على هذا يعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ،

ويلتزمان بإجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما ، وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسلات ذات الطابع التخريبي من حيث ألت .

٤ - إتفق الطرفان على اعتبار هذه الوثائق المباشرة أعلاه كعناصر لا تنجزاً لحل شامل ،

وبالتالي فإن أي مساس بإحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح إتفاق الجزائر ، وسيبقى الطرفان

على اتصال دائم مع الرئيس هوراي بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الأخوية من أجل

تطبيق هذا القرار . ويعلن الطرفان رسمياً أن المنطقة يجب أن تكون في مأمن من أي تدخل خارجي .

معاهدة الحدود العراقية - الإيرانية ١٩٧٥

نصوص معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وإيران والبروتوكولات الثلاثة

الملحقة بها ، وإخفاصة بالحدود البرية النهرية وأمن الحدود .

* ينقل شاه إيران محمد رضا بهلوي وولاد رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي السيد محمد حسين علي هذه الاتفاقية

خلال لقاءهما في الجزائر بوساطة الرئيس الجزائري هواري بومدين - آذار ١٩٧٥ .

وكان قد وقع على هذه النصوص في بغداد يوم ١٣ حزيران / يونيو عام ١٩٧٥ عن العراق الدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية ، وعن ايران السيد عباس خلتري وزير الخارجية ، كما وقعها السيد عبدالعزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر . وفيما يلي نصوص معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وإيران ؟

- إن رئيس الجمهورية العراقية وصاحب الجلالة الاميراطور شاهنشاه إيران بالنظر الى الإرادة المخلصة للطرفين المعبر عنها في إتفاقية الجزائر في ٦ آذار / مارس ١٩٧٥ في الوصول الى حل نهائي ودائم لجميع المسائل المعلقة بين البلدين :

وبالنظر الى أن الطرفين قد أجريا إعادة التخطيط النهائي لحدودهما البرية على أساس بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ وعماضر جلسات قوسمبون تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ في حدودهما النهرية حسب خط التالوك ، وبالنظر الى إرادتهما في إعادة الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة . وبالنظر الى روابط الجوار والروابط التاريخية والدينية والثقافية والحضارية القائمة بين شعبي العراق وإيران .

ولرغبتهما في توليد روابط الصداقة وحسن الجوار ، وتعميق علاقتهما في المادين الاقتصادية الثقافية ، وتعمية العلاقات بين أبناء الشعبين ورفعهما الى مستوى أفضل على أساس مبادئ سلامة الإقليم وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

ولعزمهما على العمل لإقامة عهد جديد من العلاقة الودية بين العراق وإيران على أساس الاحرام الكامل للإستقلال الوطني ومساواة الدول في السيادة ولايمانهما بالمشاركة بهذه الصفة في تطبيق المبادئ وتحقيق الأهداف والأغراض المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة فقد قررا عقد هذه المعاهدة وصينا مندوبيهما المفوضين .

عن رئيس الجمهورية العراقية

سيادة سعدون حمادي وزير خارجية العراق

عن صاحب الجلالة الاميراطورية شاهنشاه ايران

سيادة عباس خلتري وزير خارجية إيران

اللذين بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما التام ووجدناها صحيحة ومطابقة للأصول اتفقا على

الاحكام التالية :

المادة الأولى :

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان ان الحدود الدولية العربية بين العراق وإيران هي تلك التي اجرى اعادة تخطيطها على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها بروتوكول اعادة تخطيط الحدود العربية وملاحق البروتوكول المذكور آنفاً للمرفقة بهذه المعاهدة .

المادة الثانية :

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن الحدود الدولية في شط العرب في تلك التي اجرى تهديدها على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها بروتوكول تحديد الحدود النهرية وملاحق البروتوكول المذكور آنفاً للمرفقة بهذه المعاهدة .

المادة الثالثة :

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن يمارسا على الحدود بوجه دائم رقابة صارمة وفعالة لغرض وقف جميع التسلات ذات الطابع التخريفي من حيث أنت ، وذلك على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها بروتوكول الأمن على الحدود الملحق بهذه المعاهدة .

المادة الرابعة :

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن أحكام البروتوكولات الثلاثة ، وملاحقها المذكورة في المواد ١ و ٢ و ٣ من هذه المعاهدة والملاحقة بها ، والتي تكون جزء لا يتجزأ منها ، هي أحكام نهائية ودائمة وغير قابلة للعرق لأي سبب كان ، وتكون عناصر لا تقبل التحزرة لتسوية شاملة وبالتالي .. فإن أي مساس بأي مقومات هذه التسوية الشاملة يتنافى بداهة مع روح إتفاق الجزائر .

المادة الخامسة :

في نطاق عدم المساس بالحدود والاحوار الدقيق لسلامة الاقليم الوطني للدولتين .. يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان ان عخط حدودهما البري والنهري لا يجوز المساس به وانه دائم ونهائي .

المادة السادسة :

١ - في حالة حصول خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملاحقها فان هذا الخلاف سيحل في إطار الاحترام الدقيق لخط الحدود العراقية الإيرانية المبين في المواد الأولى والثانية المنزه عنه اعلاه مع مراعاة المحافظة على أمن الحدود العراقية - الإيرانية طبقاً للمادة ٣ .

٢ - سيحل هذا الخلاف من جانب الأطراف السامية في المرحلة الاولى عن طريق المفاوضات
الناشطة المباشرة خلال فترة شهرين اعتباراً من تأريخ طلب احد الطرفين .

٣ - وفي حالة عدم الاتفاق بين الاطراف السامية المتعاقدة تلجأ خلال مدة ثلاثة أشهر الى
طلب المساعي الحميدة للدولة ثالثة صديقة .

٤ - في حالة رفض احد الطرفين اللجوء الى المساعي الحميدة او فشل اجراءاتها فان الخلاف
سيصار الى حله عن طريق التحكيم .. خلال مدة لا تزيد عن الشهر اعتباراً من تأريخ الرفض او
الفشل .

٥ - في حالة عدم اتفاق الطرفين السامين المتعاقدين حول اجراءات التحكيم فيحق لأحد
الطرفين السامين المتعاقدين اللجوء خلال خمسة عشر يوماً التي تلي عدم الإتفاق الى محكمة تحكيم ..
ولفرض تشكيل محكمة التحكيم لحل كل خلاف فان على كل من الطرفين السامين المتعاقدين تعيين
أحد رعاياه محكماً وسيختار هذان المحكمان محكماً أعلى .. وفي حالة عدم تعيين الطرفين السامين
للمتعاقدين محكمتيهما خلال فترة شهر إبتداءً من تأريخ إستلام أحد الطرفين إشعاراً من الطرف الآخر
بطلب التحكيم أو في حالة عدم توصل المحكمين الى إتفاق حول اختيار المحكم الأعلى قبل نفاذ نفس
المدة المذكورة فان للطرف السامي المتعاقد الذي كان قد طلب التحكيم الحق في دعوة رئيس محكمة
العدل الدولية الى تعيين المحكمين او المحكم الأعلى طبقاً لإجراءات محكمة التحكيم الدائمة .

٦ - إن لقرار محكمة التحكيم الدائمة صفة الإلزام والتنفيذ بالنسبة للطرفين المتعاقدين
السامين .

٧ - يتحمل كل من الطرفين السامين المتعاقدين نفقات التحكيم مناصفة .

المادة السابعة :

ستسحل هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقه بها طبقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم
المتحدة .

المادة الثامنة :

يصادق كل من الطرفين السامين المتعاقدين على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحق
بها طبقاً لقانونه الداخلي .

تدخل هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقه حيز التنفيذ اعتباراً من تأريخ تبادل وثائق

التصديق الذي سيتم في طهران .

وبناء عليه فإن الطرفين المفوضين من قبل الطرفين الساميين المتعاقدين قد وقعا هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقه .

كُتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥ م

عباس علي خلعتري وزير خارجية ايران

مسعودون حادي وزير خارجية العراق

لقد تم التوقيع على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقه بها بحضور سيادة عبدالعزير بوشليقة
عضو مجلس قيادة الثورة وزير خارجية الجزائر .

بروتوكول*

إجراءات الامن المتبادل على الحدود

طبقاً للقرارات التي تضمنتها اتفاق الجزائر والمورخ في ٦ آذار ١٩٧٥ ولإهتمامهما بإعادة الامن والثقة المتبادلتين الى نصابهما على طول حدودهما المشتركة ولعزمهما على ممارسة رقابة صارمة وفعالة على هذه الحدود في سبيل وقف جميع حوادث التسلل ذي الطابع التخريبي وإقامة تعاون وثيق بينهما لهذا الغرض ، ومنع كل عمل تسلي أو مرور غير شرعي عبر حدودهما المشتركة بقصد التخريب والعصيان أو التمرد .

وبالإشارة الى بروتوكول طهران المؤرخ في ١٥ آذار ١٩٧٥ ومحضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع في بغداد في تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٧٥ ومحضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع في الجزائر في تاريخ ٢٠ مارس ١٩٧٥ .

لقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام التالية :

المادة الأولى :

١ - يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات التي تخص كل تحرك للعناصر المخربة التي قد تحاول التسلل داخل احد البلدين بقصد ارتكاب أعمال التخريب أو العصيان أو التمرد في ذلك البلد .

٢ - يتخذ الطرفان المتعاقدان الإجراءات المناسبة المتعلقة بتحركات العناصر المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة .

ويحظر كل منهما الآخر فوراً عن هوية هؤلاء الأشخاص ، ومن المتفق عليه أنهما يستخدمان كافة الإجراءات لمتهم من ارتكاب أعمال التخريب وتتخذ نفس الإجراءات تجاه الأشخاص الذين قد يتجمعون داخل إقليم احد الطرفين المتعاقدين بقصد ارتكاب أعمال الهدم أو التخريب في إقليم آخر .

* وقع البروتوكول وزعمه خارجية العراق ولبنان في ١٣ / ٦ / ١٩٧٥ - بغداد .

المادة الثانية :

التعاون المتعدد الاشكال الذي اقيم بين السلطات المختصة للطرفين للتعاقدن بخصوص خلق الحدود لفرض منع تسلل العناصر المعربة يجري التقيد به على صعيد السلطات الحدودية للبلدين ويواصل ذلك حتى ارفع المستويات لوزراء الدفاع والخارجية والداعلية من الطرفين .

المادة الثالثة :

تم كما يلي تعيين منافذ التسلل القابلة لان تسلكها العناصر للمعربة :

١ - منطقة الحدود الشمالية : من نقطة تقاطع الحدود العراقية - الوكية - الإيرانية الى عاتقون - قصر شورين " داخل " : ٢١ نقطة .

٢ - منطقة الحدود الجنوبية : من عاتقون - قصر شورين " خارج " وحتى نهاية الحدود العراقية - الإيرانية ١٧ نقطة .

٣ - ان نقاط التسلل المذكورة في أعلاه مبنية في الملحق .

٤ - وتدخل في صنف النقاط المعنية أعلاه أية نقطة تسلل أخرى قد يجري اكتشافها ويلزم خلقها ومراقبتها .

٥ - تكون كافة نقاط المرور الحدودية بإستثناء تلك التي تخضع حالياً لرقابة السلطات الكمركية ممنوعة من كل إحتياز .

٦ - بالنظر الى تطور العلاقات المتعددة الأشكال بين البلدين الجارين فقد اتفق الطرفان للتعاقدان على ان يجري في المستقبل بالإتفاق بينهما انشاء نقاط أخرى للمرور عاضدة لرقابة السلطات الكمركية .

المادة الرابعة :

١ - يتعهد الطرفان للتعاقدان بتخصيص الوسائل البشرية والمادية اللازمة لفرض ضمان خلق الحدود ورقابتها بصورة فعالة بحيث يمنع كل تسلل للعناصر المعربة من نقاط المرور للذكورة في المادة الثالثة في أعلاه .

٢ - وفي الحالة التي قد يعتبر الخيواء فيها نتيجة للصعوبة المكتسبة في الموضوع انه يجب ان تتخذ لإتخاذ اللازم .

وفي حالة حصول خلاف بين السلطات الحدودية يجتمع رؤساء الإدارات المعنية سواء في بغداد

أو في طهران من أجل التقريب بين وجهات النظر وتلوين نتائج اجتماعاتهم في محضر .

المادة الخامسة :

١ - يسلم الأشخاص المعربون المقبوض عليهم الى السلطات المختصة للطرف الذي جرى في اقليمه القبض عليهم ويطبق التشريع النافذ .

٢ - يستعلم الطرفان المتعاقدان بالتبادل عن الإجراءات المتخذة تجاه الأشخاص المشار اليهم في الفقرة (١) أعلاه .

٣ - في حالة عبور الحدود من قبل الأشخاص المعربين المأربين يجري الإدلاء العاجل بذلك الى سلطات البلد الآخر التي تتخذ جميع الإجراءات اللازمة للمساعدة في إلقاء القبض على الأشخاص المذكورين آنفاً .

المادة السادسة :

يُحظر عند الحاجة والاتفاق بين الطرفين المتعادلين ان تقرر مناطق محرمة من أجل منع الأشخاص المعربين عن تحقيق أغراضهم .

المادة السابعة :

تشكل لجنة مختلطة دائمة مكونة من رؤساء الادارات الحدودية ومن ممثلي وزارة الخارجية لكلا البلدين وذلك لغرض إقامة وتطوير تعاون نافع بالتبادل للطرفين وتمسك اللجنة اجتماعين سنوياً " في بداية كل نصف سنة من التقويم الغريغوري " .

على انه يجوز بناء على طلب احد الطرفين عقد اجتماعات إستثنائية لغرض دراسة أفضل استخدام للوسائل المعنوية والمادية بقصد غلق الحدود ومراقبتها وكذلك فعالية وحسن تطبيق الأحكام الأساسية للتعاون المنصوص عليه في هذا البروتوكول .

المادة الثامنة :

إن أحكام هذا البروتوكول المتعلق بفتح الحدود ومراقبتها لا تمس أحكام الإتفاقات الخاصة بين العراق وإيران المتعلقة بحقوق الرعي وتوميسوري الحدود .

المادة التاسعة :

بقصد ضمان أمن الحدود المشتركة في شط العرب ومنع تسلل العناصر المعربة من الجهتين
جمعت الطرفان المتعاقدان الإجراءات اللازمة ولا سيما إقامة مراكز مراقبة وبان تلحق بها زوارق
النورية .

كُتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥ .

عباس الحلبي - وزير خارجية إيران ، سعدون حمادي - وزير خارجية العراق ، وقع
بمضور سيادة هذا الميزر بوثيقة عضو مجلس الثورة وزير خارجية الجزائر .

پیدا مان چاره من خوشنیدین بزکلی کور له چاره صیوه سر عراقه ها بود .
 . ج. ث. شیره (شیره الجبل) بو ره و ده ها زنگه هراتی ده زانیت
 نه چاره به هر سه لافا ییکه ده کانه ده نه ساسیه که ده کین
 ساسیه میا ریکله و تنیگی له ده لایه نه دشتا عید ا وایلی دور و دریز له نیون
 خیمه و تیرن دانسته کی گو جان پور که ده ده بنین
 چاره ده ره و له بریار در ا ریکله و تنه که می شیهو چاره به چارکین
 چیم جرمود و رایشیوهی سودر نه بون له سر به پله (که کردی حد کا
 به که داریان کی کندم) که به لیتی و شیشه میا دبه خیمه کی می
 له ده که له لایه لایه بو نه ده ساسیه کین ده که له (ع. ق)
 ریاضه و شیشه ساسیه که و شته کان رودن نیست بلام خور له خور دا
 شیشه خور که شیشه : با ساسیه چالای ساسیه که و لایه نه چاره به ریه
 بلام ده خور خور که و شته
 یشتی من له ده خور می شیهو زور زیم : ما و ته ده
 چاره به چارکین : پیچیده که خلیله که می ریکله و تنه که ک
 شیره (شیره الجبل) می نه معلوم که ریه به سر و له به مهر و به
 با ساسیه به ده خور ته زور زور می با ساسیه که
 بویه لایه تی خور و مان قادر له به چاک ها و کار می کردی
 الجبل زور زور زور که شیشه : بکره ده خور که خور
 ساسیه به نه ده
 نه ده که شیشه به لایه که بو دله در عراق و شیشه ساسیه کان (ع. ق)
 نه که ل (شیره الجبل) می شیهو که و به ساسیه تر می شیهو
 و ته نه ده به ساسیه که
 دوایه شیره لایه قه مان دله بود
 تلایه چاره شیره نامه به هر بو خور خور
 خور خور خور
 خور خور خور

الاتحاد الوطني الكردستاني الأمين العام

طهران ١٩٩٥/٩/٢٨

الرفيق العزيز جبار المحترم

تضمني لكم السعادة والتعظيم ... احوالنا على مايرام
خلال زيارتي الى طهران ثم برايني انجاز جملة من الامور الهامة:
اولاً : التخصيص الشامل والكامل بيننا وبين المجلس الاعلى برئاسة مساهمة السيد
محمد باقر المكي، وهو تخصصي مقرر يتطلبه حاضر ومستقبل العراق.
اهتمت اليكم نحن الائتلافين العلني والسرّي، بالنسبة للسري يخفي ان يعني سرّياً للغاية
وبشكل مطلق ولا يجوز اخلاص احد عليه.

المهم اننا سنخفي في الاتفاق في كل الاحوال ولكن بصورة
أ- خلفية و ب - تحت غطاء، وفي البداية سنحاول ان يكون الغطاء INC او تحالف واسع
من المعارضة، وقد اخترناك والاغ قادر في القيادة لتنفذ هذا الاتفاق لادارة وتصريف
الامور.

ثانياً، اقتناع ايران بهذا الاتفاق واقتناعها بمساندتنا لانجاح الاتفاق، وهذا يعني بموافقة
الجمهورية الاسلامية على تعاون الاتحاد الوطني الكردستاني والمجلس الاعلى لاسقاط
الحضام وبناء عراق المستقبل، وهو الامر الذي سبق بحثه في اتفاقنا مع المجلس الاعلى،
والذي يضمن حق تقرير المصير للشعب الكردي في امار العراق وبناء عليه فان
الجمهورية الايرانية ستقر فينا (نحن والمجلس) القوة المحركة لتحرير العراق وسنحجز
نحن الاطراف الثلاثة العمل الاساسي والجهري.

ثالثاً : تحالف شامل بيننا وبين ايران ترون تفاصيله في مشروع الاتفاق.
رابعاً : جرى القرار لتنفيذ الاتفاق السابق.

خامساً، لم تصر الجمهورية الاسلامية على التجهيل في طرد «حكا» بل انهم طلبوا حتي
بذل جهود حثيثة مع (ملا عبد الله) بغية المصالحة مع الجمهورية الاسلامية.
وهذا بعد ذاته امر هام، رقم مهم وهدوح الامس والشروط . هذا يجري التركيز على
نشاطهم السياسي العلني الذي سبق ان طرحه الامام و... الخ .

على العموم فان نتائج زيارتي الى ايران تبنت على الارتياح، وفي امتقاني ان من يدهم
مفاتيح الاتفاق بيننا وبين المجلس وهم الامام ورئيس الجمهورية والمرس الثوري
وكافة المستويات الاخرى واطمن ويولون للمشروع الهامة.

لذا اتطلع الي ان تذل ايدي والاغ قادر الجهود للمتعان الجاد مع المجلس، وهذا الامر في غاية
الاهمية، حيث ان كافة الاطراف الاخرى مرعوفة بها.
والنقطة الاساسية منه يهي اننا الاطراف الثلاثة، الجمهورية الاسلامية ونحن والمجلس
نشكل الاساسي لتقرير مصير عراق المستقبل ولا يشاركنا في ذلك اي طرف اخر،
فالمرس مثلث لاطراف.

اخيراً فان موافقتنا هنا كان قوية.

يرجى حالياً الاحتفاظ بحتويات هذه الرسالة لديكم شخصياً.

ونتمن
الحكم المخلص
مام جلال

هواکاری نیوان دهزگای زانیاری و وهزاره فی اطلاعات

۱۳۵۵/۳/۱) همدغه ټيکي ده زگای وایرې سره زځای تارای کړه ، ده ماوی (۱۵) هلزې منځمه پيدا ، دوی چه ندیڼ کولنډوه ده سر هلوکړې ټپوان ده زگای زانیای و دوه زارې فیصلاحت ږکه ویتک لهجندوه تر مړه دوش منگ به سر وې کولنډ وانه دا نډاره به پلټ ، د هومانو په له لایه ن ټسره ده هلوکړې وچلاکې پاته به فلاغی ودرله ق تپانده و ګزنی ټسلاهی نه شلم دایون :

« له ټولنیزو لارښوونو دا ، ټیمه په ډېره ژوره ژبه لارښوونې پېښېدلې له سره د اوم د دودگانۍ پېژندنې ، هرق ، سترې پېسې ، سوبې هرق ، گورښکونکې کالې نو له اوم د دودگانې ، دودونه ، حزب و ښکېلېدو لارښوونې کورښوونې و مبارزې هرق چې ... له پېژندنې ، د لارښوونې کالۍ که له مصلحت ډانده ټیټې پلورونډاوه په ځانګړې کچه له مجامدې د اطلاعاتو له سټالې یا له کالې سره د لارښوونې اېښودنې و ځانګړې لارښوونې و ټولنه .

۵ له سه ر داواکری خوځاښ ، وه زلوت پنکه به کی له ناو سپیال کردو ته . که اځای
پناهې نېشو کاره کال شو پنکه به پېلوه دهات ، له و باره پدوه هاوکری پښوستان کردوه ،
هه ر هاوکری به کی له روی معلومه وه هه یوې فرانسې نه کړاوه .

* هاوکاری به کتبی ی نیشتمانی کوردستان له بواری پاراستنی ئاسایشی
سنوره ئانی ئیزان :

+ په پلوه په راهل لاسپڅي گڼش له يروسکه په کېدا پلورې (۱۳/۸/۱۹۹۵)
 په رسمي دواړو له ده مو سره پان و بلرگه کان کرد که به هرچ هېڅک ډلگه به چه
 چه کاراڼي له سېنه کال ټيرن له فزيت ټولک سټور کال ټيرن پېښده .
 + ده ر دواړو له م يروسکه په ټاکو ټيښا (۶) ټول څه کدلر ده سټگير کړاڼ و
 چه که له ټه ټه مډي و سپارد و وسائله کلپان مصادره کړاڼ و مادي جيا چپاش له ښندن
 موله ټه ده م ډه م ډه م ډه م

۱. سه روزه نایب‌الهی ۹ نفره زده یکی ۷ که سی (حدک) له سبطه ی شاهه دهری
ده استگور کران، دواى مصادره کردل چه ک و که ل و به له کاتیل ماوه ی (۱۵) پزله له زندان
ماتنه وه، له رفائده که بان ناری اسعد مقدسی یوو.

ب. رۆزی ۱۹۹۵/۱۰/۶ مهفره زه په کی چوار که سی (حدکا) له نړیک پتجنون
ده سنگیر کران، دواى مصادره کردنی چنک و که ل و په له کتبان، ماوی ۳۵ پوژ له زیندان
ماته وه، فدرمانده که بان ناوی مارف رمضال پوژ.

ج. پژوی ۱۹۹۵/۱۰/۲۰ مه‌فره‌به‌کی شش که‌سی (حدکا) له سطره ی شانه‌ده‌ری ده‌ستگیر کران، دوا‌ی مصادره کرد‌ل چه‌له و که لو‌به‌له گنپان، م‌و‌ی (۵۰) برژ‌له زمینان م‌و‌ه، فرمانده که‌پان ن‌و‌ی (کال‌ال‌بن محمدی) و‌و‌.

د. پژوی ۱۳۹۵/۱۱/۲ مفرزه په کی سټ کډسی (حدکا) له شارژ چټکي هريت ده سنگير کړان ، دواي مصادره کړدې چټک وکړل و په له کټلین ، ماوي (۱۰) پژو لنډال کړان .

ه. پژوی ۱۳۹۵/۱۲/۳ مفرزه په کی (۸) کډسی (حدکا) له ناوچه ی پټنجولن ده سنگير کړان ، دواي مصادره کړدې په لږ کډل و په له کټلین دیندا ، کرا ، .

و. پژوی ۱۳۹۵/۱۲/۲۶ مفرزه په کی چوار کډسی (حدکا) ، له ناوچه ی پټنجولن ده سنگير کړان دواي مصادره کړدې چټک وکړل و په له کټلین دیندا کړان ه وړانده کډلې ناري (هي الدین خان احمد) يو ، شاهالي پسه له و مفرزه په پژو کاري تشکيلات له سه ره ناي په هاري له مسله وه تاودوي تيران بون .

• له ريگي مه لږدې هه شفي پناه پټه وه توانيان دواين باره گاي (حدکا) له له لادزي يو رانه دسنگين .

• هاوگاري له پواره کافي تر دا :

۱. پژوی ۱۳۹۵/۱۰/۷ له په ردم پټکي سازمان هه باندا له ناو شاري سلياني ته قېنه و، په ک له لايښ (نژاد ابراهيم نادوي) له تېم دزا و له لايښ ناسپه وه ده سنگير کړا ، پژوی ۱۳۹۵/۱۱/۲۴ ناويو تسليم په پزنده ر هاشمي کړاېوه .
ب. له مانگي ۱۳۹۵/۶ دا ، دوکډس په ناوه کالي (سيروين و عدنان) که له عمليات چه کډاري دژ په چه کډلري حربه کالي تيران هم پشلر بون و له لايښ ناسپه وه . ده سنگير کړاېون نژاد کړان و تسليم په ناغاي هاشمي کړانوه .
• کړيښي جواديان نوسه ريکي تيرالي يو ، پاپکړديو و ده يوښت پژو دهره وي ولات پروا ، تسليم په برادران (هادي و رحيمي) ((که سه ره سپاي پاسفران)) کړاېوه .
• محمد علي حسين ناسراو په خالي ، داليشوي کډلې په تواني دروست کړدې سپاهيک و کډيښ و ناسنامه ي تيرالي ، پژوی ۳۶ - ۱۰ - ۱۳۹۵ لايښ ناسپه وه ده سنگير کړا ، په لگي و اسانه وروپه کالي تسليم په ناغاي کډي کړان .
• په زنامه په کال له پواري عمليات دژ په منافقين دلوشتوره ، يو له و مه بښته توانرا له مانگي ۹ و ۱۰ دا چه ندها ولته و نه خشي دژ مقرالي منافقين له په غډلو و شونډه کالي تر ناماده بکډيښ په جی، بجی کړدې له و په زنامه هه .
• له هه مان کات دا و لږسر دواکاري برادران کړماتنه ، په رده وام - له ريگي جېنازه وه - له هه وال و ده لگ و پسي گرنگ و روژانه لگندلرمان کړدونه وه .

التعاون والتنسيق بين جهاز (زانياوي) ووزارة الاطلاعات

يوم ١٩٩٥/٧/١، زار طهران وفد من جهاز زانياوي - جهاز مقاربات «ينك» وخلال الزيارة التي استغرقت (١٥) يوماً وتخللها جملة من الاجتماعات التي استندت سبب التعاون بين جهاز زانياوي و وزارة الاطلاعات، تم إبرام اتفاق تعاون. واليوم يصادف مرور سنته أشهر على هذا الاتفاق، ومن جاذبة جرى خلال هذه المدة تنفيذ النشاطات والعمليات التالية لمصلحة الوزارة المذكورة ولمصلحة الجمهورية الاسلامية.

١- من لجال المعلوماتي، وأخذنا على تزويد الوزارة بالمعلومات الضرورية حول أجهزة النظام العراقي، حزب البعث، الجيش العراقي، التفجيرات الطارئة على هذه الأجهزة والمؤسسات، وكذلك المعلومات المتعلقة بالأحزاب والمنظمات المحلية في كردستان وأحزاب المعارضة العراقية، وجرى نقل هذه المعلومات أما من طريق (أفي كاهمي) المقيم في صلاح الدين، أو (أفي پناهي) ممثل الاطلاعات في السليمانية، وكذلك أثناء زيارة الصيوليين (اميري وهلمسي).

٢- بناء على طلبنا فتحت الوزارة مقراً في السليمانية يعرف عليه أفي پناهي ولما بنا يلزم للتعاون، ولم تقصر في تقديم أية معلومات مطلوبة.

تعاون الاتحاد الوطني الكردستاني في مجال حماية أمن الحدود الإيرانية:

- يوم ١٩٩٥/٨/١٢، وجهت مديرية الأمن العامة برقية رسمية طلبت من كافة نقاط السيطرة والتفتيش عدم السماح نهائياً باقتراب مسلحي أي حزب إيراني من الحدود الإيرانية.

- منذ توجيه البرقية الأتفة الذكر ولغاية الآن تم اللقاء القبض على (٦) مجاميع من المسلحين، ومصادرة ما بحوزتها من أسلحة ومقات وسيارات وأجهزة، وأعتقلها عدد مختلفة وذلك كالآتي:

أ- مطلع شهر أيلول جرى اعتقال مجموعة مؤلفة من (٧) أشخاص تابعين للحزب العموريقراطي الكورديستاني - إيران - «حكا» في نقطة مسيطرة (شاندو)، وبعد مصادرة ما بحوزتهم من أسلحة وممتلكات، تم إيداعهم السجن لمدة (٤٥) يوماً، وكانت المجموعة بأمره أسد مقصبي.

ب - يوم ١٩٩٥/١٠/١ تم اعتقال مفردة لـ (حكا) مؤلفة من (٤) أشخاص قرب بيججويين وسجنت المجموعة (٢٥) يوماً بعد مصادرة أسلحتهم وممتلكاتهم، كانت المجموعة بأمره مارف رمضان.

ج - يوم ١٩٩٥/١٠/٢٠، جرى اعتقال مفردة لـ (حكا) مؤلفة من (٦) أشخاص في نقطة مسيطرة شاندو د ر، ويكند مصادرة أسلحتهم وممتلكاتهم جرى سجنهم لمدة (٥٠) يوماً، كانت المفردة بأمره كمال الدين صفدي.

د - يوم ١٩٩٥/١١/٢ جرى اعتقال مفردة لـ (حكا) في بلدة (مريت) مؤلفة من (٢) أشخاص وبعد مصادرة أسلحتهم وممتلكاتهم تم إيداعهم السجن لمدة (١٠) أيام.

١٩٩٥/١٢/٢٢ تم اعتقال مفوضة لـ (حداكا) من (أ) أشخاص في منطقة بنجويون وسجنوا بعد مصادرة أسلحتهم وممتلكاتهم.
 - يوم ١٩٩٥/١٢/٢٦ تم اعتقال مفوضة من (أ) أشخاص لـ (حداكا) في منطقة بنجويون، وبعدة مصادرة أسلحتهم وممتلكاتهم تقرر سجنهم، وكانت للمجموعة بادرة (محي الدين خان احمد) يهدد الذكر ان هذه المجموعة كانت مبررت الميود الايرانية ربيع هذا العام لهاام تشظيمنية.
 - استطعنا بواسطة الملبنة الثامن تحويل آخر مقر لـ (حداكا) في قلعة نزة الى رانية .

التعاون في مجالات اخرى

- ١- يوم ١٩٩٥/١٠/٧ قام (اژاد ابراهيم قادري) بتخجير عبوة فاسفة امام مقر مؤسسة دغه باءة وسط مدينة المسلمينانية، واذر ذلك امقتل من قتل جهاز الامن وتم تسليمه يوم ١٩٩٥/١١/٢٤ الى الصديق هاشمي.
- ب - في شهر ١٩٩٥/١٠ كان جهاز الامن امقتل شخصين باسم (سيروان ومندان) بسبب اشتراكهما في عمليات قتالية ضد مسلحي الاحزاب الايرانية، وقد تم اطلاق سراحهما وتسليمهما الى (الهاي هاشمي).
- ج - كريمي جواديان - كاتب ايراني، هرب بنحة اللجوء الى الخارج، الا انه القي القبض عليه وجرى تسليمه الى الصديقين (مهادي ورحيمي) التابعين للحرس الثوري.
- د - يوم ١٩٩٥/١٠/٢١ تم اعتقال محمد علي حسين المعروف بـ (خاقي) من اهالي المسلمينانية بتهمة تزوير وثائق وهويات ايرانية، وجرى تسليمه الى (الهاي كاميلي) مع ما يحوزته من وثائق ومستندات مزورة.
- هـ - تمنا بوضع خطة عمل ضد الخناقين، وتنفيذ الخطة استطعنا خلال شهري ٩ و ١٠ ، الحصول على الكثير من صور وخرائط مقرات الخناقين في بغداد ومناطق هـ تمنا بوضع خطة عمل ضد الخناقين، وتنفيذ الخطة استطعنا خلال شهري ٩ و ١٠ ، الحصول على الكثير من صور وخرائط مقرات الخناقين في بغداد ومناطق اخرى.
- وطول هذه الفترة، وبهاء على طلب اصدقاء كرمشاه تم على الدوام تزويدهم بواسطة الجهاز بالاخبار والتطورات اليومية الهامة.

الفهرس

- مقدمة الناشر ٥
- حوارات مع الجالية العراقية : معركة بلا خاسرين ٩
- حوار مع (الحياة) : نحو فكر عراقي بديل ٤١
- حلقة نقاش في المركز الأردني للدراسات والمعلومات : الأكراد
ومستقبل العراق ٧٥
- وثائق : بيان ١١ آذار ١٩٧٠ - قانون الحكم الذاتي ١٩٧٤ - الصيغة غير الرسمية
لقانون الحكم الذاتي ١٩٩١ - معاهدة الجزائر ١٩٧٥ - وثائق كردية ١٤١
- الفهرس ١٩١

صدر للبزّاز:

- المجهزات (مجموعة قصص) - دار النهضة - بيروت ١٩٧٢
- البحث عن طيور البحر (قصص) - دار الشؤون الثقافية - بغداد ١٩٧٦
- حكاية الولد والبيت (قصص) - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٨٠
- مستقبل العمل الإذاعي (بحث إعلامي) - دار الشؤون الثقافية - بغداد ١٩٨٠
- الحرب السرية (من تاريخ الحرب العراقية الإيرانية) - مركز العالم الثالث - لندن ١٩٨٥ (أربع طبعات)
- المغرب : إسرائيل وحرب الخليج الثنتيت والتطويق - مركز العالم الثالث - لندن ١٩٨٧ (طبعتان)
- الساعة ٦:٣٠: أسرار معركة الفاو - دار الشؤون الثقافية ١٩٨٨ (طبعتان) دار القيس - الكويت ١٩٨٨
- حرب تلد أخصرى : التاريخ السري لحرب الخليج - الدار الأهلية - عمان ١٩٩٢ (ست طبعات)
- رمسار الحسروب : العرب بعد حرب الخليج - الدار الأهلية - عمان ١٩٩٥ (طبعتان)
- الجيترالات آخر من يعلم - الدار الأهلية - بيروت - عمان ١٩٩٦ (ثلاث طبعات)
- في الطبيعة البشرية للدكتور علي الوردي (تقديم سعد البراز) - الدار الأهلية - ١٩٩٦
- الأكسراد في المسألة العراقية (أحاديث وحوارات) - الدار الأهلية - ١٩٩٦

